سلسلة الاقتصاد

اســتراتيجيات
التنمية الاقتصادية

إعــداد

د. عبد السلام مصطفى أحمد السيد   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠
١ . ع

. ، عبد السلام مصطفى أحمد .
سلسلة الاقتصاد / عبد السلام مصطفى أحمد السيد .{واخ}.–ط١.–
دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.
٣٣٢ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .
تدمك : ٢ - ٦١٥ – ٣٠٨ – ٩٧٧ – ٩٧٨
١. الاقتصاد .
أ – السيد ، عبد السلام مصطفى أحمد (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع : ٢٠٨٨٤ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق – شارع الشركات– ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف– فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥–
٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣

E- mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

الفــهرس

الفصـل الأول
مقـدمـة في التنميـة الاقتصاديـة

اقتصاديات التنمية ***Development Economics*** فرع يانع جديد وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات معينة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسنات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف.

يقال بأن آدم سميث ***Adam smith*** يعد أول كتاب أو اقتصاديي التنمية من خلال مؤلفه "ثروة الأمم"١٧٧٦، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث وبحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم.

أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل **"الذين يملكون"** عن **"الذين لا يملكون"**. أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي.

شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد. ويؤكد الاقتصادي الباكستاني **"محبوب الحق"** بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع.

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية **"العقد الضائع"**. فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد

التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية. كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية.

وازاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية. ونظراً لزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية.

وعلى ذلك فسوف نحاول في هذه المادة التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي والتوصل إلى إجابات لأسئلة أساسية نلخصها في التالي:-

من هم الفقراء؟ و لماذا يعيشون في فقر؟ ولماذا تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وعلى الدوام؟

ماذا نعني بالعالم الثالث؟ وما هي مشاكله؟

كيف يتم النمو ؟ ومن هم المستفيدون محليا ودوليا؟

ما هي حقيقة "التنمية"؟ وما هي النظريات والمبادئ المفسرة لها؟.

ما هي العقبات التي تواجه الدول النامية؟ ما الاستراتيجية الأنسب لتنمية هذه الدول؟.

هل للدول النامية القدرة على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة ؟

ما هي السياسات الكفيلة بحل مشاكل تلك الدول؟

كيف يكون التخطيط الاقتصادي أداة فعالة لتحقيق التنمية؟

ماهية التنمية الاقتصادية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو *Growth* هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية ***Development*** فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن و تحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٦م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من **"سلتز"** و "روستو" ***W. Rostow*** على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويذكر **"ماير"** ***Meier*** أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه **"بولدوين"** ***Boldwin*** في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع انفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم، في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، تتم

من خلال ايدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف ، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

أما "**نيتل**" و"**روبرتسون**" ***Nettle & Robertson*** فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية –بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة".

ومما سبق نشير إلى أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

ماهية التخطيط الاقتصادي:

لما لم يكن علم الاقتصاد وليد الصدفة، إنما هو نتاج تطورات أجيال وتجارب إنسانية على مر العصور، فإن التخطيط الاقتصادي جاء بالتالي نتاج لتلك التطورات. تعود جذور التخطيط إلي أيام الإغريق، وبالتحديد في عهد أفلاطون الذي أشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة

. ولقد كانت قبل ذلك مصر الفرعونية مركز الإشعاع الحضاري وعلي مسيرة آلاف السنين، وليس منا من لا يعرف قصة نبي الله يوسف بن يعقوب مع عزيز مصر فطبقاً لما جاء في العقد القديم بدأ يوسف عليه السلام تخطيط اقتصاد مصر وهو في الثلاثين من عمره حينما استدعاه الفرعون وجعله وزيراً للاقتصاد والمالية، وأعطاه صلا حيات مطلقه في إدارة اقتصاد البلاد. وفي ظل التقدم العلمي الملحوظ حينذاك تمكن يوسف عليه السلام من وضع خطة توزيع دقيقه قائمه علي حصر السكان الأحياء خلال الـ ١٤عاماً محل الخطة الموضوعة بأسلوب لا يختلف كثيراً عما يدرس حالياً في نظرية الاحتمالات .. كما خصص لكل فرد حصته السنوية ونصيبه اليومي من المؤن على أساس ما يعرف اليوم بحد الكاف. كل ذلك يدل على أن العالم القديم عرف الأزمات

الاقتصادية وتمكن من تطبيق نظام الطوارئ والتخطيط الاقتصادي لعلاج تلك الأزمات.

أما عن التخطيط الاقتصادي في الإسلام فقد هدف إلى أن يجد كل مسلم ما يكفيه من مال، فحرم الربا وأمر بالزكاة، ولم يكن هناك حاجة لتخطيط اقتصادي دقيق بمفهومه المعاصر في عهد الرسول ق والخلفاء الراشدين لأسباب عديدة، لعل من أهمها أن ما كان يصل إلى المسلمين من الغنائم أكثر من حاجتهم وحاجة المسلمين، أما أول مثل للتخطيط في الدولة الإسلامية فكان في عهد الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث استبقى ريع الأراضي الزراعية التي حصل عليها المسلمون من فتوحاتهم كمورداً ثابتاً للدولة بجانب الزكاة والخراج. **قال عمر بن الخطاب ا:**

"ليس أحد أحق بمال الدولة من أحد ولا أنا أحق به من أحد، للرجل وقدمه في الإسلام وللرجل وبلاءه وللرجل وحاجته، والله لو طال بي العمر لجعلت راعي الغنم في جبال صنعاء يستلم حقه من هذا المال وهو يرعى غنمه" . كما وخصصا أرض الحمى فاستحدث بذلك أول قطاع عام للدولة الإسلامية. ومن اجتهاداته ا في التخطيط الاقتصادي خطته لحفر قناة لأمير المؤمنين لتسهيل نقل الغلال من مصر إلى الحجاز والتي تربط بين نهر النيل والبحر الأحمر (قناة السويس حالياً).

تطورت فكرة التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى. واتخذ التخطيط أسلوباً لإدارة دفة الحرب وتعبئة الموارد الاقتصادية لتجهيز الجيوش وإمدادها بما تحتاجه من جيوش وعتاد ومؤن وذخائر، واعتبر التخطيط في الدول الرأسمالية حينئذ وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب. وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى عصفت بالنظام الرأسمالي أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢)، ففي تلك الفترة، انخفضت مستويات الإنتاج والاستهلاك والدخل وارتفعت مستويات الأسعار، وتكدست السلع في المخازن والمستودعات، مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة والفقر.

وأدت هذه الأزمة إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصادي الحر، الذي اعتمد على فكرة التوازن التلقائي. وتبين أن اليد الخلفية التي تحدث عنها آدم سميث في كتابة ثروة الأمم غير كافية لضمان النمو والاستقرار والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما تبين فشل قانون المنافذ الذي تحدث عنه ساي، والذي ينص على أن المنتجات تخلق الطلب عليها أو العرض يخلق الطلب الخاص به.

جاءت أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينرد كينز في كتابة الشهر المنشور عام ١٩٣٦"**النظرية العامة للفائدة والتوظف والنقود**" لتناقض أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بالتركيز على جانب الطلب بدل العرض. واقترح كينز للخروج من أزمة الكساد زيادة الإنفاق العام وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتخطيط لزيادة حجم الطلب الفعال الذي يعيد النشاط والفعالية ويحرك عجلة الاقتصاد.

حلت الحرب العالمية الثانية لتحول اقتصاديات الدول من اقتصاديات السلم إلى اقتصاديات الحرب مرة أخرى، وهنا دعت الحاجة إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب التخطيط تماما كما حدث في الحرب الأولى. وما أن حطت الحرب أوزارها حتى سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعداتها لدول أوروبا الغربية لإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وذلك من خلال ما عرف بخطة مارشال ***Marshal plan*** لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتها. وكان لزاما على الدول أن تنتهج أسلوباً تخطيطياً لتقدير احتياجات إعادة التعمير (فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٦).

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات: دول العالم الأول وهي الدول الصناعية الرأسمالية (الاقتصاد الحر) ودول العلم الثاني وهي الدول الصناعية الاشتراكية (التخطيط المركزي)، ودول العالم الثالث وهي الدول الفقيرة المختلفة. وقد قامت عدة دول من الدول النامية وبمساعدة المنظمات الدولية بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ارتبط مفهوم التخطيط الاقتصادي بدول الكتلة الشرقية والتي اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي كنظام بديل لنظام السوق الذي ساد في الدول الرأسمالية، وعليه ساد الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات يعد نهاية للتخطيط الاقتصادي غير أن الواقع هو أنه ليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية أو بين عدم التخطيط والرأسمالية، حيث أن التخطيط الاقتصادي غير مقصور على الدول الاشتراكية بل هو ضرورة لأي دولة يعجز فيها نظام السوق وحده عن تحقيق التنمية المستدامة بالصورة المطلوبة.

التخطيط والمشكلة الاقتصادية:

كما سبق ودرسنا في مبادئ الاقتصاد أن هناك حاجة إنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع، وهناك وسائل كفيلة بإشباع هذه الرغبات، هذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية ***Economic resources*** والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات المختلفة. وتتميز الموارد بأنها نادرة ومحدودة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد، وعليه تسمى موارد اقتصادية تمييزا لها عن الموارد الحرة التي لا ثمن لها والتي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها كالشمس والهواء ومياه البحر. كما تعرفنا على ماهية المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة، في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة مقارنة بالحاجة إليها، فإن المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة "ندرة مطلقة ***Scarcity*** ومشكلة "**اختيار**"***choice***. والندرة بالنسبة للحاجة إليها، ولحكمة أرادها الله عز وجل. ولحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على ثلاثة أسئلة هي: ماذا ينتج؟ وكيف ينتج ؟ولمن ينتج؟. وتختلف الإجابة على التساؤلات السابقة من مجتمع لآخر تبعاً لظروفه ومرحلة نمو وتطور وتبعاً للنظام الاقتصادية المتبع، وهل هو نظام اقتصادي رأسمالي؟ أم نظام اقتصادي إسلامي؟.

في نظام السوق (النظام الرأسمالي) المتمتع بالمنافسة الكاملة ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المستهلكون. ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدامها وتحديد أساليب الإنتاج بما يحقق أعلى مستويات إنتاجه بأقل التكاليف الممكنة. هذا ويتم توزيع الإنتاج حسب دخول عناصر الإنتاج والمتحدة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق (حسب الندرة النسبية). أما نظام الاقتصاد المخطط فينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ككل، بحيث تقوم هيئة تخطيطية عليا باختبار أساليب الإنتاج المناسب بما يحقق أقل تكلفة إنتاجية. ويتم توزيع الإنتاج حسب الجهد المبذول من المشاركين في العملية الإنتاجية ووفق قرارات السلطة التخطيطية العليا. وكما يعتقد البعض، فإن أحد النظامين السابقين حصرياً غير وارد من الناحية العملية، حيث تمزج كل دولة بين النظامين وبدرجات متفاوتة. ولا يمكن الفصل بين النظامين قطعياً او إحلال أحدهما محل الآخر، فكما أن السوق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاديات المخططة، فإن تدخل الدولة وتخطيط الاقتصادي لهما دورهما المهم في اقتصاديات السوق.

مفهوم التخطيط الاقتصادي:

التخطيط أو ما يعرف بالتخطيط القومي ***National planning*** هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ويرجع الفضل في استخدام اصطلاح التخطيط -كما أشرنا مسبقا- إلي النمساوي كريستان شويندر في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام ١٩١٠م ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام ١٩٢٨ عندما بدا الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط كأسلوب لتنظيم اقتصاده القومي.

التخطيط كما قال جواهر لال نهرو هو "ممارسة ذكية للتفاعل مع الحقائق والمواقف كما هي عليه في الواقع وحاوله العثور على حلول لمشاكل القادمة". وسوف نتناول في الأجزاء القادمة من المادة تعريف

التخطيط الاقتصادي بشيء من التفصيل.

التخلف الاقتصادي

من السهولة بمكان أن نتحدث عن التخلف الاقتصادي، غير أنه من الصعب علينا أن نضع تعريفا شاملا دقيقا لمعنى التخلف. فإذا كان علماء الاقتصاد لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف علم الاقتصاد، فليس بالأمر الغريب أن يخفقوا في التوصل إلى تعريف موحد لأحد فروعه المسمى باقتصاديات التنمية أو لأحد مفاهيمه"**التخلف الاقتصادي**"، ويرى الاقتصادي الشهير "كوزنيتس" ***Kuznets*** **التخلف يحمل ثلاثة معان:-**

أولا: - التخلف يعني عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.

ثانيا: - التخلف يعني ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدما في لحظة معينة.

ثالثا: - التخلف حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

ويرى كتاب آخرون أن التخلف هو حالة البلدان التي تكون مستويات الإنتاج والدخل فيها أقل بكثير مما تسمح به مواردها برفع مستويات إنتاجها ودخلها أكثر بكثير مما هي عليه، فهي دول فقيرة أو نامية ، لكنها ليست دولا متخلفة. وحسب هؤلاء فإن التخلف يوحي دائما بأن التنمية هي أمر ممكن ومرغوب فيه".

أما الكاتب الفرنسي "ايف لاكوست"*Yves Lacoste* فيرى في التخلف ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي واجتماعي متناقض، فمن جهة نتج عن هذا الوضع نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة. في حين أن حالة التخلف لا تسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد. وهكذا يرى **"لاكوست"** أن هناك معنى داخليا بحت للتخلف، إضافة إلى ما يعنيه التخلف من انخفاض في الإنتاج و الدخل مقارنة بالدول المتقدمة.

وعلى ذلك نقول بأن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة أهمها: انخفاض مستوى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي وفي استخدام قوة العمل، ارتفاع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي و الحكومي انخفاض حجم رأس المال المتاح، بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة، التبعية للخارج، الانفجار السكاني، انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، ندرة المنظمين والإداريين الأكفاء، وسيادة قيم اجتماعية ومعنوية بالية..إلخ.

الفقراء من مسمى دول العالم الثالث إلى الدول النامية:-

ظهر تعبير "العالم الثالث"*The Third World* لأول مرة في عام ١٩٥٢،عندما استخدمه الفرنسي "ألفريد سوفيه" *Alfred Sauvy* ، لتلقى هذه التسمية انتشارا وشيوعا خاصة وأن المقصود بها تلك الدول التي تمثل الطرف الثالث في أي عمليات أو اتفاقات بين العالم الرأسمالي الغني وبين الاشتراكية المخططة مركزيا وهو اصطلاح يتغلب معه الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي. قبل انتشار هذا الاصطلاح كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة *Poor Countries* أو البلاد المتأخرة*Backward Countries* ، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الاصطلاح لا يوحي فقط بتأخر هذه الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وانما أيضا اجتماعيا وحضاريا الأمر الذي يحرج شعوب تلك الدول ويجرح مشاعرها، خاصة وأن هذه الشعوب كانت في وقت من الأوقات مهدا لحضارات عريقة مثل الهند ومصر والصين وغيرها.

وعليه تم استبدال هذه التسمية باسم الدول الغير متطورة ***Undeveloped Countries*** ، ورؤيي تعديلها إلى الدول المتخلفة ***Underdeveloped Countries*** محاولة للتخفيف من الأثر السلبي الذي تركه الاصطلاحين السابقين، ولكون علماء الاقتصاد يرون بأن هذا الاصطلاح له إيجابيات مهمة، منها أن الدول التخلفة تعني نسبية مفهوم التخلف والتقدم، أي أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة.

هذا وكما أن اصطلاح الدول المتخلفة باللغة العربية أكثر فائدة وايحاء من مقابله باللغة الانجليزية، لكونه يوحى بأن الدول المعنية قد تخلفت عن الركب الحضاري لسبب أو لأخر، ولزمن قد يطول أو يقصر. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر وبسرعة أن وقع هذا المسمى على الدول المعنية لم يكن أفضل مما سبقه، إذا أنه يوحي تقريبا نفس المعنى، أي تخلف هذه الشعوب عن مهد الحضارة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وحضاريا.

ابتدأ المهتمون بقضايا التنمية باستخدام اصطلاح "الدول الأقل تقدما" ***Less Developing Countries*** ليقابله من الجهة الأخرى "الدول الأكثر تقدما" اعتقادا بأنه مسمى أكثر حيادية علمية، ويعطي نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم مممـا قبله، ورغم إيجابيات هذا المسمى، إلا أن العددية التي حققتها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على مؤسسات الأمم المتحدة دفعت خبراء هذه الأخيرة إلى استحداث واستخدام اصطلاح"الدول النامية"***Developing Countries*** بهدف الإيحاء الإيجابي بكون هذه الدول سائرة في طريقها للنمو. والواقع أن المشكلة هنا تكمن في أن مسمى "النامية" يكاد يكون مرادفا لمسمى "متقدمة" في اللغة العربية، وليس كما أريد لها في اللغة الانجليزية أن تعني "في طريق النمو". ولكن إذا كان مسمى "الدول النامية" يلقى الترحيب من حكومات و شعوب هذه الدول، فإن التسمية لن تغير شيئا بالنسبة لواقعها.

ويمكن القول بأن الاستخدام السليم للغة يحتم التفرقة بين دول نامية ودول غير نامية، وبين دول متخلفة ودول متطورة، ففي العالم مناطق غير نامية تتسم بالركود لخلوها من الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية بعكس مناطق أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية وتفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة، وهناك مناطق تمتلك جميع المقومات التي يمكن من خلالها أن يطلق عليها دول متقدمة.

الفصـــل الثــاني
مفـــهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية ***Development*** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي ***Material Progress***، أو التقدم الاقتصادي ***Progress Economic***.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث ***Modernization***
أو التصنيع ***Industrialization***.

وقد برز مفهوم التنمية ***Development*** بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية

المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، **وتعرف التنمية السياسية:**

"بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج - إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي ***Development*** الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده ، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحًا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا **الذي قال عنه الله :**

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ **[سورة البقرة:٢٧٦]**

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا بينما يركز مفهوم ***Development*** على البعد

الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب. وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً...!!

الفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدركات المختلفة للفقر، **فمثلاً**: في الفارسية ثمة ما يزيد على ٣٠ كلمة تصف أولئك الذين يُعتبرون لسبب أو لآخر فقراء.. وفي معظم لغات إفريقيا ثمة -على الأقل- من ٣ إلى ٥ كلمات لتعريف الفقر وهكذا.

من الفقير؟

واقعيًا، ليس ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافات؛ بل قد لا تعتبر كل الثقافات الفقر عيبًا، فالفقر لم يكن ولفترة طويلة من الزمان وفي العديد من حضارات العالم نقيض الغنى، وكان ثمة دائمًا مجال "الفقر الاختياري" أي أولئك البشر الذين رفضوا الزخرف والمظهر وانطلقوا يسبحون في ملكوت الله، وكان احترام أولئك الفقراء باختيارهم (المتصوفة على سبيل المثال) من تقاليد الشرق المستقرة.

وحديثا -مع اتساع الاقتصاد التجاري وعملية التمدين- اكتسب الفقر دلالته الاقتصادية، وأصبح الفقير هو من ينقصه المال والممتلكات التي يحوزها الغني ويتحول الفقر إلى معنى مطلق وليس نسبيًا، فيصير الفقر عيبًا وبعدئذ يصير مرضًا يذل من يصاب به ويجب علاجه.

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة أو الذي اختار الكفاف، بيد أنه يظل عضوًا في الجماعة لكنه لاحقًا أصبح ذلك الغريب المتشرد الذي يتم عزله وتهميشه في الواقع المعاش.

وطبقًا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية- والذي عادة ما يُشار إليه بخط الفقر أو حد الكفاف، ويجب لتعريف الفقر الإجابة على ثلاثة تساؤلات؛ تحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية وكيفية التيقن من صحة فقر الفرد، وتجميع مؤشرات الرفاهية وقياس الفقر على أساسها.

وتقترب فكرة الرفاهية ***Well-being*** من مفهوم مستوي المعيشة (***SOL Standard*** of ***Living***)، الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، ومحور أعمال البنك الدولي في تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات.

ويستهدف مفهوم مستوى المعيشة قياس كفاءة الحياة؛ معتمدًا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره، ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد، ويشار إليه بخط الفقر، حيث يصنف أي فرد يقع دخله أو استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيرًا.

قياس الفقر إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه الرفاهية ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الرفاهية مثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

الاتجاه الثاني: اتجاه الـ "لا رفاهية" ***non-welfaris***t ويعني هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، مثل: التغذية والصحة والتعليم، ويركز على قضايا مثل: سوء التغذية، أو غياب الرعاية الصحية، أو الأمية، باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

ومن جانب آخر، انقسمت الاجتهادات حول تعريف الفقير إلى مدرستين:

-**المدرسة المطلقة:** وهي تضع حدًا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول حد الفقر، ويصنف مَن دونه باعتباره فقيرًا، وتحديد هذا المستوى هو حكم تقديري للباحث أو صانع السياسة.

-**المدرسة النسبية:** وهي تتعامل مع الفقر النسبي-أي ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان-وعادة يتم ذلك بتعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر ٢٠-٢٥% من سكان مجتمع ما باعتبارهم الفقراء، وبعض الدراسات في الدول النامية ترفع هذه النسبة حتى ٥٠% من السكان.

وعلى صعيد آخر، فإنه رغم بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارًا لقياس الفقر، فقد تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينيات حيث لوحظ ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول، دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل: التغذية والصحة، وهذا يعني بشكل عام إمكانية حدوث مفارقة بين حدوث زيادة في دخل الفرد وتحقيق إنجاز في مجالات الرفاهية الاجتماعية على سبيل المثال، لا يتفق معدل نمو الدخل الفردي المتزايد في باكستان مع مؤشرات الرفاهة الاجتماعية المتدنية بها، بينما يأتي النموذج السريلانكي في الاتجاه المضاد، حيث يتاح لمواطنيها رفاهة اجتماعية لا تتناسب مع معدلات الدخل الفردي المتواضعة بها.

الفقر...واقع أم أسطورة:

يحدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر:

-**البعد الأول:** هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرًا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان له طابعان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي. تنتمي للفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل: الإخفاق في العمل أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب، بينما يشمل الفقر المادي: التفرقة، وعدم المساواة والتحيز والجهل وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة-كما تحددها ثقافة المرء- والجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة... إلخ.

-**البعد الثاني:** هو إدراك المرء لحالته، فالمرء يعد فقيرًا فقط عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها

كبعد معرفي في المفهوم إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى التي أدت إليه، وقد ينزع إلى عقد روابط تبعية مع جماعات أو أفراد أو عقائد أقوى تعطيه إحساسًا زائفًا بالأمان، وأحيانًا يصل إلى وهم القوة.

- **البعد الثالث:** كيف يرى الآخرون الفقير، حيث قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير؛ التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية أو القهر، أو عدم التدخل-سواء كان عدم التدخل مبررًا لأن الفقراء يستحقون فقرهم أو لأن التدخل لن يفيد بل وربما أضر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية / الثقافية المتواجدة فيها.

الفقر ووهم عالمية التنمية:

لأول مرة في التاريخ، صار الفقر ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وهكذا أصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي الجديد والرأسمالية الاقتصادية هي الحل المعلن للعلاج النهائي للفقر، وتوصلت جيوش من خبراء الفقر العالمي إلى العلاج بالتنمية من خلال زيادة الإنتاج والتطبيق المتزايد للعلم والمعرفة التقنية، فهي مفتاح الرخاء والسعادة.

وهكذا أُعيد تفسير وتقييم البعد المادي للفقر، حيث أدى تحطيم المجتمعات التقليدية، في سبيل ما يدعى بالاقتصاد القومي ثم الاقتصاد العالمي، إلى فصل الاقتصاد عن جذوره الاجتماعية والحضارية، وبالتالي خضع المجتمع لآليات وقواعد الاقتصاد وليس العكس. وقد خلق الاقتصاد العالمي منظومة من المرجعيات الكونية جعلت الفرد يدرك أنه فقير وفي حاجة إلى المساعدة لأن متوسط دخله أقل من المستوى العالمي المعياري، ولأنه لا يعيش في رفاهية مثل بشر آخرين.

وأدى هذا التغيير في نظرة المرء لذاته إلى تغير في ردود الفعل تجاه الفقر، حيث أصبح البرنامج الجديد حلاً كونيًا أحادي الاتجاه يعتمد على الدخل ولا علاقة له إطلاقًا بالثقافة ولا بالشخص، ولم يعد الفرد يلجأ إلى جذوره الثقافية وعلاقته الأسرية القديمة التي كانت تقدم الحلول البديلة الكلية للفقر، وبدلاً من ذلك سعى الأفراد إلى تجميع أنفسهم في مؤسسات متماثلة مثل النقابات والروابط، مما أدى إلى تنميط الأفراد في المجتمع وإلغاء أي تفكير بديل يسعى إلى البحث عن طريق جديد للحياة والتنظيم الاجتماعي يعتمد على البساطة، أو أشكال تطوعية وأخلاقية من الفقر الذي لا يمكن أحيانًا تجاوزه لظروف هيكلية ودولية قبل أن تكون محلية.وقد افترض الخبراء أن الفقراء غير قادرين على تحديد مصلحتهم، والتي يحددها لهم من يمتلكون المعرفة والسلطة-الحكومات والمؤسسات والخبراء-عاملين على الارتقاء بهم، ومشاركة الجماهير تنحصر في تأييد البرامج التي وضعها "الخبراء"، ويقدم الخبراء الحل البسيط للفقر: التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل، زاعمين إمكانية حل كل المشكلات الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالفقر من خلال الاقتصاد وحده.

وقد عملت هذه الافتراضات والتوصيات على تقوية التدخل السلطوي حيث صار الفقر العالمي معضلة أكبر من أن تترك لتحل حلاً محليًا، وبذا سمحت بتدخل القوى الدولية-الحكومية و الأهلية-باسم نشر السعادة والقضاء على الفقر.

وما حدث بصورة عالمية مجردة هو أنه تمت رؤية الحاجات المطلوبة والإصلاحات الضرورية والمؤسسات المقترحة بشكل نمطي ثابت، بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية والثقافية، وتم فرض تلك الرؤية عن طريق شروط برامج المساعدات الأجنبية.

وقد اختلفت النتائج الفعلية لهذه السياسات والبرامج وآثارها على حياة الفقراء اختلافًا بينًا عما توقعه الخبراء والمتخصصون، حيث إن الحاجات التي تبغيها برامج التنمية هي حاجات نمط معين من الحياة، يلعب فيه الاقتصاد دورًا مركزيًا، حيث ثمة مفهوم خاص للفقر، وثمة فئة معينة من المستهلكين ودافعي الضرائب يجب حماية حقوقهم وامتيازاتهم، فشلت تلك السياسات على كل المستويات، ومن الواضح أن كل أنساق المساعدة ستخلق في النهاية مزيدًا من الفقر.

ويحذر بعض الباحثين من المفاهيم التي تبدو إيجابية من الخارج مثل: الاقتصاد العالمي أو العالم الواحد بينما هي تدعو في الواقع إلى إلغاء التعددية وقبول أن الحل الوحيد الممكن هو اتخاذ الطريق الذي سار فيه الشمال الغني القوي السعيد.

إن النظرة الاقتصادية للحياة قد تؤدي لفترة معينة إلى زيادة ضخمة في إنتاج الأغراض والبضائع أي تنمية الأشياء، لكنه واقعيًا -بسبب الندرة الدائمة- يعاني الغني والفقير -على حد سواء- من عدم إمكانية الحصول على كل ما يريد؛ فقد اتضح لكثير من البشر أن الحاجات ليست مجرد وهم فقط بل مصطلح يخلق الشره والجشع، ومن المستحيل أن يفي الاقتصاد بكل الحاجات يومًا ما.

قد ينتج الاقتصاد الكثير من البضائع والخدمات للوفاء بمنظومة معينة من الحاجات، بيد أنه على نطاق آخر يدمر مجالات بأكملها من مجالات النشاط الإنساني، والحرف التقليدية، والقطاعات الأهلية، ويحطم منظومة قيمية كاملة من الجماعية والتراحم، من ثم فإن تأثيره الإجمالي سلبي، بل ومدمر أحيانًا خاصة عندما لا يفي بوعوده، وفي الوقت ذاته يهدم أبنية التراحم والتكافل، فلا يجدها الفرد إذا أراد التراجع والعودة له، وربما يكون النموذج البارز لذلك هو ما حدث مع مؤسسات الوقف الإسلامية في العالم الإسلامي من مصادرة وتأميم.

ولا شك أن الرؤية الإسلامية التي تحترم الحاجات الأساسية المادية للإنسان وتفرض عليه السعي للرزق وعمارة الأرض، لكنها في الوقت ذاته تربطه برؤية غيبية للرزق والقدر، لديها الكثير في هذا الباب لتقدمه

خاصة مع تطوير وتفعيل فريضة الزكاة كأداة تنموية تتجاوز جمع وتوزيع الصدقات، وهذا مجال يحتاج تناولاً مستقلاً

يصف المحللون الليبرالية بأنها أيدلوجية قابلة للتأويل لها مائة وجه، تجيد المراوغة والتحول وتوظف المفاهيم الإنسانية الكبرى والقيم النبيلة من أجل تحقيق منافع مباشرة اقتصادية بالأساس، حتى يحار المرء في فهمها وتحديد موقف محدد منها، ففي الفكر والنظرية تسمو قيم الحرية والفردية لكن في التطبيق تتلاشى الحريات ويسود السوق وتهيمن الرأسمالية المتوحشة. ورغم الالتباس والجرائم الكبرى تجد منظومة الليبرالية لديها من الكبرياء ما يدفعها للزعم بأنها الحل التاريخي والإجابة الأبدية لأسئلة المجتمع والدولة كما في أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما، في حين لا يرى فيها نقادها إلا نسقا مثاليا تأكله آليات الاقتصاد فيستعصي جوهره كرؤية للتحرر والتحقق الفردي على التطبيق.

وتذهب معظم الكتابات إلى أن استخدام مصطلح "ليبرالي" بدأ منذ القرن ١٤، ولكنه كان يحتمل معاني متعددة ودلالات شتى، فالكلمة اللاتينية ***liber*** تشير إلى طبقة الرجال الأحرار، أي أنهم ليسوا فلاحين مملوكين أو عبيدا. والكلمة كانت ترادف "الكريم" أي "ليبرالي" أو سخي في تقديمه لمعونات المعايش للآخرين. وفي المواقف الاجتماعية كانت الكلمة تعني "متفتحا" أو ذا عقل وأفق .

كانت الليبرالية تعكس آمال الطبقات المتوسطة الصاعدة التي تتضارب مصالحها مع السلطة الملكية المطلقة والأرستقراطية من ملاك الأراضي، وكانت الأفكار الليبرالية أفكارا جذرية تسعى إلى الإصلاح الجذري وفي بعض الأوقات إلى التغيير الثوري. فالثورة الإنجليزية في القرن ١٧ والثورات الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن ١٨ كانت تحمل مقومات ليبرالية رغم أن المصطلح لم يستخدم حينذاك بالمفهوم السياسي. وقد عارض الليبراليون السلطة المطلقة للحكم الملكي والذي قام على مبدأ "الحق الإلهي للملوك"، ونادى الليبراليون بالحكم الدستوري ثم لاحقا بالحكومة التمثيلية أو البرلمانية. وانتقد الليبراليون

الامتيازات السياسية والاقتصادية لدى ملاك الأراضي والنظام الإقطاعي الظالم، حيث كان الوضع الاجتماعي يحدد حسب "المولد". كما ساندوا الحركات السياسية التي تنادي بحرية الضمير في الدين وتتشككوا في السلطة المستقرة للكنيسة.

ويعتبر القرن ١٩ في كثير من الجوانب قرنا ليبراليا، حيث انتصرت الأفكار الليبرالية مع انتشار التصنيع في البلدان الغربية. ويؤيد الليبراليون النظام الاقتصادي الصناعي واقتصاد السوق الخالي من تدخل الحكومة، حيث يسمح فيه بمباشرة الأعمال للحصول على الربح وتسود فيه التجارة الحرة بين الدول بدون قيود. فهذا النظام -نظام الرأسمالية الصناعية- نشأ في البداية في إنجلترا في منصف القرن ١٨، وأصبح راسخا في أوائل القرن ١٩، ثم انتشر في أمريكا الشمالية ثم غرب أوربا وتدريجيا طبق في أوربا الشرقية.

وقد حاول النموذج الرأسمالي الصناعي أثناء القرن العشرين التغلغل في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة أن التنمية الاجتماعية والسياسية تم تعريفها بالمنظور الاقتصادي الغربي المتمثل في نظرية التقدم المادي ولكن العديد من البلدان النامية قاومت الليبرالية لارتباطها بالنظم الاستعمارية من جهة ولقوة الثقافة السياسية التقليدية في الدول حديثة الاستقلال التي تناصر الجماعية وليس الفردية؛ ولذلك كانت تربة خصبة لنمو الاشتراكية والقومية أكثر من الليبرالية الغربية.

ولقد نجحت اليابان في تطبيق الرأسمالية، ولكنها قامت على التعاونية وليست الفردية؛ فالصناعة اليابانية تتأسس على الأفكار التقليدية من وفاء للجماعة والشعور بالواجب الأخلاقي وليس السعي لتحقيق المصلحة الذاتية للفرد وحسب.

وقد اقترنت النظم السياسية الغربية بأفكار وقيم الليبرالية، وهي نظم دستورية حيث تحد الدساتير من سلطة الحكومة وتحافظ على الحريات المدنية كما أنها تمثيلية أو برلمانية أي أن الصعود إلى المناصب السياسية يتم من خلال انتخابات تنافسية.

وقد شهد التحول للديمقراطية الغربية صعودا في بعض الدول النامية فـي الثمانينيـات، ومـع سـقوط الاتحـاد السـوفيتي بـدأت محـاولات تحـول ديمقراطي أيضا في أوربا الشرقية.

ونلاحـظ أنــه فــي بعـض الحــالات ورثــت دول أفريقيــة وآســيوية الأسـلوب الغربـي للحكـم الليبرالـي مـن حقبـة مـا قبـل الاسـتقلال، ولكـن بــدرجات نجــاح متفاوتــة، فعلــى ســبيل المثــال تُعَـد الهنـد أكبـر الـنظم الديمقراطية الحرة في العـالم الثالث، لكن فـي أمـاكن أخرى سقطت النظم الديمقراطيــة الليبراليــة؛ بســبب غيــاب الرأســمالية الصــناعية كأســاس اقتصـادي وغلبـة التحالفـات العشـائرية، أو بسـبب طبيعـة الثقافـة السياسـية المحلية، ففي مقابل الثقافة السياسية فـي معظـم الـدول الغربيـة القائمـة علـى أسـاس وطيـد مـن القيم الليبراليـة الرأسـمالية مثـل حريـة التعبيـر المطلقـة وحرية الممارسـة الدينيـة (أو الروحيـة الانتقائيـة العلمانيـة) والحـق المطلـق في الملكية، كمبادئ مستمدة من الليبرالية وراسخة فـي أعمـاق المجتمعـات الغربيـة نـادرا مـا تواجـه أي تحـدي أو مسـائلة، نجـد فـي دول العـالم الثالـث مكانــة مركزيــة للـدين واحتـرام للجماعــة وقيمهـا يحـدد مجـالات الحريــة الفردية، ومكانة للولاء الأسري والعشائري تحفظ القيم الجماعية.

ولقد ناقش بعض المفكرين السياسيين -الناقدين والمؤيدين علـى حد سواء- العلاقة الحتمية بين الليبرالية والرأسمالية. فيرى الماركسيون مثلا أن الأفكـار الليبراليـة تعكـس المصـالح الاقتصـادية للطبقـة الحاكمـة مـن أصحاب رأس المال في المجتمع الرأسمالي؛ فهم يصورون الليبرالية علـى أنـهـا النمـوذج الكلاسيكي للأيديولوجيـة البرجوازيـة. وعلـى الجانـب الآخـر يرى مفكرون مثل فريدريك حايك ***Hayek*** أن الحريـة الاقتصـادية -الحـق في الملكية وحرية التصرف في الملك الخـاص- هـي ضـمانة هامـة للحريـة السياسية؛ لذلك في رأي حايك لا يتحقق النظام السياسـي الـديمقراطي الحـر واحترام الحريات المدنية إلا في نطاق النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ولا شك أن التطورات التاريخية في القرنين ١٩ و٢٠ قد أثرت في مضمون الأيديولوجية الليبرالية، فتغيرت ملامح الليبرالية مع نجاح الهيمنة السياسية والاقتصادية لدى الطبقات المتوسطة الصاعدة، كما أن السمت الثوري لليبرالية في بواكيرها منذ القرن السادس عشر تجاه واقعها تلاشى مع كل نجاح ليبرالي فأصبحت الليبرالية أكثر محافظة وأقل سعيا للتغير والإصلاح وتميل للحفاظ على المؤسسات القائمة الليبرالية. ومنذ أواخر القرن ١٩ ومع تقدم الصناعة والتصنيع بدأ الليبراليون في إعادة النظر ومراجعة الأفكار والمفاهيم الليبرالية الكلاسيكية لتنشأ ليبرالية.. جديدة.

فبينما كان الليبراليون الأوائل يؤمنون بتدخل الحكومة المحدود جدا في حياة المواطنين، يعتقد الليبراليون الجدد أن الحكومة مسئولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والإسكان والمعاشات والتعليم، بجانب إدارة أو على الأقل تنظيم الاقتصاد. ومن ثَم أصبح هناك خطان من التفكير الليبرالي: الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الحديثة. ولذلك رأى بعض المحللين أن الليبرالية ليست أيديولوجية متماسكة، فهي تضم تناقضات بشأن دور الدولة، ولكن يمكن القول هنا إن الليبرالية في التحليل الأخير -مثل جميع الأيديولوجيات السياسية- قد تعرضت للتطور في مبادئها الرئيسية، وذلك مع التغيرات التاريخية المحيطة، فلا يوجد أيديولوجية سياسية جامدة أو متوحدة، فكلها تحتوي على مجموعة من الآراء والاجتهادات التي قد تتعارض أو تتناقض. وبالرغم من ذلك هناك تماسك ووحدة ضمنية في قلب الفكر الليبرالي، وذلك في الالتزام الأساسي بحرية الفرد والمبادئ التي تترتب على مذهب الفردية.

الفصل الثالث
النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

بين النمو والتنمية

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي يعني - في الغالب - حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن،الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار،(كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى النقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج،وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي:إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية:

نظرية النمو الكلاسيكية، نظرية النمو النيوكلاسيكية، نظرية النمو الكينيزية،نظرية النُّمو الجديدة(الداخلية).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية،نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية،نظرية مراحل النُّمو،نظرية التبعية الدولية.

مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، **ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه**: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول:إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق **فإن**

النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- **زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.**
- **ارتفاع معدل الدخل الفردي.**

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإنالنُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي[١].

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت- الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧١ - **النُّمو الاقتصادي بأنه**: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- **التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.**
- **دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.**
- **ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.**

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية،

١- مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، ***www.startimes.com***.

وبالتـالي لـيس مجـرد عمليـة تلقائيـة كمـا كـان سـائدًا فـي الأدبيـات الكلاسيكية[1].

أمـا جـون ريفـوار فيعرفـه بأنـه: "التحـول التـدريجي للاقتصـاد عـن طريق الزيـادة فـي الإنتـاج أو الرفاهيـة، بحيـث الوضـعية التـي يصـل إليهـا الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيـرة، وبصـفة أدق يمكـن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل مـا يحققـه مـن زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

أمـا الاقتصـادي الأمريكـي كـوزينتس فيعتبـره إحـداث أثـر زيـادات مستمرة فـي إنتـاج الثـروات الماديـة، ويعتبـر الاسـتثمار فـي رأس المـال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفـاءة الـنظم الاقتصـادية - هـو المصـادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المـال المـادي والبشـري يـؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملـة مـن حيـث التـدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلـة اقتصـاديًّا، أمـا التقـدم التقنـي فهـو يعنـي اسـتخدام أسـاليب تقنيـة جديـدة مـن خـلال الاختـراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصـر المخـاطرة فـي المنشـآت الإنتاجيـة ، أمـا الـنظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.

مفهوم التنمية الاقتصادية

إذا كـان النُّمـو يمثـل التحسـن الكمـي لمجمـل الاقتصـاد بمـا فـي ذلـك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضـي سلسـلة مـن التغيـرات فـي الهيكـل الاقتصـادي حتـى نضـمن اسـتمراره - فـإن التنميـة الاقتصـادية تعـرف بأنها"سلسـلة مـن التغيـرات والتأقلمـات التـي بـدونها يتوقـف النُّمـو"، كمـا تعـرف أيضًـا بأنـها: "مجمـوع التغيـرات الاقتصـادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

١- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: ٠٥.
٢- جمعة حجازي، مفاهيم التنمية.www.ina-syrie.com/tbl_images/file٠٤٧٣pdf.

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية" .

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، **كما عرفت أيضًا بأنها**: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية السياسية،الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ويرى بونيه : "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة .

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن: "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول:**إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:**

- **إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.**
- **ضمان الحياة الكريمة للأفراد.**
- **ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.**

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	**عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.**
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	**تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.**
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	**تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.**
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	**تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.**

مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي

إن قياس النُّمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي، ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرف *R,Barre* التقدم بأنه: "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" ويعبر التقدم الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، المرافقة للنمو"([1]).

أما التطور فلُغَةً يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدمًا اقتصاديًّا ما نحو أهداف محددة مسبقًا، إما كمية؛ كزيادة المنتج، أو نوعية؛ كتوزيعٍ أفضلَ للمداخيل داخل الدولة؛ فالتطور إذًا يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلاً: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفًا للنمو؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفًا للتنمية؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور؛ (أي:إنه لا توجد تنمية)([2]).

مفهوم الانطلاق الاقتصادي

يشيع استعمال مفهوم الانطلاق الاقتصادي في الكتابات التي تُعنَى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي ***Takeoff***، أو المصطلح الفرنسي ***Décollage***، وهناك من يترجمه إلى: "انطلاقة اقتصادية".

ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستو ؛ حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل، ومرحلة الانطلاق: هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم، ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملاً معه تغييرات جذرية في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة، ورُوح التجديد والابتكار.

١- مقدم مصطفى، مرجع سابق.

٢- بناني فتيحة، مرجع سابق، ص: ٥.

إذًا يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبريدج، **المفكر روستو في كتابه:** "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي اعتبر فيه أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحليًّا، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.

سمات النمو الاقتصادي

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة.
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل،والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
- التقدم الاقتصادي([١]).

التنمية بين التغيير والتحديث

كثيرًا ما يحدث الخلط بين مفهوم التنمية والتغيير والتحديث؛ فالفارق بينها أن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار؛ فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة، متقدمة ومستمرة.. فالتنمية - كما وضحنا آنفًا - تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديًّا وثقافيًّا وروحيًّا، مصحوبًا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية، مثل: التجهيزات التكنولوجية، والمعدات الآلية، والسلع الاستهلاكية.. في الحقيقة لم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات الموجهة إليها لسبب بسيط جدًّا، وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة النموذج الغربي؛ لأنها

١- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz.

لم تهتم بحقيقة النُّمو الاجتماعي والإمكانيات الذاتية للعالم الثالث([1]).

عناصر النمو الاقتصادي وفوائده

أما العناصر فيمكن حصرها في:

-**العمل:** ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

-**رأس المال:**"مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"،يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

-**التقدم التقني**:ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية([2]).

أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج،والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة([3]).

مقاييس النمو الاقتصادي

---

١. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص: ٤-٥.

٢- مصطفى مقدم، مرجع سابق.

٣- بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: ١٠.

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي،وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو ، ويمكن حساب الناتج الوطني حساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد ، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو،ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها([1]).
- **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النُّمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **طريقة معدل النُّمو المركزي:** يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النُّمو الاقتصادي[2].

نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

١ - النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو ، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، **ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:**

١- مصطفى مقدم، مرجع سابق.

٢- بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: ٠٦.

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة ، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الاستثمار:كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- حالة السكون:اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف ، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون،أما ريكاردو و مالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية..في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع،وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي،أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف ، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

• عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو:حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛أي:أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم([1]).

٢ - النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها:ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، **ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:**

- أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد

١- عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: ٣٤،٣٥ **www.faculty.mu.du.sa**.

الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات،يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.
- أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي- وصف مارشال- لا يتحقق فجأة،إنما تدريجيًّا،وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن،مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.
- القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين([1]).

١- عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: ٣٥،٣٦،٣٧،٣٨.

٣ ـ النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ ـ **معدل النُّمو الفعلي** ***Actual rate of growth***، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب ـ **معدل النُّمو المرغوب** ***Warranted rate of growth***، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج ـ **معدل النُّمو الطبيعي (*GN*)**،فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّموالفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي- حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه- فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو([1]).

١- توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: ٣١،٣٢.

٤ ـ النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي:إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع **يتضمن:**

- **تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.**
- **البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.**
- **الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.**

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا([١]).

٥ ـ النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة ١٩٨٦، التي

١- بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: ١٦، ١٧.

تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (١٩٩٢) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما:رأس المال المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

٦ ـ نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر ***Joseph Schumpeter*** (١٨٨٣ ـ ١٩٥٠) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا- تشيكيا، وتوفي في تاكونيك- كونيتيكت- الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية

١- توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: ٣٤.

للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد([1]).

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية،ولا ينحاز إليها،إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي،وقد ظهرت أفكاره في كتابه:نظرية التنمية الاقتصادية عام ١٩١١، وكملها في كتاب له سنة ١٩٣٩، **أهم أفكاره:**

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة ؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.
- يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية،أو "الدينامو"المحرك لعجلة التنمية.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين **التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:**

• استغلال موارد جديدة.
• استحداث سلع جديدة.
• استحداث أساليب إنتاج جديدة.
• فتح أسواق جديدة.
• إعادة تنظيم بعض الصناعات.

١- مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. -http://www.arab ency.com

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- **بوار وظيفة المنظم(نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).**
- **زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار ، والكارتيلات).**
- **انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.**
- **العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.**

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة،وتجد السلع طريقها إلى الأسواق،تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي،فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج،تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد،لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:

- **إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.**
- **افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.**
- **افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك،إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.**

ـ عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا([1]).

٧ ـ نظرية مراحل النمو عند والت روستو:

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل،يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب،وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة،فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف،والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أنتعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠،حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى **إحدى المراحل الخمس:**

ـ مرحلة المجتمع التقليدي.
ـ مرحلة التهيؤ للانطلاق.
ـ مرحلة الانطلاق.
ـ مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
ـ مرحلة الاستهلاك الوفير.

١ـ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٣٥ :٣٨.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث([1]).

- **المرحلة الأولى**: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد([2]).
- **المرحلة الثانية:**مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق،لا تختلف هذه المرحلة الجديدة- من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية - اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.
- **المرحلة الثالثة:**مرحلة الانطلاق،مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب

١-عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: ٣٨،٣٩.
٢-عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: ٠٢.

- التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي([1]).

- **المرحلة الرابعة:** مرحلة النضج،مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها،ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين([2]).

- **المرحلة الخامسة:** مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأنًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء ومن مظاهرها:

١- و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل ١٩٦٢. www.al-hakawati.net

٢-عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٤٠.

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع([1]).

نـقد النظرية:

أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين:أولهما:إثبات صحة المراحل التاريخية،وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات،وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية،وهو الاستعمار ونهب الثروات،الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار([2]).

٨ ـ نموذج هارولد ودومار:

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا،تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "روي ارولد"والأمريكي"إيفري دوما"،يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد،ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو،يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي،لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال.فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة

١ـ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: ٠٣.
٢ـعبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،ط.١،٢٠٠٤).

الادخار،وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو ، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو،وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة،أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج- أي معامل رأس المال- فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية - فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة،وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار،فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج"هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية،في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية،أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها([1]).

٩ - نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان"آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية،أساسه التحول من الريف

١-عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٤١،٤٢،٤٣.

إلــى الحضــر،أو مــن الزراعــة إلــى الصــناعة بشــكل مقصــود ومنطقي،ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين.

أولهما: قطـاع زراعـي تقليـدي،أطلق عليـه اسـم قطـاع الكفـاف، يتميـز بهبـوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل.

وثانيهما: قطـاع صـناعي؛ حيـث ترتفـع فيـه الإنتاجيـة وتتحـول إليـه العمالـة الرخيصة فـي القطـاع التقليـدي بشـكل تـدريجي منتظم،وافتـرض لـويس فـي تحديد نظريته **ما يلي:**

- إن عمليـة تحـول العمالـة مـن القطـاع التقليـدي إلـى القطـاع الصـناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفـة علـى زيـادة إنتـاج القطـاع الصـناعي والنـاتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عنـد مستوى أعلـى مـن مستوى أجر الكفاف السائد فـي القطـاع الزراعي(يفتـرض أنـه أعلـى بنسـبة ٣٠ بالمائــة) لتشــكل حــافزًا قويًّــا لهجــرة تدريجيــة للعمالــة إلــى القطــاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيـادة الطلـب علـى العمالـة فيه.
- أن الزيـادة فـي الإنتـاج وخلـق فـرص جديـدة للعمـل فـي القطـاع الصـناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع([1]).

إذًا فنظريــة التغيــرات الهيكليــة ترتكــز علــى الآليــة التــي بوســاطتها تستطيع الاقتصاديات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصـادية الداخليـة مـن هياكـل تعتمد بشدة على الزراعـة التقليديـة عنـد مسـتوى الكفـاف إلـى اقتصـاد أكثـر تقدمًا،وأكثر تحضرًا،وأكثر تنوعًا صناعيًّا فـي مجـال الصـناعات التحويليـة والخـدمات؛ إذ تسـتخدم هـذه النظريـة أدوات النظريـة الكلاسـيكية المحدثـة لوصـف الكيفيـة التـي علـى وَفقهـا تتخـذ عمليـة التحـول موقعهـا، والتغيـرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء

١-عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: ٤٥،٤٦.

بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو، أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولاسيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية؛لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات "*IMPORTS SUBSTITUTION*" في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر([1]).

نقد النظرية:

رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي **فإنه يصعب انطباقُها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة، وهي:**

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.

١- رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. **http://econ.to-relax.net**.

- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور،ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود بطالة([1]).

١٠ - نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو(١٩٧٢)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ***MIT***.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل([2]).

١١ - نظرية ثورة التبعية الدولية:

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها

١- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: ٤٧.
٢- توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: ٣٤.

بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، **هي:**

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب - نموذج المثال الكاذب.

ج - فرضية الثنائية التنموية.

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية،التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، **مثل:** شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من

نمــاذجهم المعروضــة، وبالتــالي تفشــل نمــاذجهم فــي إيجــاد الحلــول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج - فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية **يشتمل على أربعة عناصر أساسية:**

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).
- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).
- عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.
- وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع([1]).

١٢ - نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، **ومُفاد نظريته:** لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "***Big Push***" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة، ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض

١- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص: ١١،١٢.

التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة ***R. NURKSE*** فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها([١]).

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات،يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع

١- رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية) هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر([1]).

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

١- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية: ٢٠١٢-٢٠١٣، ص: ٦٩،٧٠.

الفصل الرابع
مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الاثراء الفكري والتحديات

تعتبر التنمية مفهوما شاملا لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية واخلاقية ، ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي أو كما معروف عنه بالتنمية الاقتصادية رغم أهميته ، فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي ، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتوسيع الخيارات ،ولا سيما في المجتمعات أو ما تسمى بالبلدان النامية.

فعندما تم إعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ ، وعلى مدى الفترة الزمنية ما بعد هذا الأعلان أصبح إهتماناً مكثفا بمفهوم التنمية سواء من منطلق شموليته وتكامله أو من منطلق تحديد أهمية التنمية بكافة صورها وأنواعها ومنها التنمية البشرية ومدى علاقتها بقضايا وحقوق المجتمع الإنساني ككل التي لم تعرف سابقا أو لم تؤخذ بنظر الأعتبار في مجال الفكر التنموي.

لذا فالهدف من البحث هو محاولة مبسطة تبتغي قدر الأمكان إلقاء الضوء على مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان من خلال إستعراض الأطر النظرية والتصورات كما مثبت ومنصوص عليها في المواثيق والأعلانات والتقارير الدولية وآراء بعض الباحثين والمفكرين ، وكذلك التحديات بأنواعها وما ينتج عن ذلك من ظواهر مؤلمة تتعارض مع أعمال الحق في التنمية .

مدخل في مفهوم ومضمون التنمية :

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء فيقال مثلاً نما المال نمواً.

١. وتوضع كمقابل لكلمة ***development*** في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات . أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (**يوجين ستيلي**) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة ١٨٨٩ لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية .

٢. بينما ينسب البعض مصطلح التنميـــة (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام١٩٤٩ عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لامكان له في خططنا... ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي إعتقاداً منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية هي من نفس طبيعة إعمار أوروبا في ضوء مشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما عرفت التنمية من خلال إستعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية ***community development*** وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر (**أشردج *Ashridge***) للنمو الاجتماعي في بريطانيا عام ١٩٥٤ بهدف معالجة مشكلات الإدارة في المستعمرات الانكليزية ،أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل وبمعنى آخر تعريف التنمية على انها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه .

هناك البعض يرجع شيوع واستخدام كلمة التنمية بأنها جاءت مرافقة مع نضج وتبلور مصطلح العالم الثالث الذي يشمل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا بشكل خاص والتي حظيت باهتمام كبير من قبل هذه البلدان بعد استقلالها واتخاذها شعارا لها لأجل معالجة والقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي . واهتمام هذه البلدان بمفهوم التنمية يأتي تزامنا مع الاهتمام الدولي بالتنمية وذلك عندما تبنت منظمة الأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية وإعلان عقد الستينيات من القرن العشرين كعقد للأمم المتحدة من أجل التنمية . ونتيجة الأهتمام الواسع بمفهوم التنمية من قبل الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية .وصناع القرار ، وبالمقابل جعل موضوع التنمية من أهم مميزات العالم المعاصر والأهم من ذلك دفع البعض إلى تسمية القرن العشرين بعصر التنمية .

رغم أهمية مفهوم التنمية فقد أثير حوله جدل كثير من قبل التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل منها يتناوله وفق رؤيته التي تختلف باختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها . وكان المفهوم الاقتصادي للتنمية قد شكل نقطة البداية دون غيره من المفاهيم الأخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى استحواذ الفكر الغربي من خلال مفكريه على وضع مؤشرات التنمية من منظور اقتصادي رغم محاولة بعضهم إدخال مجالات أخرى غير الاقتصادية إلى المفهوم لكنها بقيت هامشية وقاصرة في تحديد مفهوم التنمية الذي بقي يتأرجح بين أن يأخذ معناه الضيق أو الواسع . ولقد ترتب على ذلك النظر إلى التنمية من خلال مفهومين مختلفين عند معالجة مشكلات التنمية في البلدان النامية ،**التي كانت تسمى ببلدان العالم الثالث آنذاك :**

١-**المفهوم الاقتصادي التقليدي :** تقوم الفكرة المركزيه لهذا المفهوم وإعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم الأسعار، الانتاجية ، التوازن ، معدل النمو)، والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخول . أي أن هذا المفهوم لا

يهتم سوى بالعوامل الاقتصادية ويتجاهل العوامل الاخرى سواء الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع . كما يعد رأس المال في هذا المفهوم عنصرًا أساسياً وعاملاً إستراتيجيا في عملية التنمية للبلدان النامية حتى وان إفتقد فيمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدات الاجنبية كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الاقتصادي، الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضييق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أمريكا واليابان والدول الأوروبية) التي كانت تعيش التقدم والرخاء . ومن نتائج هذا المفهوم ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادفا للتنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر ورفع مستوى المعيشة ، وأن الخير سيتساقط على الجميع .

لكن المفهوم التقليدي للتنمية والمبني أساسا على تصور للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومي ومرحلة النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الذي تم ترويجه وتطبيقه على التجارب التنموية في العالم الثالث لم يكن موفقا وفيه ثغرات عديدة منها ، يعالج مفهومه للتنمية من منظور أحادي مقتصرا على الجانب الاقتصادي وعدم التركيز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي للتنمية ،ولم يأخذ في الاعتبار المشاكل المتعلقة بالبعد الدولي للتنمية ، وتوجيه التنمية نحو الخارج وليس نحو الداخل ، كذلك عدم تمتع الإنسان بثمار التنمية وغير ذلك من الثغرات مما ترتب على ذلك ظهور المفهوم الحديث الذي لا ينظر لمفهوم التنمية كمجرد نمو اقتصادي بمعناه الضيق ، بل كمفهوم يعطي معنى شامل ومتكامل للتنمية لكي يتلافى القصور الذي تميز به المفهوم التقليدي .

٢-**المفهوم الشامل الحديث :** على أثر فشل تفاؤل المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية متجاهلا الجذور التاريخية التي تجعل الاقتصاديات النامية تختلف عن اقتصاديات العالم الصناعي الغربي ، لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية . ومن جانب آخر وقوع تلك البلدان تحت تأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على عملية التنمية فيها، منها الاندماج الاقتصادي العالمي

المتزايد لهذه البلدان تدويل رأس المال والعمل ، تحسين الاتصالات الدولية ،وعدم امتلاك المجتمع النامي الإرادة ولا يمثل أكثر من محطة عبور للعمليات الخارجية للاقتصاد العالمي .يضاف إلى ذلك ، ما حدث في سبعينيات القرن العشرين من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الصناعية المتقدمة بشكل حاد على عكس ما كان عليه النمو الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات وما صاحب ذلك من ارتفاع الأسعار وشيوع ظاهرة التضخم الركودي وارتفاع معدلات البطالة لنسبة مهمة من الأيدي العاملة ، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين في معالجة الأزمة الاقتصادية والنقدية آنذاك وانعكاساتها السلبية على التوجهات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .وأخيرا عدم تمكن البلدان النامية من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وقروض ميسرة تتناسب مع طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، نظرا لموقعها الضعيف و اللامتكافىء الذي احتلته في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية على هذه المنظمات إن بلوغ مثل هذا الوضع أدى إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لمشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية ، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما ، بل يفترض به أن يكون أكثر رقياً وتقدماً ليشمل بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية ،الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية. فالتنمية على رأي أحد الباحثين ،لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان وقبل كل شيء .

التنمية البشرية

يعد ظهور مفهوم التنمية البشرية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي والمقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقطة تحول مهمة في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية . فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي ، ووقوف قياسه كميا ضمن مؤشرات توقع الحياة عند الميلاد ، ومعدل أمية البالغين ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والتي لم تعبر عن المفهوم بكفاءة. فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية وفق المؤشرات السابقة ، بل تمتد مؤشراتها أبعد من ذلك ، ولهذا جاء تركيز المفهوم الجديد للتنمية البشرية لكي يكون أكثر شمولا واتساعا من حيث التوجهات والأهداف ، **وفقا للعناصر الآتية :**

أ-التنمية البشرية هي توجه يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للناس مرتكزة على ثلاثة أهداف رئيسية هي(حياة أطول وأكثر صحة، تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة،إتاحة مستويات معيشية مرتفعة) .

ب-لا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والإحترام المتبادل والامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان .

ت- تهدف التنمية البشرية إلى تعميق القناعة لدى صناع القرار حول ضرورة التفريق بين التنمية كمشروع متكامل وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه .

ث- ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنذ إصدار تقريره الأول للتنمية البشرية في العام ١٩٩٠ ، على أن الهدف النهائي لتحقيق التنمية البشرية هو توسيع خيارات البشر ، وهذه الخيارات لانهائية غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية . وبالتالي تصبح التنمية البشرية توجها إنسانياً للتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة حتى يشعر الإنسان بأنه فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من ثمار التنمية بدون مشاركة حقيقية وفاعلة .

وتعبر تلك النقاط الأساسية عن نفسها في مضمون التنمية البشرية على أنها مفهوم مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه حزمة من العوامل والمدخلات والسياقات **وأهمهـــا** : عوامل الإنتاج ،السياسة الاقتصادية والمالية ، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه ، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملّكها وتوزيعها ، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي ، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية بالنتيجة **تكمن أهمية التنمية البشرية بأنها ترتكز على بعدين أساسيين:**

الأول:- يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة من حيث تنمية قدرات الإنسان وطاقاته، البدنية والعقلية والنفسية ، الاجتماعية ، المهارية والروحانية .

الثاني:-أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس .

إضافة لما تقدم يمكن الإشارة والاستشهاد بآراء رواد الفكر الاقتصادي المعاصر التي أعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند إصدار تقاريره السنوية عن التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠ . ولعل أبرز هذه الآراء الإبداعية في الرؤية المفاهيمية للتنمية ما قدمه **(أمارتيا سن)** الاقتصادي الأمريكي من أصل هندي والحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام ١٩٩٨ ، حيث أشار في كتابه **(التنمية حرية)** ، بأن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ، وأن زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد التي تركز عليها النظريات ضيقة الأفق في التنمية من وجهة نظره تعتبر أدوات مهمة جدا لتوسيع نطاق الحرية ، لكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (كمرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية (مثل حرية المشاركة السياسية وصنع القرار)

واذا كانت الحرية هي ما تقدمه التنمية فأن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات : الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية وكذلك الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة . إذن إن انجاز التنمية كما يراها سن يتوقف بالكامل على فعالية الحرية للشعب . أي ما يمكن للناس أن ينجزوه ايجابيا يتأثر بالفرص الاقتصادية والحريات السياسية وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة وبالتعليم الأساسي وبتشجيع ثقافة المبادرات وغرسها . وبعبارة أخرى أن التنمية كما يراها (**أمارتيا سن**) بأنها تعني في حقيقة الأمر ، تحقيق حرية أفراد المجتمع من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم .

كما أشارت بعض التقارير حول أهمية الحرية في التنمية ، حيث أكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، أن الحرية هي أكثر من مجرد هدف نبيل ومثالي إنها عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية ، فالناس الأحرار سياسياً يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط ، وصنع القرار ، والديمقراطية هي التي تضمن إن كانت التنمية في أي بلد متمحورة حول الإنسان بدلا من إملاءها فوقياً من جانب الصفوة والطبقة الحاكمة . ويعزز ذلك أيضا في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠،بأن هدف التنمية هو حرية البشرية التي تعد أمراً حيوياً ، ويجب أن يكون الناس أحرارا لممارسة خياراتهم عبر المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم. فمن خلال التعرف لهذه الاتجاهات الفكرية والأطروحات الجديدة نستطيع أن نجد قواسم مشتركة تسمح بإعطاء تفسيرات ومفاهيم جديدة حول التنمية متجاوزة الثغرات الموجودة في الأفكار السابقة للتحليلات الدولية بعد زيادة الاهتمام بمقاربة تأخذ في اعتبارها الترابط العضوي للجانبين الحقوقي والتنموي وأهمية كل منهما للآخر .

العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية

عملت الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المختلفة على تثبيت العلاقة ما بين التنمية وحقوق الإنسان ، وترجع هذه العلاقة بداية إلى الإشارة الواردة في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ وتحت عبارة ، بأن البشرية تريد عالما ينعم فيه الفرد كإنسان ويتحرر من الخوف والعوز . كما توجد أصول هذه العلاقة وتأكيدها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية (المادة الثانية من العهد). ثم جاء بعد ذلك الإعلان العالمي للحق في التنمية المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول عام ١٩٨٦ ليعزز هذه العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان . ويقوم هذا الإعلان على تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتسليم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة ، تستهدف التحصيل المستمر لرفاهية السكان وحقهم في تقرير أوضاعهم السياسية بحرية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية وممارسة السيادة الكاملة على مواردهم الطبيعية كافة ؟

إذن فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان موجودة أساسا لكن اختلاف الرؤى حول هذه العلاقة طوال العقود الماضية وخاصة في فترة الحرب الباردة بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية أو الحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول ، الأمر الذي جعل من هذه العلاقة أكثر ضبابية وغير واضحة الرؤية ولهذا فتطور هذه العلاقة في إعلان الحق في التنمية يعني ، تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه كافة وليس تجزئتها وغير قابلة للتصرف ، ومن هنا كان السعي والجهد المستمر للمنظومة الأممية بتضييق الفجوة بين جدول الأعمال المتعلق

بالتنميـة وجـدول الأعمـال المتعلـق بحقـوق الإنسـان . وبمعنـى آخـر إيجاد نوعا من المقاربة الحقوقية ***RIGHTS APPROACH*** ، وهي لفظـة تطلـق عـن رؤيـة المجتمـع الـدولي والأمـم المتحـدة لهـذه العلاقـة ، و تعنــي إدمــاج المعــايير الحقوقيــة فــي الأنشــطة التنمويــة . وتكمــن أهميــة المقاربة الحقوقية في أنها تنظر إلى الموضوعات من زاويـة حقوقيـة ، كمـا أنها تحلل المشروعات التنموية من نفس الزاوية وتنظـر إلـى النـاس علـى أنهم أصحاب حقوق وفاعلين في الجانب الإنمائي .وحرصت الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنـامج الإنمـائي للأمم المتحـدة علـى تأكيد ذلك ، فنجد مثلا تقرير التنميـة البشـرية لعـام٢٠٠٠يؤكد حـول وجـود رؤية مشتركة تجمع بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية هي تأمين الحريـة والرفـاه والكرامـة لجميـع النـاس فـي كـل مكـان . لأن التنميـة البشـرية مـن منظورهـا الأصـلي،تعني حـق البشـر الأصـيل فـي العـيش الكـريم ماديـا ومعنويـا وجسـديا ونفسـيا وروحيـا ، وبالمقابـل يـؤدي إلـى **تحقيـق نتيجتـين رئيسيتين :**

الأولى: -رفض جميع أشكال التمييز ضد أي جماعات بشرية بغض النظـر عـن الجنس والنوع والأصل الاجتمـاعي والمعتقـد ، وعكـس ذلـك يشـكل انتهاكـاً واضحا لحقوق الإنسان.

الثانيـة**:** -حـق الإنسـان فـي العـيش الكـريم،لان الهـدف الأسـمى لكافـة الجهـود التنموية هو تحقيق الرفاهية الاجتماعيـة ***SOCIAL WELFARE*** التـي لا تقتصـر على التنعم بالحياة بل مراعـاة أيضـاً الجوانـب النفسـية والمعنويـة فــي الحيــاة الكريمــة مثــل التمتــع بالحريــة واكتســاب المعرفــة والكرامــة الإنسانية وتحقيق الـذات النـابع مـن المشـاركة الفعالـة فـي شـؤون المجتمـع، وتعزيز احترام مبادئ الحكم الديمقراطي أو ما يطلق عليـه بـالحكم الصـالح أو الرشيد .

علـى الـرغم مـن أهميـة هـذه القناعـات حـول ضـرورة ربـط التنميـة بحقوق الإنسان ، فقد أرست القواعد الدولية نظاما لمتابعة أثر التنميـة علـى حقوق الإنسان وبالعكس ،من خـلال مطالبـة الـدول بتقديم تقـارير عـن ذلـك إلى لجنة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك طالبت

الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق إختصاصاتها .إضافة إلى العمل على إبراز الأهمية الخاصة لتطوير وتفعيل دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية في مجال العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان ، وتحقيق ذلك بعقد عدة مؤتمرات عالمية في تسعينيات القرن الماضي، **وكان أهم هذه المؤتمرات :**

- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ م .
- مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ م .
- مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ م

ولكي تبقى العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان فعالة ومتكاملة وتكتسب دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لها هو عندما تؤخذ على مستوى أبعادها المختلفة السياسية وبشكل خاص السياسية والمدنية، وأي نقص فيها يعتبر خللا كبيرا للعلاقة بشكل عام . ويتجلى ذلك في التأكيد على عدد من المبادئ والأسس التي اعتبرتها الأمم المتحدة أساسا لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية ، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية ، ودعت إلى ضرورة تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية . والملاحظ في دراسات وتقارير الأمم المتحدة أن أكثر القضايا أهمية في عملية التنمية للبلدان النامية ولها تأثير على حقوق الإنسان وضرورة معالجتها حتى لا تتحول خطرا عليها، ومن أبرز هذه القضايا التي أشارت عليها هذه الدراسات هي :

(١) تخفيف حدة الفقر .
(٢) القضاء على مشكلة البطالة .

(٣) تعزيز التكامل الاجتماعي .
علاوة عن ذلك لاحظت الدراسات أيضا وجود عقبات عديدة تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية **وهي على النحو الآتي :**
(١) عقدة أزمة الديون الخارجية المستمرة وما يترتب عليها من أعباء ثقيلة يدفع ثمنها الفرد في البلدان النامية .
(٢) سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التي تقع على عاتق البلدان النامية لانجاز هذه البرامج والسياسات التي غالبا ما يكون لها آثار اجتماعية سلبية تنعكس على نوعية الحياة التي يعيشها الفرد .
(٣) تذرع الحكومات بأسباب داخلية وخارجية لتبرر تجاهل الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للأفراد.

إذن فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان تبقى حيوية وضرورية كما يشار إليها في بعض الأبحاث كعلاقة الروح بالجسد فلا يمكن الفصل بينهما ، فعلى سبيل المثال لو رجعنا إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادرعن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نجده يقول أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء لأن هذه الحقوق مترابطة و يعتمد بعضها على البعض الآخر حيث (الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والعمل لا يقل أهمية لحرية الإنسان عن حصوله على حقوقه السياسية والمدنية) لذا فأن أي حديث عن التنمية بدون أرضية حقوقية تضمن فيها حقوق الإنسان ستبقى قاصرة ولن تبلغ غايتها .

التحديات:

رغم التطور الذي أنجزه العالم والمجتمع الدولي في وضع إطار مفاهيمي شمولي للتنمية واعتبارها كحق من حقوق الإنسان ومن خلال الإثراء الفكري لكليهما إلا أنه لازالت هناك تحديات وعقبات تحول دون مواكبة هذا التطور في المفهوم وبشكل خاص لدى البلدان النامية أو ما تسمى بمجموعة دول الجنوب ، ومن ضمنها بلدان الوطن العربي والتي

تصنف ضمن مجموعة البلدان الضعيفة اقتصاديا وبشريا . **وهذه التحديات يمكن تصنيفها إلى نوعين:**

النوع الأول:التحديات الخارجية

هناك تحديات خارجية تأخذ شكل عقبات وصعوبات ولها تأثير مباشر تحول دون أعمال الحق في التنمية سواء في المجتمع الدولي أو في المجتمع الوطني رغم وجود الالتزامات والمواثيق الدولية المعتمدة التي تلزم دول العالم بضرورة إتباعها وتطبيقها تطبيقا عمليا وسليما. غير أن واقع الحال لازال عكس ذلك نتيجة استمرار وبقاء مصادر هذه التحديات منها قديمة في بعض جوانبها وحديثة في جوانب أخرى من خلال اتخاذها صيغ وأشكال ظهور مختلفة . ولعل أول هذه المصادر ما يتعلق بالنظام الدولي بكامله وببعده القانوني والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، حيث يعمل على تفسير القانون بطريقة ازدواجية وانتقائية في المعايير واستخدام المؤسسات الدولية والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة والاستقطابات، وما ينتج عنها من التبعية والهيمنة بأشكالهما السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلا عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية أو محاولة فرض تصورات الدول الرأسمالية المتقدمة عليها أو تلك المؤسسات المتخصصة التي تدين بالولاء لهذه الدول ومصالحها دون إعارة الانتباه لمصالح البلدان النامية وشعوبها ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية الحرة .

إضافة إلى ما جرى ويجري الآن من أحداث كاحتلال للأراضي والحروب والأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية والإرهاب الدولي ، وتعرض بعض الشعوب والبلدان إلى الحصار الدولي الذي يمكن أن يشكل عائقا جديا وحقيقيا أمام التنمية وبخاصة التنمية الإنسانية المستديمة والتي تعد انتهاكاً صارخا لحقوق الإنسان والذي لا ينحصر ضرره على مؤسسات الدولة فحسب بل ينعكس على المواطن العادي الذي لم يكن مسؤولاً عن تصرفات حكومته حتى وإن كانت إستبدادية أو غير شرعية في تجاوزها على القانون الدولي وما

نتج عن هذه العقوبات والاحتلالات من إثارة النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية وعززت الاتجاهات التقسيمية على حساب الهوية الوطنية ، والتي عملت بشكل أو بأخر على إيقاف عملية التنمية وحرمان الإنسان من فرص العيش الطبيعي ، وكلها تعد انتهاكاً صارخا لا يخص التنمية وحدها بل لكل منظومة حقوق الإنسان وتعطيلها . وهذا ما نشاهده ونعايشه في العراق الذي عانى وما يزال يعاني من الإرهاب والتدخلات الأقليمية، وغيره من البلدان التي تشهد حروبا أو صراعات داخلية مثل الصومال واليمن وسوريا .

النوع الثاني : التحديات الداخلية

إن التحرر السياسي الشكلي والتخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة لشعوب البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين والمحاولات التنموية التي قامت بها لأجل القضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي والانطلاق من فهم عملية التنمية باعتبارها عملية مركبة ومعقدة تتطلب تغيير شامل يتداخل فيها الجانب الاقتصادي بالاجتماعي والثقافي والسياسي ، إلا أنه لم يواكب هذا الفهم تطور مماثل في السياسات الوطنية، فاستمرت غالبية البلدان النامية ومنها البلدان العربية في إتباع سياسات تنموية تعطي أولوية لاعتبارات النمو الاقتصادي وفي ظل مجموعة من المشكلات الموضوعية منها والذاتية التي وقفت كحاجز أمام تحقيق تنمية تكفل فيها حاجات و حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وعند مجرى البحث عن واقع المجموعة الأساسية والكبيرة من البلدان النامية **يمكن تشخيص خمس مجموعات من المشكلات الأساسية وهي** :

١. المشكلات الناشئة عن طبيعة النظم السياسية القائمة في هذه البلدان التي تمارس سياسات تغييب الحرية ومصادرة الديمقراطية والتجاوز على شرعة حقوق الإنسان وعلى حقوق المواطنة .
٢. المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة وتخلف مستوى تطور القوى المنتجة وتجلياتها الواضحة على مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

٣. المشكلات الناجمة عن الإرث الاستعماري الطويل واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة وتفاقم المديونية الخارجية على عدد كبير ومتزايد من بلدان العالم النامي ، وخاصة البلدان الأكثر فقرا وتخلفاً .

٤. المشكلات الناجمة عن تفاقم عمليات استنزاف الموارد الطبيعية والتخريب المتسارع للطبيعة وتلويث البيئة التي يعيش فيها الإنسان وبقية الأحياء .

٥. المشكلات المرتبطة بالنزاعات المحلية والإقليمية بين البلدان النامية بوصفها جزءا من الإرث الاستعماري الذي خلفته في هذه البلدان وما يرتبط بذلك من سباق تسلح لا يتناسب مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي ولا مع حاجات وضرورات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها ولا مع حاجتها إلى الاستقرار والسلم وحل المشكلات بالطرق التفاوضية السلمية .

وفي الجانب الآخر نلاحظ أنه في ظل توجهات النظام العالمي الجديد ما بعد الحرب الباردة ، بالترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وانطلاق موجة العولمة وسياساتها التي لم تكن معطياتها إلا خدمة الرأسمالية العالمية والهيمنة على البلدان النامية ، بدأت تبرز ظواهر خطيرة في العالمين المتقدم والنامي ، غير أن واقع هذه الظواهر في العالم النامي هي أخطر وأشد مما موجود في العالم المتقدم من حيث ارتفاع معدلاتها وانعكاساتها السلبية على التنمية وحقوق الإنسان .

ولعل أبرز هذه الظواهر الخطيره هما :

١- **ظاهرة الفقر :** تمثل هذه الظاهرة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه بلدان العالم النامي في العصر الراهن رغم وجود التقدم التكنولوجي الواسع الذي شهدته البشرية ،و ارتفاع وتائر الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق ، والتطور الاقتصادي الذي إنعكس على حياة ملايين البشر . غير أن السبب الرئيسي باتساع مساحة الفقر في العالم يعود إلى سيطرة الرأسمالية العالمية على فضاء عالم اليوم التي أصبحت سمته الأساسية هو (عالم يزداد الفقر والتهميش فيه لأكثرية سكان العالم بقدر ما يزداد

تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا، وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا) . وظاهرة الفقر لا يقتصر وجودها على العالم الفقير بل نجدها في العالم الغني أيضا ولكن بصورتها النسبية ، إذ كانت تعبر في مرحلة معينة عن حالة المساومة التي نشأت بين الأغنياء والفقراء للحفاظ على السلم الاجتماعي ، بسبب وجود المنافس للرأسمالية الذي تمثل في حينها بالمنظومة الاشتراكية ، وبعد غياب هذه المنظومة بدأت تبرز ظواهر العودة بهذا القدر أو ذاك إلى حالات الفقر المدقع التي يمكن أن تقترب في بعضها من حالة الفقر المطلق الذي أخذ يسود القسم الأعظم من بلدان العالم النامي على عكس ما موجود في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فالغنى هو أوسع انتشارا بينماالفقرفيها نسبيا أو أقل انتشاراً حتى الآن .

لو رجعنا إلى الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة خلال عقود النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين نجد أن عدد الدول الفقيرة يتزايد بين فترة واخرى. ففي العام ١٩٧١ كان عدد الدول الفقيرة يبلغ دولة ، ارتفع إلى (٤٨) دولة في مطلع التسعينيات ثم تجاوز دولة خلال العام ٢٠٠٠ . كما يتبين عمق مشكلة الفقر العالمي وتشير اليه بعض الدراسات المتوفرة إلى أن عدد فقراء العالم الذين لا تزيد متوسط حصة الفرد الواحد منهم على دولارين في اليوم الواحد بلغ في عام ٢٠٠١ حوالي (٢.٨) مليار إنسان وهم يعيشون تحت خط الفقر وأن عدد الذين يقل متوسط حصة الفرد الواحد منهم عن دولار واحد فقط في اليوم الواحد بلغ (١.٢)مليار إنسان ، وأن هؤلاء الناس يعيشون في البلدان النامية وهي أرقام تزيد عما كان عليه الوضع في تسعينيات القرن الماضي(٢٤) . بينما تؤكد الإحصاءات الخاصة بوكالة الإغاثة الدولية أن هناك حوالي (١٣) طفلا يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر في وقت ما زال ملايين الأطفال يعانون الفقر وسؤ التغذية والرعاية الصحية والتهميش .

لو أردنا تلمس مشكلة الفقر على المستوى العربي باعتباره جزءا من العالم النامي ، نجد أنه رغم عقود طويلة من التنمية والخطط الاقتصادية والنهوض بالمستوى العام للمجتمعات العربية ، فأن الإحصاءات تشير إلى أن الفقر بدأ بالارتفاع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن في الوطن العربي بعد أن أخذ بالانخفاض خلال الفترة ١٩٥٠ــ ١٩٨٠ وهي الفترة التي شهدت تحسنا ملحوظا في مستويات الدخل . وقد كشف تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ أبعاد الفقر من منظورين : الأول وهو فقر الدخل والذي يتمثل فيما يحصل عليه الإنسان من سلع وخدمات وهو ما يسمى (الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد). وأما الثاني وهو الفقر الإنساني والذي عرفه التقرير بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة إنسانية كالصحة والتعليم والحرية السياسية، وأيضا أعتمد التقرير على معيارين في تحديد نسبة الفقر : الأول المعيار الدولي الذي يحدد دولارين يوميا للفرد، ولكن التقرير أنحاز أكثر للمعايير المحلية واستخلص التقرير إلى أن ٦٥ مليون مواطن عربي يعيشون في حالة فقر بما يوازي ٣٩,٩ بالمائة من عدد السكان ، وان ٢٠,٣ بالمائة من المواطنين العرب عام ٢٠٠٥ كانوا يعيشون في فقر مدقع بالمعايير الدولية ، بينما وصل معدل الفقر العام بالمعايير الوطنية ما بين ٢٨,٦ و ٣٠ بالمائة في لبنان وسوريا في حدها الأدنى ، ونحو ٥٩،٩ بالمائة في اليمن بحدها الأعلى وحوالي ٤١ بالمائة في مصر ، بينما يصل الفقر المدقع في الدول المتوسطة الدخل إلى ٣٦،٢ بالمائة من السكان مثل(العراق،الأردن،المغرب،تونس) . أما دليل الفقر البشري والذي وضع له التقرير ثلاثة معايير وهي طول العمر والمعرفة والمستوى ألمعاشي فقد وصل إلى ٣٥ بالمائة مقابل ١٢ بالمائة في الدول ذات الدخل المرتفع ، وأرجع التقرير أسباب ذلك إلى عدم فعالية الدولة وفشلها في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وأشار أيضا إلى تزايد الإقصاء الاجتماعي في العقدين الأخيرين والذي عاد بدوره لانعدام الأمن .

مهما يكن الأمر فمشكلة الفقر على مستوى العالم تقف ورائه أسباب متعددة منها خارجية تتعلق بالظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية التي حصلت بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية وأثر ذلك على صعيد العلاقات الدولية وتعميق الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، وانخفاض مؤشر المساعدات والمعونات التي كانت تقدم من دول الشمال (البلدان المتقدمة) إلى دول الجنوب (البلدان النامية) مما يترتب على ذلك عدم قدرة دول الجنوب مستقبلا على توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها . أما على صعيد الأسباب الداخلية ، فيشير الخبراء والمختصين أن الغالبية من البلدان النامية ما زالت تحكم بنظم تسلطية أو بديمقراطية شكلية ، حيث ينخر الفساد في النظم السياسية بما يعكس أثاره السلبية على إمكانات التوظيف الصحيح للموارد المتاحة إضافة إلى غياب المجتمع المدني الذي يعني غياب العمل بمبادئ الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والشرعية وحقوق الإنسان ، وغياب العقلانية والواقعية في سياساتها وعلاقاتها الدوليةغير المتكافئة (٢٧). ولعل غياب الديمقراطية الحقيقية يعد سببا جوهريا وإن كان غير مباشر لتفشي ظاهرة الفقر في البلدان النامية بسبب عدم ربطها بالتنمية ، وإذا كانت هناك حالات شهدت حدوث تنمية في ظل نظم تسلطية ، فإن هذه الحالات تظل محدودة (بلدان جنوب شرق آسيا) ، ثم أن هذه الحالات تعثرت لاحقا ، واضطرت بعدها بالسعي قدما على طريق التحول الديمقراطي بعد أن أدركت حقيقة الارتباط المطلوب بين الديمقراطية وحدوث التنمية .

من الأسباب الأخرى إتباع الكثير من البلدان النامية وبتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التصحيح الاقتصادي وتحرير الأسواق والخصخصة وغيرها من السياسات على حساب الفئات الأكثر حرمانا من السكان وعلى حساب التنمية البشرية المستدامة، إذ أن منهاج التنمية البشرية المستدامة يعتبر مقياس نجاح السياسات التنموية هو مدى قدرتها على جعل البشر يعيشون حياة أطول وأكثر اطمئنان والى عدالة تحميهم من الظلم والتعسف، وهناك البعض من الحالات التي يستوجب

ذكرها وتؤدي نحو زيادة رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد غنيا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان أفريقية وفي أمريكا اللاتينية وحتى في بعض البلدان العربية، وذلك عندما يتعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي والحصول على الثروة بطرق غير مشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية ، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن . وتتميز ردود الفعل أمام هذا التحدي الخطير خاصة بعد أن أصبح يفهم الفقر في السنوات الأخيرة على أنه شكل من أشكال الإقصاء والتهميش وجرح كرامة الإنسان ، ومن ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان تتفرع عنه انتهاك بعض الحقوق الأخرى منها ، الحق في العمل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحي وإلى أخره وكلها حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية . وهكذا أصبح الفقر يشكل التحدي الأخلاقي الأكبر في عالم اليوم باعتباره يمثل انتهاكآ شاملآ لحقوق الإنسان، وربما يدرج الفقر نحو وصف أوسع من ذلك من خلال ما ذكره نلسون مانديلا في قمة كوبنهاكن عن الفقر بأنه يمثل الوجه الحديث للعبودية ، والتي بقدر ما إستطاعت البشرية من القضاء عليها خلال القرن التاسع عشر وتجريمها ، فالمجتمع الدولي مطالب اليوم بالغاء الفقرأو التخفيف من حدته لأنه يتسبب في أشكال جديدة من العبودية . ولأجل ذلك سعت المنظومة الدولية إلى ربط الفقر بحقوق الإنسان والحق في التنمية، وهذا الربط قد بدأ تدريجيا منذ ثمانينات القرن الماضي بعد صدور إعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ ، وتعاقبت بعدها النصوص والقرارات الدولية ، حيث تم إدخالها ضمن برنامج عمل مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ ، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ ، ومن ثم إعلان الألفية والعشرية الأممية للقضاء على الفقر (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦) واعتبار ذلك واجبا أخلاقياً واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ينبغي على دول العالم مراعاة ذلك وأن تتحمل المسؤولية الجماعية وليست الفردية .

واستمرارا للجهود الدولية في مواجهة تحدي الفقر بحيث كان واحدا من الأهداف الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا بإشراف ورعاية الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ ومؤكدا في وثيقة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بالاهتمام الخاص بخفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، وإنشاء صندوق تضامن عالمي لمساعدة البلدان النامية دون تحديد قيمة المبالغ علما أنه تم معارضة إنشاء هذا الصندوق من قبل الدول المتقدمة (الإتحاد الأوربي)، ولكن مجموعة الـ (٧٧) والصين أصرت على وجود هذا الصندوق كونه يشكل جزءا حيويا من العمل الجدي والضروري لأجل القضاء على الفقر وصون كرامة الإنسان .إضافة إلى اهتمام المنتديات العالمية والاجتماعية بقضية الفقر ، مثل المنتدى العالمي في دافوس عام ٢٠٠٤ . ومن هنا ندرك مدى محورية ومركزية هذا التحدي وضرورة تواجد مؤشرات الالتزام الدولي والأمم بالحقوق التنموية للإفراد والشعوب خاصة بعد أن تم ربط الفقر بحقوق الإنسان ومن خلال وجود مقررين مختصين بأمور معينة تدخل في نطاق التنمية ومن ضمنها المقرر الخاص بالفقر .

٢ـ **ظاهرة البطالة :** تبقى البطالة هي الأخرى تحديا خطيرا في البلدان النامية وبالذات البلدان العربية التي تتميز بأعلى معدلات البطالة في العالم . حيث أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية عام ٢٠٠٩ إلى ارتفاع نسبة البطالة فيها إلى ١٤،٤بالمائة عام ٢٠٠٥، مقابل ٦,٣بالمائة على المستوى العالمي هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإذا كان هذا الوضع من البطالة بأنه الأسوأ عالميا،وفي طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء كما جاء في تقرير منظمة العمل العربية الذي نشر في آذار عام ٢٠٠٥ ،وأنه يجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو (٧٠) مليار دولار، ورفع معدل النمو

الاقتصادي للبلدان العربية من ٣ بالمائة إلى ٧ بالمائة واستحداث ما لا يقل عن (٥) ملايين فرصة عمل سنويا حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل .ولا بد من التركيز هنا على نقطة جوهرية والتي تجعل قضية البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية خاصة عندما ذكر تقرير منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٣ ، بأنه يتنبأ أن يصل عدد العاطلين في البلدان العربية عام ٢٠١٠ إلى ٢٥ مليون عاطل ، وأن ٦٠ بالمائة من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين .

وتأكيدًا على أهمية هذه القضية الخطيرة وضرورة وضع الحلول لمعالجتها حاضرا ومستقبلا ، فقد أكد المشاركون في المنتدى الإستراتيجي العربي الذي عقد في دبي في كانون الأول ٢٠٠٤ ، بأن على صناع القرار في العالم العربي التخطيط لتوفير ما بين(٨٠ و ١٠٠) مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٢٠ حيث يبلغ حجم القوى العاملة في الوطن العربي حاليا ١٢٠ مليون نسمة يضاف اليها كل عام ٣ ملايين و ٤٠٠ ألف عامل . بيد أن واقع البطالة في البلدان العربية يكمن في عدد مهم من الأسباب والمعوقات منها مثلا التزايد السكاني ،ومحدودية تنوع مصادر الدخل القومي ، وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة ، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي ومحدودية دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة المتزايدة وتخلي الدولة عن دورها في توفير فرص العمل ، فضلا عن الاختلالات الأساسية داخل قوة العمل والفجوة العميقة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية . إضافة إلى ذلك هناك معوق أساسي ضاعف من البطالة على المستوى المحلي في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص ، وهو ما يسمى بتحدي التنافسية على مستوى عالمي ، والذي أرتبط بضغوط العولمة عندما فرضت نفسها عالميا ، ومن ثم دعوتها إلى فتح الأسواق

والتبادل الحر للسلع والخدمات ورأس المال ، وما نتج عنها بعد ذلك من تأثير على قوة العمل المحلية ، **وأبرزها :**

(١) فتح الأسواق وشدة التنافس التجاري يهدد بركود اقتصادي في الصناعات المحلية الأقل تنافسية ، ومن ثم زيادة البطالة وانخفاض الأجور .

(٢)برامج الإصلاح الاقتصادي وفي مقدمتها الخصخصة تهدد بتسريح العمال ما لم يكن هناك برنامج واقعي ورشيد يحفظ للعمال حقوقهم .

(٣)التنافسية في العمل بين الدول ، وبالتالي شدة التنافسية في أسواق العمل الدولية والإقليمية والتي ستتطلب عمالة أكثر مهارة وكفاءة وخبرة . ويمكن ملاحظة مدى منافسة العمالة الآسيوية للعمالة العربية في دول الخليج العربي .

(٤)معايير العمل التي تدعو إليها البلدان المتقدمة وتريد فرضها على البلدان النامية ، وهي معايير تؤدي إلى تقليص حراك قوة العمل المحلية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ، وهي في الواقع معايير مزدوجة وتتناقض مع مبادئ حرية التبادل الدولي وتضر في النهاية بمصالح البلدان النامية ، ومصالح قوة العمل المحلية . ولذلك نجد إن تحديات التنافسية تدفع إلى ضرورة و أهمية الارتقاء بقوة العمل المحلية لتكون قادرة على المنافسة محليا ودوليا .

(٥)الأعباء الثقيلة للتقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج على كاهل الاقتصاد للبلدان النامية ، حيث جعل رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها ، حيث أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة ليس الكمية فقط وإنما بطالة نوعية أيضا تعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية . فعلى سبيل المثال إذا استحدث مصنع نمطا إنتاجياً حديثا باستيراد بعض الماكينات المتطورة فان عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع هذا النمط الجديد سوف يصاحبه استغناء عن العمالة غير المتوائمة .

إجمالا لما تقدم فإذا كانت نسبة عالية من البلدان النامية تعاني من بروز ظاهرتي الفقر والبطالة وما يمكن أن ينعكس على أوضاع مجتمعاتها ، لربما ترتبط في وجود عدة مؤشرات التي كانت وما زالت تلعب دورا سلبيا ومؤثراً و يتجلى ذلك في انتشار الأمية بين النساء والرجال وهبوط مستوى التعليم وتخلف الخدمات الصحية والحصول على المياه الصالحة للشرب أو النقل والمواصلات والاتصالات الضرورية، أو التمتع بالثقافة العامة ، وكذلك ضعف دور المرأة في الحياة السياسية والثقافية والعامة والتمتع بالحريات العامة والحقوق الأساسية ، وفضلا عن تخلف الريف وافتقاره إلى الخدمات الأساسية بسبب تركيز اهتمام الحكومات على المدن الكبيرة مما يدفع أبناء الريف إلى الهجرة نحو المدن لأجل الحصول على العمل بسبب حاجة عوائلهم الفقيرة إلى المال ، وربما صعوبة الحياة التي يعيشونها والمشاكل اليومية التي يجابهونها تجعل من بعضهم عرضة للتورط بأعمال يحرمها التشريع ويرتفع بذلك مستوى الجريمة المنظمة والعنف في صفوفهم . إضافة إلى ذلك حالة الطفولة في عدد كبير من البلدان الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية حيث ما تزال الوفيات بالنسبة للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات عالية جداً ، كما أن نسبة عالية جداً من الأطفال يدفعون إلى العمل في وقت مبكر ويتركون الدراسة بسبب حاجة عوائلهم الفقيرة إلى المال . إن هذه الأوضاع تعيد إنتاج نفسها بسبب استمرار انغلاق حركة التخلف والفقر وعجز الحكومات عن إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة ، في وقت تبذل كامل جهودها للترفيه عن الأغنياء وضمان عيشهم وتأمين الوضع المستقر والآمن لهم بعيداً عن متناول أيدي الفقراء .

يتضح من خلال إستعراض محاور البحث وما جاء فيها من أفكار حول مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان، والأهتمام الدولي من خلال مواثيقه بهذا الإرتباط ، وكيف وجود التحديات الخارجية والداخلية وتأثيراتها على التحولات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل ضمن نطاق حقوق الانسان للعديد من البلدان النامية خلال العقود

الأخيرة من القرن العشرين في الوقت الذي استطاعت فيه بلدان أخرى تتوفر فيها حقوق الإنسان وذات أنظمة حكم ديمقراطية من تحقيق أهدافها التنموية مثل بلدان جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية . لذا فأن مستقبل التنمية إذا أريد لها توسيع مفهومها واستدامته لا يمكن أن يتم إلا من خلال احترام وتدعيم حقوق الإنسان، وهذا بالمقابل سيعتمد على مدى قدرة حكومات الكثير من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية التي لازالت تعاني من المأزق التنموي والحقوقي، على اتخاذ ترتيبات حقيقية وفعلية نحو الإصلاح الشامل المقترن بتحولات بنيويةعميقة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتجاوز الأخطاء السابقة ، واحترام مطالبات الشعوب المغلوب على أمرها الإنسانية منها والتنموية حتى تتمكن من تحقيق استغلال أمثل لمواردها البشرية والمادية .

إذا كان النمو الاقتصادي ضروري للتنمية فهذا لا يعني أن كل فوائد ذلك النمو لصالح الفقراء بسبب غياب أو ضعف الفرص والخيارات والقدرات وعدم التكافؤ والمساواة ، وهنا نتفق مع **(أمارتيا سن)** في إستنتاجه المبني على أساس (أن النظر إلى التنمية من منظور النمو الاقتصادي أو مستوى دخل الفرد أو مساواتها بالتصنيع أو التقدم التقني أو التحديث رغم أهميتهما، هو فهم ضيق للتنمية التي تعني في الحقيقة تحقيق حرية أفراد المجتمع من ألفقر والتسلط السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم .

إن الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي وغياب المشاركة في صنع القرار يمكن معالجتها والحد منها عندما يستطيع المجتمع الدولي القيام بدوره والوفاء بالتزاماته تجاه الشعوب من خلال حماية وتعزيز الحقوق التنموية للإنسان بكافة مؤشراتها واتباع الرقابة المستمرة وتقديم المشورة والخبرات من قبل منظومته للسياسات الوطنية التنموية والحقوقية لأجل تسهيل طريق تفاعلها مع التوجه العالمي المعاصر حول

أعمـال الحـق فـي التنميـة، وتطبيـق مفـاهيم الديمقراطيـة وحقـوق الإنسان، والكشف عن سلبيات تلك السياسات وأخطائها.

إذا كانت هذه الطروحات مشروعة في سياق ما تتعرض لـه البلدان النامية من تحديات داخلية وخارجية وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، لذا تبقى أطروحة الترابط والمقاربة بين الجانبين الحقوقي والتنموي الحل الأمثل للخروج من المأزق الذي تعاني منه الكثير من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية . واذا كانت هذه البلدان بحاجة إلى هذه المداخل النظرية الجديدة ، فأنه يلزمها أيضا بالسعي نحو إجراء تعديلات جوهرية فـي القـوانين المعمـول بهـا فـي بلـدانها وتطويرهـا بمـا يواكـب المعـايير المعتمدة العادلة والمنصفة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان لأن التنمية لن تحقق أهدافها فيما لو بقيت القوانين على وضعها السائد وبعيدةعن تحقيق المساواة بين الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وفـي الظـروف الحاليـة يتطلـب مـن الحكومـات الوطنيـة وبالـذات العربيـة منهـا الابتعـاد عـن الـذرائع والتبريـرات التـي لا تسـمح للشـعوب المطالبـة بالأصـلاحات بكافـة جوانبهـا التـي طالمـا اتخذتها كوسـائل ضـغط لعقود طويلة التي لم تؤدي سوى إلى تشتيت الجهود والطاقات والحرمـان مـن الحقـوق والحريـات الأساسـية وحصـول الاضـطرابات السياسـية والانقســام الاجتمــاعي، وتنــامي مشــكلات الفقــر والبطالــة في مجتمعاتها ، علما أن تلك المطالبات هي ليست إلا محركاً نحو التنمية الفعليـة وليسـت عقبـة فـي طريـق التنميـة ، ينبغـي الأخـذ بهـا ومراعاتهـا مستقبلا.

وتبقى مسألة أخيرة يمكن الاهتمام بها والاعتماد عليها حاضراً ومستقبلاً ألا وهي مسألة تدعيم الدور الإعلامي بالشكل الذي يساعد على تـوفير الإطـار المعرفـي والرقـابي للـرأي العـام مـن خـلال تناولـه قضـايا مجتمعيـة وسياسـية ، وتسـليط الضـوء علـى أداء مؤسسـات الدولـة وعلـى رأسـها الحكومـة أي السـلطة التنفيذيـة ومـدى التزامهـا بتحقيـق خططهـا التنموية ، وزيادة وعي الناس بحقوقهم ومطالبتهم بها .

الفصل الخـامس
التحديات العربية نظرة واقعية لرؤية تنموية

التحديـات البيئيـة

التحديـات الثقافيـة

التحديات الاقتصاديـة

التحديات التكنولوجية

التحديات البيئية:

تحدثت عن أهمية العنصر البشري والحفاظ عليه ثم بدئنا في طرح المعوقات التي تواجه البيئة العربية والعالمية ، ثم عن دور البحث العلمي والتربية والتشريع في الحد من زيادة هذه الملوثات البيئية ، ثم عن البيئة من منظور إسلامي ودورها في الحفاظ على هذه البيئة منذ قديم الأزل ، ثم عن بعض الحلول لمعالجة تلوث المياه وفي نهاية البحث صورة الوضع العربي.

التحديات الثقافية:

بدأت بتعريف الثقافة ، ثم التحديات الثقافية التي تواجه الثقافة العربية في الوقت الراهن ، ثم تحدثت عن موضوع مهم ألاً وهو الأمن القومي وأهدافه في تحقيق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي ، ثم تحدثت عن دور خادم الحرمين الشريفين في حوار الأديان ، ثم عن دور أهل العلم والمعرفة في رفع الحجب التي تحول دون دخول الثقافة في المعترك اليومي العربي.

التحديات الاقتصادية:

بدأت في هذا المبحث بتعريف علم الاقتصاد ، ثم تعريف النظام الاقتصادي ثم مفهوم اقتصاد المعرفة ودورة الفعال ، ثم عرجت على التجارة والبورصة الألكترونية ودرها في تنمية الاقتصاد ، ثم تحدثت عن النظام الاقتصادي الإسلامي ثم عن مفهوم المشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع ، ثم عن مفهوم التنمية الاقتصادية والدور البارز لهذه التنمية في الخروج من التخلف الاقتصادي ثم تحدثنا في النهاية عن أهم أهداف التخطيط للتنمية الاقتصادية.

التحديات التكنولوجية:

بدأت في هذا التحدي عن تعريف كلمة التكنولوجيا ، ثم عن دور العلم والتكنولوجيا في تفعيل عجلة التقدم في عالمنا اليوم ، ثم عن الإسلام والتكنولوجيا الحديثة ، والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا ودورها في ترابط المجتمع ، ثم عن دور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد ، ثم ذكرت بعض الشروط لاختيار أنواع التكنولوجيا الملائمة ، ثم عن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجيا ، وأخيراً عن أهم المعوقات التي سببتها التكنولوجيا أو تسببها بتأخر في استخدامها.

التحديات البيئية:

إن الاهتمام ببيئة سليمة أصبح أمر يهم كل الشعوب والحكومات والهيئات على حد سواء ، فالإنسان أصبح اليوم عرضة إلى ضغوط بيئية متعددة الجوانب رغم أن الإنسان هو من ساهم بدور رئيسي في خلق بعض تلك الضغوط البيئية.

نبدأ بطرح أهم المعوقات البيئية التي تواجه المجتمعات العربية والعالمية:

- **نوعية الهواء:** مع استمرار تدهور نوعية الهواء في المدن العربية بشكل مطرد. والمشاكل الصحية التي تعزى إلى تلوث الهواء الناتج من قطاع النقل وحده تكلف البلدان العربية أكثر من خمسة بلايين دولار سنوياً. وقد ارتفعت إنبعاثات أكاسيد الكربون للفرد الواحد بشكل مطرد في معظم بلدان المنطقة في العقود الثلاثة الأخيرة. وهي تصل في بعض البلدان الخليجية إلى عشرة أضعاف المعدل العالمي. وقد سجلت نتائج المراقبة في مصر ولبنان وسورية مستويات تلوث بلغت أحياناً بين ستة وثمانية أضعاف المعدلات المقبولة.

ويوصى بإلغاء أشكال دعم المحروقات التي تشجع على التبذير، وتحسين الكفاءة الحرارية من خلال التطور التكنولوجي، واستخدام موارد الطاقة المائية إلى أقصى الحدود ، واستعمال مصادر الطاقة المتجددة، خصوصاً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، على نطاق واسع ، واستخدام أنواع الوقود الأقل تلويثاً ، مثل الغاز الطبيعي. كما يدعو إلى تخطيط المدن بما يخفف الاختناقات المرورية ، إلى جانب تشجيع النقل العام والإنتاج الأنظف في الصناعة.

- **المياه والتصحر والزراعة:** المنطقة العربية تواجه موقفاً حرجاً في موضوع المياه. فباستثناء مصر والسودان والعراق ولبنان وسورية، يتوقع أن تعاني جميع البلدان العربية ضغطاً حاداً على المياه بحلول سنة ٢٠٢٥. ومن المحتمل أن يؤدي الاحترار العالمي المتوقع وما يتبعه من تغير مناخي إلى زيادة الضغط على الإمدادات المائية المتضائلة أصلاً.

وإذ ينبّه إلى أن كفاءة استخدام المياه لا تتجاوز ٥٠ في المائة، يدعو إلى سياسات وبرامج تؤدي إلى وضع حد للهدر في الزراعة والصناعة والاستعمالات المنزلية، كما يشدد على ضرورة تكريس مزيد من الموارد لتطوير تكنولوجيات تحليه المياه المالحة المحلية.

وحيث أن التصحر يمثل التهديد الأكثر إلحاحاً للأراضي المنتجة في المنطقة العربية برمّتها، وينبّه إلى أن هذه القضية لا تحظى بالاهتمام الكافي. ويجدر بنا أن نشير إلى أن المبيدات والأسمدة تُستعمل على نطاق واسع في المنطقة العربية، ويُساء استعمالها في كثير من الحالات، إذ أن بعض الدول العربية تستعمل أعلى كميات الأسمدة لكل هكتار في العالم. ويثير الاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة مخاوف حول سلامة الغذاء كقضية صحية عمومية، وما هو مفقود في معظم البلدان العربية من فرض أنظمة وضوابط على بيع المبيدات وتداولها واستعمالها.

- **تغير المناخ:** بالرغم من أن المنطقة العربية لا تساهم بأكثر من ٥ في المائة من إنبعاثات الغازات المؤدية إلى تغير المناخ العالمي، فإن تأثيراته على المنطقة ستكون قاسية جداً. فارتفاع مستوى البحر نتيجةً ارتفاع درجات الحرارة يُحتَمل أن يتسبب بخسارة أجزاء جوهرية من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية. فان ارتفاع مستوى البحر متراً واحداً فقط يحتمل أن يتسبب بخسارة ١٢ إلى ١٥ في المائة من الأراضي الزراعية في منطقة دلتا النيل ويمكن أن يخفض مساحة الأراضي في قطر بنسبة ٢,٦ في المائة. كما أن ارتفاع درجات الحرارة سوف يزيد موجات الجفاف وتأثيرها في المنطقة، مما يهدد الموارد المائية والأراضي المنتجة، وخصوصاً أن تكرار موجات الجفاف ازداد فعلاً في بعض الدول العربية.
- **البيئة البحرية والساحلية:** البلدان العربية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتشمل البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج، لها خط ساحلي يزيد طوله على ٣٠,٠٠٠ كيلومتر، منها

١٨,٠٠٠ كيلومتر مناطق آهلة بالسكان. والبيئة البحرية والساحلية في المنطقة العربية يهددها التلوث والإفراط في صيد السمك وخسارة التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومشاكل أخرى. والى جانب التلوث النفطي من الناقلات، يوجد هناك السياحة غير المنضبطة والتنمية الحضرية المكثفة هما المساهمان الرئيسيان في تدهور البيئتين الساحلية والبحرية في المنطقة.

- **إدارة النفايات:** العالم العربي ينتج نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن من النفايات الصلبة كل يوم، ينتهي معظمها، من دون معالجة، في مكبات عشوائية. ويعالج أقل من ٢٠ في المائة حسب الأصول أو يتم التخلص منه في المطامر ، فيما يعاد تدوير ما لا يزيد على ٥ في المائة. وإنتاج الفرد الواحد من النفايات الصلبة البلدية في بعض البلدان العربية، هو أكثر من ١,٥ كيلوغرام في اليوم، مما يجعله من أعلى المستويات في العالم. لكن بعض المبادرات الواعدة التي يجري اتخاذها في مجال إدارة النفايات، مثل المبادرات التشريعية في مجلس التعاون الخليجي ومصر، فضلاً عن استثمارات في مرافق تستطيع فرز النفايات الخطرة والتعامل معها، وازدياد استثمار القطاع الخاص في صناعات إعادة التدوير، خصوصاً في السعودية والإمارات.

لا ننسى تأثير الحروب والنزاعات على البيئة، إذ يقترح إنشاء صندوق عربي لمساعدة البلدان في التعامل مع أسباب النزاع ذات الجذور البيئية، وأيضاً لمعالجة التأثيرات البيئية الأكثر إلحاحا للحرب. كذلك نوصي بمزيد من التعاون الإقليمي والدولي من أجل توفير القدرة على الإنذار المبكر وتقييم الروابط بين النزاع والبيئة خصوصاً في المجالات التي لم تلق اهتماماً كافياً مثل تأثير الرؤوس الحربية المصنوعة من اليورانيوم المستنفد والألغام.

وأخيراً مما تقدم يتبين أن هناك علاقة اعتمادية داخلية بين الإنسان وبيئته فهو يتأثر ويؤثر عليها وعليه يبدو جلياً أن مصلحة الإنسان الفرد أو المجموعة تكمن في تواجده ضمن بيئة سليمة لكي يستمر في حياة صحية سليمة.

البحث العلمي والتربية والتشريع:

فالأبحاث العلمية البيئية الفعالة عامل أساسي في مكافحة التدهور البيئي. لكن معدل الإنفاق على الأبحاث العلمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفض إلى أبعد الحدود في المنطقة العربية، بما يساوي ٠,٢ في المائة مقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ ١,٤ في المائة، ويصل في اليابان إلى ٤ في المائة. والمعدل في العالم العربي هو المعدل الإقليمي الأدنى في العالم بأسره. ويفضل بأن يتم استحداث قواعد معلومات علمية إقليمية وتقويتها،ترتبط التربية البيئية ارتباطاً وثيقاً بموضوع البحث العلمي البيئي على جميع المستويات. وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات بهذا الخصوص في العالم العربي، وقد تم رصد ٤٠ مركزاً بحثياً للدراسات البيئية، و٢٧ برنامجاً جامعياً و٢٤ برنامجاً للدراسات العليا حول البيئة. ومع ذلك فإن هذه البرامج ما زالت في مرحلتها الأولى، وكثير من فروع المعرفة لا وجود لها، مثل التشريع والإدارة البيئيين، فضلاً عن دمج البيئة في خطط وبرامج ومشاريع التنمية. وفي مجال الإعلام البيئي، رصد التقرير نحو مئة نشرة دورية تحمل أسماء لها علاقة بالبيئة. لكن موضوع البيئة نادراً ما حَظيّ بمعالجة في العمق.

البيئة في الرؤية الإسلامية:

على الرغم من غياب الذكر المباشر لمفهوم البيئة في الأصول الإسلامية يجد الباحث المدقق أن مفهوم الاستخلاف للإنسان هو خير رابط بين الإنسان والبيئة ويرتكز مفهوم الاستخلاف على قوام الإنسان بتحقيق العمران في الأرض مستعينا بالمسخرات المخصصة له _من الكائنات الحية والعناصر غير الحية مسترشدا بالسنن الإلهية في إدارة العلاقة المشتركة وهنالك العديد من الآيات الدالة على مدى الترابط بين الإنسان والكون.

بعض الحلول لمعالجة تلوث المياه :

١- سرعة معالجة مياه الصرف الصحي، قبل وصولها للتربة أو للمسطحات المائية.

٢- دفن النفايات المشعة في بعض الصحاري المحددة.

٣- والخطوة الجادة والحقيقية هو توافر الوعي البشري الذي يؤمن بضرورة محافظة على المياه من التلوث.

ومن المؤسف أني رجعت إلى أكثر من مرجع يخص هذا التحدي البيئي فكانت أكثر هذه الكتب والمؤتمرات والندوات التي عقدت بهذا الشأن، تتحدث عن المظاهر والمشاكل وخطورة هذه الملوثات البيئية ، وقل ما تكلم عن الحلول الممكنة لمعالجة هذا التلوث، وأتمنى في هذا الملتقى العربي أن نساهم في إيجاد حلول سريعة لهذه الظواهر المهددة للعنصر البشري.

وفي نهاية هذا البحث " فالوضع ليس قاتماً كلياً. فغالبية البلدان العربية لديها حالياً إما وزارة بيئة أو هيئة بيئة حكومية أو الاثنتان معاً. والمجتمع المدني والقطاع الخاص ينخرطان أكثر في الأمور البيئية، لكن بمستويات مختلفة من الفعالية. وقد بدأت بعض الجهات الحكومية المسئولة عن البيئة بوضع خطط إستراتيجية للإدارة البيئة. إن مصير المنطقة العربية مرتبط على نحو لا مناص منه بحالة بيئتها، التي تفرض على الدول العربية العمل معاً لمواجهة التحديات المشتركة وللتعاون كجبهة واحدة في المبادرات البيئية العالمية. لقد تم تحقيق الكثير في المنطقة العربية في ما يتعلق بالوعي والمبادرات البيئية، لكن الأكثر ما زال مطلوباً ".

بعض الحلول التي يراها الباحث :

- تحديث شبكات الصرف الصحي، والبدء في عمليات تطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- إجراء حملات إعلانية مكثفة لتوعية المواطنين بخطورة دفن مخلفات ونفايات الشركات الصناعية.
- زيادة عدد الحدائق ومساحة المسطحات الخضراء النباتية.
- دعم الأبحاث والدراسات ومتابعة وتقييم نتائجها.

التحديات الثقافية :

فالثقافة هي مجموعة النشاط الفكري والفني في معناها الواسع ، وما يتصل بها من مهارات ، أو يعين عليها من وسائل ، فهي موصولة بمجمل أوجه الأنشطة الاجتماعية الأخرى ، مؤثرة فيها متأثرة بها، معينة عليها مستعينة بها ، ليتحقق بذالك المضمون الواسع لها ، متمثل في تقديم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري.

كما ينظر لمفهوم الثقافة في الموسوعة الدولية وفقاً لثلاث زوايا :

الأولى : كمفهوم تطوري يتناول الخصائص التي تميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية.

الثانية : كمفهوم وظيفي يشير إلى كل ما يتكون لدى كل جماعة إنسانية من أفكار وعادات وتقاليد وأدوات عمل وشروط مادية وأنشطة تميزها عن غيرها .

الثالثة : كأسلوب حياة يؤكد على أساليب التفكير والعمل وقدرته على تجاوز حدوده الزمانية والمكانية من خلال التخيل والإبداع والتأمل في معنى الحياة والطبيعة . ومن ثم تشكل معالم طرق الحياة التي تحياها المجتمعات البشرية كياناً من أساليب السلوك التي تقوم على معايير وقيم ومعتقدات واتجاهات و نتاجات فكرية ونظم اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وقوانين وأساليب التعبير وهو ما يطلق عليه الكيان الثقافي الذي يتكون من محصلة عناصر الثقافة في المجتمع ، وهذا الكيان ليس محصلة عناصر الثقافة فقط وليس حاصل ضربها أيضاً بل هو الطريقة التي تنتظم بها تلك العناصر لتؤلف كلا معيناً ، فرغم تواجد العناصر ، الثقافية في كل مجتمع إلا أنها تختلف في انتظامها ضمن بنيان الثقافة مثلها في ذلك مثل العمارات العديدة التي تقام من مواد واحدة إلا أنها تختلف في تصاميمها الهندسية.

إن من ابرز التحديات المصيرية التي تواجه الأمة والثقافة العربية والإسلامية اليوم التحدي الثقافي ، لما تشكله الثقافة من مرجع معرفي ونظري ، يزود الإنسان والمجتمع بالأفكار والرؤى والتصورات التي توضح له الطريقة وتنير له الدرب كما أن الأمة التي لا تبلور شخصيتها الثقافية وتلغي أو تهمش كينونتها المعرفية فإنها ستخسر مستقبلها إذ لا يمكنها كأمه وكيان تاريخي وحضاري أن تحقق التطور المعاصر بدون الشخصية الثقافية الواضحة والصريحة.

وإن عدم الوعي بهذه الشخصية، لا يخرج الأمة فقط من زمانها ومحيطها الخاص، بل يطردها من الزمان والعصر الذي تعيش فيه، مما يفرض عليها معارك وهمية شبحيه، لا تؤدي إلا إلى المزيد من مخاصمة الذات، وتبديد الطاقات وضياع الرؤية الصائبة.

ويمكننا اختصار التحديات الثقافية التي تواجه الثقافة العربية في الحقبة الراهنة في النقاط التالية:

١- حضارة العصر، والآفاق التي اقتحمتها والمشكلات والأزمات التي تعانيها البشرية من جرائها.

٢- في التخلف وعقليته، وآثاره العديدة، التي تكرس حالات اليباس والجمود واللامبالاة، وكل العناصر التي تؤدي إلى هامشية المجتمع واعتماده الكلي على غيره من الشعوب والمجتمعات.

٣- ويتجسد أيضاً التحدي في المستقبل وحاجاته، ومتطلباته وآفاقه، ودور الثقافة العربية والإسلامية في صياغة خريطة المستقبل.

حيث تنتاب العالم ومنذ فترة ليست بالقصيرة، الكثير من التطورات والتحولات في شتى حقول ومجالات الحياة. وأصبحت البشرية بأسرها تعيش مرحلة انتقالية، ومنعطفاً تاريخياً له تداعياته السلبية والإيجابية العديدة، وفي كل حقبة انتقالية، تواجه الأمم والشعوب، تحديات ومآزق حقيقة، تتطلب من الجميع التفكير العميق، والتخطيط المتواصل للخروج من هذه التحديات بنجاح واقتدار.

وبنظرة فاحصة إلى كل الحضارات والأمم التي تطورت، وحققت قفزات متقدمة في حياتها الحضارية، نرى أن شرط تقدمها وتطورها هو الوعي بالشخصية الثقافية للأمة كما أن الثقافة وممارسة التغيير الثقافي، هو الذي يخلق البيئة الاجتماعية المواتية والقادرة على الاستجابة الإيجابية والنوعية لتحديات العصر والمستقبل.

الأمن الثقافي:

وهو موضوع معاصر جدًا في مصطلحاتنا الفكرية وهو يتعلق بفهمنا لهويتنا القومية وبمدى ثقتنا بمنظومتنا الثقافية القومية والوطنية وقدرتها على مواجهة التحديات التي يفرضها الانفتاح العالمي في مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وليس الهدف من الأمن الثقافي ثقافية ثقافية مجردة ، أو مجرد الاختلاف والتميز عن الآخر ، بل الهدف هو التحليل إسهام الثقافة في تحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي ، الذي وحدة يرشح الهوية ويضمن الأمن الثقافي نفسه.

فالثقافة بمختلف منا شطها وأدواتها وآفاقها، قادرة إذا توفرت البيئة الاجتماعية المناسبة على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الفضاء العربي في الحقبة الراهنة.

ويجدر بنا ونحن نتحدث عن الثقافة العربية ، الإشادة بمبادرة خادم الحرمين الشريفين في تبنيه لحوار الأديان الذي اقترحه في الرياض ، واستضافته الأمم المتحدة في نيويورك ، إذ يبين مدى توسع الأفق لدى العرب والمسلمين في محاورة الأديان الأخرى ذات الثقافات المختلفة حيث قال خادم الحرمين انه على مر التاريخ، أدت الصراعات على القضايا الدينية والثقافية إلى حالة من عدم التسامح "وبسبب ذلك قامت حروب مدمرة سالت فيها دماء كثيرة" وأضاف "أن الإنسان نظير الإنسان وشريكه على هذا الكوكب، فإما أن يعيشا معا في سلام وصفاء وأما أن ينتهيا بنيران سوء الفهم والحقد والكراهية." ، وكان الهدف من هذه الدعوة من خادم الحرمين هو تقارب هذه الثقافات إلى أدنى مستوى ، مع تأكيده حفظه الله على ثوابت هذا الدين القويم.

وفي هذا الإطار تتأكد مسؤولية أهل الفكر والقلم، في إزالة الحُجب والغيوم التي تحول دون التحديد ودخول الثقافة وخياراتها في المعترك اليومي للمواطن العربي، وحينما تتحول الثقافة إلى نسق ثقافي - اجتماعي، يمارس دوره، ويبلور مقاصد الناس حينذاك نستطيع القول أن عوامل التفاعل بين الثقافة والمواطن العربي قد توفرت وتحققت على المستوى العملي. ولذلك فإن انتشار الثقافة لا يتحقق خارج إطار الزمان والمكان، ولا بمعزل عن أبناء المجتمع، وإنما لا بد من وجود مثاقفة ومفاعله، حتى تؤتي الثقافة ثمارها على الصعيد العام ، وعليه فإن حضور الثقافة برموزها وآليات عملها، يعد من الأمور الجوهرية التي تساهم في عملية الاستجابة الواعية على التحديات الثقافية التي تواجه العالم العربي والإسلامي .

لهذا فإن مجتمعنا يعلي من شأن الثقافة والعلم ، ويجعل تحقيقهما في الواقع الخارجي في سلم أولوياته، ويتحرك باتجاه تجسيد قيم العلم والثقافة في نظام علاقاته الداخلية، فإنه جدير بالتفوق وقيادة المجتمعات وينبغي القول في هذا الصدد ، أن بقاء المجتمع العربي في حالة سكونية - راكدة، يوسع من دائرة الخلل في مسيرة المجتمع .لهذا فإن حضور الثقافة في النسيج المجتمعي، هو الذي يبدد حالة السكون، ويقضي على الرتابة والجمود ويؤسس لفعل تطوري لهذا فإن الثقافة كما يقول "توماس هوبز" في أحد معانيها تعني : عملاً يبذله الإنسان لغاية تطويرية.

لهذا لا يمكن أن تنمو الثقافة بعيدا عن عمليات الحراك الاجتماعي والحضاري وإنما دائماً الأرض الخصبة لنمو الثقافة ونضجها هو التدافع الاجتماعي والحضاري، في هذه الأجواء تكشف الثقافة عن مكنوناتها وتعبِّر عن ثرواتها وإمكاناتها .لهذا فإن الثقافة تشكل المضمون العقلي والنفسي، الذي يدفع الإنسان نحو العمل والتشبث بأسباب التقدم وعوامل الحضارة. وأن تقلص مستوى الحركة الذاتية وعمليات الدفاع الطبيعية التي توفرها الثقافة، هو الذي يؤسس الأرضية المناسبة لهامشية المجتمع وعدم قدرته على بناء حاضره وصياغة مستقبله وفق إرادته واختياراته الكبرى وبهذا يخرج المجتمع من الدورة الحقيقية للحياة، ويصبح ميت الأحياء .

إننا نرى أن حضور الثقافة ، بكل ما يعني مفهوم الحضور من معنى وآليات وآفاق، هو المهاد الضروري لمجابهة تحديات المستقبل الثقافية و الانعتاق من قيود الجمود والتخلف والانطلاق في آفاق نوعية إلى الأمام، فتحديات المستقبل التي تواجهنا من جميع الجهات وفي كل الحقول والمجالات، هي بحاجة إلى مشروع ثقافي جديد، يأخذ على عاتقه تجميع وحشد الطاقات والكفاءات العربية والإسلامية وتفعيل الإمكانات الذاتية على المستويات كافة، وذلك من أجل توفير القدرة الفعلية على مواجهة هذه التحديات ، وصياغة الواقع العربي على ضوء

متطلبات المستقبل وحاجات الغد، والحضور الثقافي النوعي في الفضاء العربي، هو أحد الروافد الهامة التي تساهم في تأسيس القدرة العربية لاستيعاب التحديات القادمة لنا من العصر ومكاسبه العديدة. كما أنه يخرجنا من حالة الدوران في حلقة مفرغة على المستوى الداخلي، ويجعلنا في قلب العصر، ونمتلك إمكانية التفاعل الخلاق مع كل شئونه وقضاياه.

وجماع القول: إننا لو أحسنا التعامل مع الثقافة كفعالية مجتمعية، تمتلك المؤهلات لتحشد الطاقات وتحريك الإمكانات. فإن هذا التعامل الحسن والحضاري سيقربنا من تطلعاتنا المستقبلية، ويوفر في مجالنا كل أسباب وعوامل القبض على كل مشروعات التنمية والتطوير والتقدم.

التحديات الاقتصادية

التعريف بعلم الاقتصاد :

ذلك العلم الذي يبحث للنشاط الإنساني عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية التي تعني أن الموارد محدودة ونادرة نسبياً تجاه الحاجات المتعددة النهائية ، ومن ثم يدرس أي الاستخدام الأمثل للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد في المجتمع.

<u>ثم لنتعمق أكثر ونتعرف على النظام الاقتصادي:</u>

عبارة عن مجموعة من القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقاً لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية.

مفهوم اقتصاد المعرفة:

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للاقتصاد العالمي وتنمو بمعدل ١٠ ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن ٥٠ ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة ***knowledge society and knowledge economy*** في الفصل الثاني عشر من كتاب ***The Age of*** **Discontinuity** لـ ***Peter F. Drucker*** وكثيرًا ما

تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد ، والاقتصاد الرقمي ، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع،والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنه .وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة.وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

التجارة الإلكترونية:

هي عملية بيع أو شراء السلع والخدمات من خلال الشبكات الحاسوبية المفتوحة كالانترنت.

البورصة الإلكترونية:

بورصة اليوم والمستقبل لا تعرف السمسار التقليدي فكل شيء يتم بضغطة زر بيع وشراء واستبدال وأسهم بالملايين تنتقل ملكيتها في لحظات معدودة.

عندما نتحدث عن اقتصاد عربي فإننا نقصد وجود كيان اقتصادي مترابط نسبياً، بحيث تتأثر الأوضاع فيه بما يجرى في بقية أجزاء هذا الكيان. فالحديث عن اقتصاد عربي يعبر عن نوع العلاقات العضوية بين مختلف أجزاء هذا الكيان ويظهر ذلك في زيادة حجم المعاملات البينية للسلع والخدمات بالمقارنة مع المعاملات مع العالم الخارجي، وفى السهولة النسبية لانتقالات عناصر الإنتاج وفى التأثر المتبادل لتغيرات الأسعار أو السياسات الاقتصادية. وفى ضوء هذا التعريف المبسط ، فانه يصعب القول إننا بصدد "اقتصاد عربي".

قد يكون من السهل الحديث عن "العالم العربي" ككيان ثقافي، ولكن الحديث عن "اقتصاد عربي" هو من قبيل المجاز أو التمني. فالاقتصاديات العربية مجزأة وهى قليلة الترابط الاقتصادي فيما بينها، حيث ترتبط كل دولة في المنطقة بالعالم الخارجي بأكثر مما ترتبط بالمنطقة. وحتى في الأحوال التي تزيد فيها العلاقات الاقتصادية البينية، فإنها كثيراً ما ترتبط بأوضاع عارضة أو غير مستقرة. فالواقع العربي، قد يمثل حقيقة تاريخية، أو جغرافيه، أو لغوية، أو حضارية أو غير ذلك ولكن بالقطع لا يرقى إلى مستوى "الحقيقة الاقتصادية"، وإن كان ذلك لا يمنع – بالطبع – من إمكانية تحوله إلى مثل هذه الحقيقة إذا توفرت الظروف المناسبة .

ونحن بدورنا مسلمين عرب فإنه يشرفنا أن تعرف على:

النظام الاقتصادي الإسلامي:

وهو مجموع الأصول الاقتصادية العامة ، التي نستخرجها من القران الكريم والسنة المطهرة ، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عنصر ، وقد يعرف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك بأن "العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه.

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الإسلام.

ثانياً: التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة.

ثالثاً: التوازن بين الجانب المادي والروحي.
رابعاً: الاقتصاد الإسلامي أخلاقي.

أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: تحقيق حد الكفاية المعيشية.
ثانياً: الاستثمار "التوظيف" الأمثل لكل الموارد الاقتصادية.
ثالثاً: تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل.
رابعاً: تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية.

الحرية الاقتصادية المقيدة في النظام الإسلامي:

أولاً: تطبيق أحكام الإسلام في الحلال والحرام.
ثانياً: الالتزام بعدد من الواجبات الشرعية الاقتصادية.
ثالثاً: إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع العامة ، تقدم المصلحة العامة.

مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تنشا المشكلة الاقتصادية بسبب الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية وتعدد وكثرة وتنوع وتجدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها والتي أوجدت بدورها للإنسان منذ القدم.

المشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد: تعني أن الدخل محدود والحاجات كثيرة ، ومن ثم هناك عملية اختيار ووضع أولويات وتضحية ببديل آخر ، فعندما يختار احد البدائل يضحي ببديل آخر.

المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع: وهي تعني أيضاً أن الموارد محدودة والحاجات كثيرة ، ومن ثم لابد من الاختيار ووضع الأولويات ، ومن ثم التضحية فالموارد محدودة في المجتمع (في وقت معين) بالمقارنة بحاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتكررة عبر الزمن ، ولذلك على الاقتصاد القومي أو المجتمع أن يختار ويضع الأولويات.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اهتم الكتاب الاقتصاديون بدراسة التنمية والنمو اهتماماتهم بدراسة التخلف ، وظهر فرع جديد مستقل من فروع النظرية الاقتصادية ، أطلق عليه اقتصاديات النمو ، واقتصاديات التنمية ، ويركز هذا الفرع على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منه ، بإتباع استراتيجيات وسياسات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونحن في مجتمعاتنا العربية لازلنا ونحن على مشارف العام ٢٠١٠ نعتبر من الدول النامية والنائمة والمتخلفة اقتصادياً ، ولازلنا في دولنا العربية نستورد أضاعف ما نصدره إلى الخارج ، بل إن بعض الدول العربية لا تصدر أصلاً فنحن بأمس الحاجة إلى مشروع التنمية الاقتصادية العربية فهو مشروع جبار لو تكاتفت جميع الدول العربية في تنفيذه.

أهم أهداف التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول العربية :

أولاً: تهدف الدول المختلفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: يهدف التخطيط إلى إقامة قاعدة صناعية كافية وصالحة لتكون نقطة انطلاق التنمية الاقتصادية العربية.

ثالثاً: يهدف التخطيط إلى علاج أو إزالة معوقات التنمية الاقتصادية العربية ومحدداتها.

رابعاً: يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تكوين الفائض الاقتصادي ، واستقطاب هذا الفائض من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

خامساً: يستهدف التخطيط الاقتصادي في الدول المختلفة تحقيق قدر كافي من التشغيل ، لتأمين فرص عمل لاستيعاب القوة البشرية المعطلة.

سادساً: يستهدف التخطيط إلى رفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية ، إلى المستوى الأمثل.

سابعاً:كما يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج.

التحديات التكنولوجية

إن من أكثر الألفاظ استخداما في يومنا هذا حتى من قبل المواطن العادي لفظ _التكنولوجية_ ويبدو بقدر ما يزداد شيوع استخدام اللفظ يزداد الغموض واللبس اللذان تكتنفانه ، فقد اكتسب لفظ التكنولوجيا الكثير من المطاطية وأصبح يعني أشياء مختلفة ، بل في أحيان كثيرة متناقضة حسب مستخدم اللفظ المذكور ، كما اكتسب لفظ _تكنولوجية_ قوة وسحرية متزايدة.

كلمة التكنولوجيا : مصطلح مركب إغريقي الأصل حوته جميع دوائر المعارف في اللغات كافة ويتألف من كلمتين ***Techno*** وهي مجموع الحرف والفنون الإنسانية (مهارة الحرفة)، ***و logos*** وهو المنطق الذي يثير الجدل (الحديث عن مهارة الحرفة)، وقد استعملت لأول مرة في انكلترا في القرن السابع عشر وكانت تعني دراسة الفنون النافعة ، إن الشيء الحديث في الموضوع هو اللفظ ذاته أما ظاهرة التكنولوجيا فهي قديمة قدم الإنسان وهناك اتفاق على المفهوم العام لهذه الكلمة بالرغم من اختلاف النصوص التعريفية لها.

إن الأمة الإسلامية مطالبة بإنتاج التكنولوجيا وتطوير ذاتها حتى تتحقق لها الريادة على الأمم، ولكن إلى ذلك الحين لابد أن يكون هناك رشد ووعي لكيفية اختيار التكنولوجيا المناسبة.

الإسلام والتكنولوجيا الحديثة:

لم ولن يقف الإسلام يوماً في وجه التكنولوجيا والحديثة والتطور التقني الرهيب الذي نشهده يوماً بعد يوم، بل يشجع الإسلام على أن نستخدم هذه الوسائل في الاستخدام الصحيح والأمثل في ما يفيد الإنسانية، وأن نكون من روادها ومصنعيها .

التكنولوجيا الحيوية:

التكنولوجيا الحيوية هي التطبيق المعلوماتي الصناعي للتكنولوجيات التي يتم تطويرها أو استخدامها في العلوم البيولوجية. وخاصة تلك التي تتصل بالهندسة الوراثية. ويتفق الخبراء على أن العالم على حافة ثورة في هذا المجال، وتتمتع التطورات في مجال التكنولوجيا

الحيوية بقدرات هائلة على إفادة الإنسانية، على سبيل المثال، من خلال إنتاج لقاحات لأمراض لم يكن لها علاج من قبل، وزيادة إنتاج الغذاء، والوقاية من أمراض وتشوهات وراثية عديدة. وتحمل ثورة التكنولوجيا الحيوية إلى جانب فوائدها إمكانات هائلة لإساءة الاستخدام.

التكنولوجيا وترابط المجتمع

وعلى الرغم من وجود سلبيات للتكنولوجيا وغزوها لعالمنا بقوة ؛ إلا أن هناك بعض المميزات لهذه التي ذكرها العلماء في أبحاثهم حول سلبيتها وإيجابيتها .

وقد خرج لنا العلماء بدراسة أجريت أخيراً تؤكد في محتواها "أن وسائل الاتصال الحديثة تقرب بين أفراد الأسرة وذلك من خلال تحويلهم إلى شبكة اجتماعية مترابطة للرأي السائد بشأن التأثيرات السلبية للإنترنت والهواتف المحمولة على الروابط الأسرية."

أثر التكنولوجيا على الاقتصاد:

أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات عنصراً أساسيا نمو الاقتصاد العالمي والعربي أيضاً ، كما ساعدت على الاتصالات بين الحكومات بجانب إستخدامتها العديدة من الجوانب الاقتصادية وجوانب العمل التجاري المختلفة.

والتكنولوجيا ليست إذن آلات أو تجهيزات تنتج وتستهلك كباقي وسائل الإنتاج ، ولا هي سلعة تتمتع بدور عادي في تكوين رأس المال والرفع من مستوى القدرة الإنتاجية .التكنولوجيا هي أولا وقبل كل شيء عقلية إنتاج وعلاقات إنتاج بحكم السلوكيات والمفاهيم التي تحكم نظام الإنتاج. وهي فضلا عن ذلك جزء من نظام اجتماعي وأخلاقي، وبالتالي من مجموعة قيم كالقيم السائدة في المجتمع التي تتأثر بها وتؤثر فيها وتتفاعل معها.

العلم و التكنولوجيا يمثلان محور عجلة التقدم في عالمنا اليوم، والجديد في التكنولوجيا هو اللفظ ذاته فكلمة تكنولوجيا تمثل لفظا ثابتا ومعنى متحركا عبر مراحل التطور الحضاري ، وبغض النظر عن التعريف الصحيح للتكنولوجيا لا أحد يختلف حول التغيرات الكبيرة التي خلقتها التطورات التكنولوجيا السريعة والمتواصلة خلال هذا القرن.

وحتى يتحقق للدول المتخلفة حرية اختيار أكثر أنواع التكنولوجيا ملائمة لها يجب أن تحقق بعض الشروط:

١- وجود المعلومات الضرورية والكافية عن البدائل التكنولوجية المختلفة.
٢- معرفة التعديلات التي أُدخلت عليها ومدى نجاحها في التطبيق العملي.
٣- الأماكن التي نجحت فيها وأسباب ذلك النجاح أو الفشل.
٤- مدى ملائمة هذه التكنولوجيا مع ظروف البيئة المحلية وطبيعة التعديلات المطلوبة لتحقيق هذه الملائمة.
٥- المعلومات الخاصة بالحجم الأدنى للمشروع ومشكلات.

إلى غير ذلك من المعلومات التي تمكنها من دخول سوق التكنولوجيا وهي على معرفة كاملة بالسلعة التي يمكن شراؤها.

ولعل أهم ما يعاب على التكنولوجيا:

يقول المتخصص في علم النفس د.خضر البارون: إذا نظرنا إلى ابتعاد المثقف العربي عن القراءة والكتاب نجد هناك عدة عوامل منها، زيادة التكنولوجيا والتقدم العلمي والعولمة وكلها أمور جعلت القراءة بعيدة، فالعولمة تستطيع أن تحضرها بضغطة زر ، والإنترنت يوفر قدرا كبيرا من المعلومات حول الموضوع الواحد. في السابق كانت الركيزة هي الاتصال بين الإنسان والآخر وتغير الحال هذا الزمان بالجلوس مع البلاي ستيشن والفيديو والقنوات الفضائية وغيرها من الوسائل الحديثة.

كل هذه العوامل أخذت الإنسان من القراءة وجعلته أسير التكنولوجيا، وكلما تقدّمت ثورة الاتصالات وزاد التبحّر في أوجه العلوم المختلفة والمتنوعة قل الارتباط بالكتاب والنفور من القراءة وحب المعرفة.

وفي الحقيقة ما وصل إليه حال المواطن العربي من إنعدام ثقافة يمثل خطرًا محدقا على المجتمع العربي بصفة عامة، ففي الكتاب فيض لا ينضب من المعلومات ويمكن الاستعانة بالانترنت في إعداد البحوث والرسالات العلمية التثقيفية السريعة لطلاب الجامعات والدراسات العليا ولكن يظل الكتاب الصديق الصدوق للإنسان ولا غنى عنه، فهو الذي يحمي المعتقدات والأفكار من أي مد خارجي يريد الإطاحة بثوابتنا.

التكنولوجيا والبطالة:

وأضاف كما أن ضعف المستوى التكنولوجي وضعف نموه يسبب ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد وضعف النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى هجرة العقول المديونية وهذا كله يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنمية الاجتماعية والإنسانية، و يرافق ذلك حدوث الكثير من الاضطرابات والمشاكل.

وحيث تلعب نقل التكنولوجيا بين الدول النامية دورًا هامًا في تدعيم استقلالية تكنولوجيا الدول واعتمادها على ذاتها ، وتدعيم قواها في التفاوض ومن ثم تنمية التكنولوجيا المناسبة لهذه الدول.

إن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجيا ومعيار نجاحها يتمثل في تحقيق وضع أفضل في المستقبل يمكن الدولة المستوردة للتكنولوجيا من الاستغناء تدريجيًا عن الاستيراد وتحقيق الاعتماد على الذات ، ويعني هذا التحول من النقل الأفقي للتكنولوجيا إلى النقل الرأسي لها.

الفصل السادس

إستراتيجيات للاقتصاديات النامية الناجحة

إن نجاح أو فشل سياسات التنمية يعتمد بدرجة كبيرة على البيئات والسياسات والأستراتيجيات الوطنية . إضافة إلى ذلك فإن أي إقتصاد نامي يتأثر أيضاً بالظروف والسياسات الدولية وكذا سياسات الدول الأخرى والمنظمات الدولية . وقد أصبحت التنمية المستدامة مهمة أكثر فأكثر ليس فقط على المستوى الوطني حيث أن التنمية غير المتوازنة أو انعدام التنمية سوف يمثل تهديداً بشكل متزايد ليس لحماية حقوق الأنسان على المستوى الوطني فحسب وإنما على المستوى الدولي ايضاً . وعليه فإن إكتساب دروس حول التنمية المستدامة والناجحة أصبح أكثر من مجرد مهمة إكاديمية . إن احدى وسائل اكتساب الدروس المتعلقة بالتنمية هي دراسة أسباب الفشل ، على الرغم من أن دراسة حالات النجاح تبدوا إكثر إثارة وأكثر فاعلية . فمن حالات النجاح نستطيع معرفة ما تم عمله بشكل صحيح كما يمكن في النهاية إستخدم حالات النجاح هذه كمعايير لدول أخرى أيضاً .

وتعد أثيوبيا على الرغم من كونها لا تزال دولة فقيرة ضمن قصص النجاح فيما يتعلق بسياسات التنمية التي نفذتها حكومة تتمتع بالإصرار والإرادة . ففي أقل من عشرين سنه فقد حولت الحكومة الإثيوبية البلد من حالة الحرب الأهلية والمجاعة إلى واحدة من الدول التي تطمح إلى تحقيق اهداف تنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥م علماً بأن طموحها قد تجاوز هذا الحد ويتوقع أن تتحول أثيوبيا إلى مجتمع متوسط الدخل في غضون العشر سنوات أو الخمسة عشر سنة القادمة وتقوم هذه الورقة بشرح المبادئ الضرورية للتنيمة الناجحة وتحليلات العمليات السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي تمت في أثيوبيا منذ عام ١٩٩١م ، وتقوم هذه الورقة على الحجة التي مفادها أن السلام والديمقراطية والتنمية الناجحة في أثيوبيا تقوم على خلفية الإستقرار السياسي والحكم الرشيد إلى جانب نظام حكم فيدرالي ديمقرطي يحترم التنوع العرقي ويمنح حق تقرير المصير لاوطانه ومواطنيه وناسه منذ عام ١٩٩١م .

إن التنمية في اثيوبيا تتبع المبادئ التالية :-

١-تحليل نقدي للمشاكل والفجوات في الدول النامية والتي تتسبب عن طريق القيادات .

٢-الملكية الوطنية لأهداف التنمية واستراتيجياتها والتي تناسب بيئة البلد النامي .

٣-الأنخراط النشط والفعال للشعب في رسم وتنفيذ السياسات الاستراتيجيات وتقاسم فوائدها ومزاياها .

٤-الإلتزام الكبير للقيادة السياسية .

٥-المراجعة الدورية للسياسات والإستراتيجيات على أساس التقييم المنتظم .

٦-بناء القدرات كإستراتيجية وكمبدأ لتحقيق الاهداف وأخيراً وليس بآخر تبنى منهج إقتصادي صارم داعم للفقراء .

وفي الحالة الأثيوبية يمكن ملاحظة وجود مستوى عال من الأستقرار السياسي الذي أثمر عن تنمية هامة تشمل نمو مضاعف خلال الثمان السنوات الماضية . علاوة على ذلك تسلط الورقة الضوء على الاستراتيجيات التي طبقت في أثيوبيا والتي أثمرت عن هذا النمو بحيث يتوقع أنه من المحتمل أن تحقق أثيوبيا أهداف الألفية التنموية ، وهناك مبدأين تقوم على أساسهما جميع الإستراتيجيات يمكن ذكرهما في هذا المقام **وهما** :

المبدأ الأول : الاعتراف بأن الموراد البشرية تمثل أهم موارد البلاد والاعتراف أيضاً بحق تقرير المصير للموطنيين والجنسيات والولايات الاثيوبية أ وقد أدى المبدأ الأول إلى الانخراط الكامل للمجتمعات السكانية كما أدى إلى نسبة مشاركة عالية .

أما المبدأ الثاني فقد أدى إلى اعتماد النظام الفيدرالي في البلد ومن ثم اعطاء الفرصة للمواطنين للحصول على فرص متكافئة من التنمية بما في ذلك الحصول على دعم خاص للفئات المتضررة سابقاً وهذا يمثل احد البدايات الهامة للنجاح .كما أن الورقة تتناول الاستراتيجيات الحالية لتحويل البلد إلى اقتصاد متوسط الدخل من خلال تطبيق برنامج جديد

وهو خطة النمو والتحول . وتلخص الورقة إلى الدروس المستفادة وامكانية تطبيق هذه الدورس على بقية البلدان النامية . وهذه الفقرة تشير إلى أهمية العدل الذي يمكن أن يكون مفيداً أيضاً في نواحي أخرى .

التنمية في إثيوبيا :

لقد مرت أثيوبيا بإعتبارها مهد الكائن البشري بموجات من التنمية والركود الأقتصادي عبر تاريخها الطويل . فقد اضمحلت حضارة أثيوبيا التي كانت متقدمة جداً إلى أن أصبحت واحدة من افقر الدول بسبب الحروب والقمع . إلاّ إننا نلحظ حالياً نهضة تمثل نقطة قوة لأثيوبيا . ويوضح التحليل التالي كيف تم أحداث تغيير إلى الأفضل .

سيادة الدستور والديمقراطية والفيدرالية :

لقد بدأنا في أثيوبيا في احداث عملية التنمية بعد ادخال عملية تغيير جذري للنظام وذلك كما هو عليه الحال في الكثير من البلدان النامية. وقد تمثلت أول خطوة تم إتخاذها من قبل القيادة السياسية في التحليل المعمق للمشاكل والأسباب الجوهرية لتدني مستوى التنمية وكذا تحليل السياق التاريخي والثقافي والجغرافي .

واستناداً إلى الفرضية التي مفادها أن الناس والمؤسسات والمجتمعات يتعلمون في العادة من تجاربهم وخبراتهم وذلك بشكل أكبر مما يتعلموه من تجارب غيرهم فقد تم تحليل إنجازات واخفاقات البلد بشكل مبدئي . وفي هذا الاطار فقد تم دراسة تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بالتنمية واستئصال الفقر بشكل مستفيض .

ومع إطلاعنا على تجارب الدول الأخرى ومعرفتنا بالمشاكل الداخلية فإننا ندرك أنه ليس كل إستراتيجية تعتبر مفيدة في كل مجال وليس كل حجم يناسب جميع القياسات وبناءً على اولوياتنا فقد قمنا إثر ذلك برسم إستراتيجيات تناسب بيئتنا . وكانت النتيجة الأولى لتحليل المشاكل هي ظهور خيار مباشر للنزوع نحو نظام حكم غير مركزي ونظام فيدرالي يستوعب تنوعنا. وتعد أثيوبيا بلد ذات تنوع ديني وثقافي وعرقي كبير ، ففي أثيوبيا ٧٥ جماعة عرقية والتي تعتبر أوطان وجنسيات وشعوب لأن جميعها لديها تاريخ دولة مختلف ولغات وثقافات

مختلفة . علاوة على ذلك فإننا نجد الأديان الإبراهيمية في أثيوبيا ، وقد كانت الأنظمة السابقة تعتبر هذا التنوع تهديداً لها فقامت بكبت هذا التنوع الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جزء كبير من المجتمع بالانتساب إلى الهوية الأثيوبية . وقد تم إلغاء هذا المنهج تماماً بعد عام ١٩٩١م . أبتداءً من الميثاق المؤقت أو بشكل أقوى من خلال الدستور فإن التنوع ينظر إلية على أنه يمثل رصيد للبلد .

وإستناداً إلى تساوي الحقوق تتمتع جميع الجماعات الوقية والأوطان والجنسيات الأثيوبية بحق مطلق في تقرير المصير بل يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك بحيث يشمل حق الانفصال من البلد إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك . والمادة المتصلة بهذا الموضوع هي المادة (٤) ٣٩ من الدستور والتي انتقدت من قبل كثير من المعارضين لها والذين يجادلون بأن حق الأنفصال ينطوي على وصفة للكوراث وتفكك البلد . ولكن بعد عشرين سنه لم تكن هناك مطالبة واحدة بالإنفصال واثبتت المادة (٤) ٣٩ من الدستور على انها تمثل عامل توحيد للبلد .

وبسبب الإلتزام الطوعي من قبل الأوطان والجنسيات تجاة الإصلاح في أثيوبيا كدولة ، ولان هذه الأوطان وتلك الجنسيات تتمتع بالحرية المطلقة فهناك اهتمام خاص وإذا لزم الأمر بتجنب حدوث وضع قد يتم معه الشعور بهذه الحاجة أن تلك الدويلات والجنسيات والشعوب تمتلك الدستور ولذلك فقد تم إسناد سيادة البلد إليها ، ولذلك فليس من المستغرب أن تقوم بتفسير الدستور من خلال الجهات النيابية التي تمثلها والتي تتمثل في المجلس الفيدرالي الذي يتألف من الغرفة العليا للبرلمان الإثيوبي . وفي هذه الغرفة فأن كل وطن وجنسية وشعب لدية ممثل واحد على الأقل إلى جانب ممثل آخر لكل مليون شخص . ولا يقوم المجلس الفيدرالي الإثيوبي بتفسير الدستور فحسب بل يقوم أيضاً بحل النزاعات بين الولايات الإقليمية أو بين ولاية إقليمية وحكومة فيدرالية.

إلى جانب ذلك يقوم المجلس بتطوير وتحديد صيغة للمساواة النقدية العمودية بحيث يتم تزويد كل ولاية إقليمية بحصة عادلة من المخصصات المالية كي تتمكن من ممارسة صلاحياتها وإجمالاً يعتبر المجلس الفيدرالي مسئولاً عن ضمان تحقيق تنمية عادلة ومتكافئة في كافة ارجاء البلد إلى جانب تعزيز الوحدة ضمن التنوع (المادة ٦٢ من الدستور والإعلان رقم ٢٥١ لعام ٢٠٠١م) ويمنح الدستور جميع الجماعات العرقية الحق في إستخدام وتطوير لغتها وثقافتها ومن ثم منحها مكانة متساوية في الحياة العامة والخاصة ولأول مرة في تاريخ أثيوبيا .

وهذا يشمل الحق لكل طفل في الحصول على التعليم الإبتدائي بلغته الأم وبخلاف ما كان سائداً في عهد الأنظمة السابقة فقد تم الفصل بين الدين والدولة بحيث لا تهيمن أي ديانة على أخرى بينما يمكن لاتباع أي ديانة و المشاركة المتساوية في العمليات السياسية والاقتصادية . وعملياً يعني هذا الامر أن جميع الأوطان والجنسيات والشعوب تتمتع بفرص متكافئة للمشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية ومن ثم الحصول على الثروة والسلطة بشكل متكافئ وهذا يشكل تحول بمقدار ١٨٠ درجة عن مناهج الأنظمة السابقة .

إن تكافؤ الفرص والمشاركة الفاعلة في العمليات الاقتصادية إبتداء من التصميم والتنفيذ على الاستفادة من الإنجازات التي تحققت قد خلق بيئة يشعر فيها الناس بالأمان ومن ثم اكتساب الثقة اللازمة كي يطمحوا بشكل جماعي إلى تحقيق المزيد من التنمية إن البيئة الديمقراطية المستقرة تعتبر أساساً وشرطاً لازما للتنمية في اثيوبيا وذلك بنفس القدر الذي تعتبر فيه التنمية العادلة والموزعة بشكل متساوي ضرورية لصيانة الديمقراطية والسلام في المستقبل . إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشمولية الحكومة الأثيوبية هو تجاوبها الكبير مع احتياجات الناس وكذا منهجها الصارم الداعم للفقراء . إن التجاوب يعد اساساً للمساءلة والمحاسبة التي تشكل عاملاً يحدد مدى نجاح محاولات التنمية والاستقرار السياسي والسلام الذي تم تحقيقه إن نظام الحكم البرلماني

والفيـدرالي الأثيوبيــة لا يكفـل فقـط مبـدأ المسـاءلة علــى المسـتوى الفيـدرالي وإنمـا يخـول النـاس أيضـاً كـي يـدبروا أمـورهم بأنفسـهم علـى المسـتوى الإقليمـي وشـبة الإقليمـي ، ويمكـن حـل المشـاكل اعتمـاداً علـى مستوى حدوثها وعلى نحو يتضمن تطبيق أفضل الحلول المناسبة .

ملكية في جميع المستويات :

نستطيع مـن خـلال التجربـة الأثيوبيـة أن نبـين بـأن الشـرط الأساسـي الأهم لأي نـوع مـن التنميـة هو الملكيـة . ومـن أجل استيعاب هذه الحقيقـة ينبغـي علينـا بيـان أن لـدينا نظـره أوسـع للملكيـة مـن المفهـوم الضـيق الـذي تستخدمه العديد من المنظمات الدولية . وفيما يخص التنمية فـإن الملكيـة لا تشير بالضـرورة إلـى الملكيـة الخاصـة للمـوارد . وفـي سياق التنميـة تعنـي الملكيـة أن بلـد مـا يسـعى إلـى تحقيـق التنميـة سـواء كانـت اقتصــادية أو ديمقراطية أو أي نوع آخر من التنمية يتوجب عليه أن يمتلك هذه الرغبـة ، كما ينبغي عليه تحديد مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق تحديد الاولوليات . وهذا لا يعنـي رفض المسـاعدة الخـارجية وإنمـا لعكس هو الصـحيح وأثيوبيا تحتـاج إلـى مساعدة ودعـم الـدول والبلـدان الأخـرى شأنها في ذلك شأن أي بلد نامي . ولكن مهما تكن الإستراتيجية المرسومة لتحقيق التنمية فإنه يجب أن تولـد أو تنشـأ داخـل ذلك البلد ولـيس خارجـه . إن أي إستراتيجية لا يمتلكها الشعب يكون مصيرها الفشـل المحتـوم بينمـا تنجح فقط الإستراتجيات المملوكة المستنبطة ، وتعنـي الملكية فـي السياق الاثيوبي ايضاً أن السياسات والإستراتيجيات لا يتم دعمهـا مـن قبـل القيـادة السياسـية والاقتصـادية فحسـب وإنمـا مـن قبـل الشـعب بكاملـه ، حيـث يقـوم الشـعب فـي اثيوبيـا بالمشـاركة بقـوة فـي جهـود التنميـة وعمليـات صـناعة القرار السياسي عبر آليات مختلفة .

فالدستور يؤسس لنظام فيدارلي يمنح جميع الجماعـات العرقيـة الحـق في تقرير مصيرها ، وتقوم الحكومـات الأقلميـة بإتخـاذ القـرارات المتعلقـة بشـؤون المنــاطق الواقعــة تحـت سـيطرتها وكـذا المــواطنين الـذين تقـوم بتمثيلهم . فلدى جميع الأقاليم برلمانات منتخبة ديمقراطياً وكذا

حكومـات مسـئولة إمـام البرلمانـات والمـواطنين . كمـا أن نظـام اللامركزيـة الـذي يمتـد ليشـمل جميـع المنـاطق وحتـى مسـتوى المديريـة الواحدة يعمل على تعزيز ودعم هذا التوجه . إن القرارات المتعلقة ببرامج التنمية يتم اليوم اتخاذها محلياً على نحو يجعل المواطنين لسيوا مستفيدين من الخدمات والبنية التحتية وتحسن ظروف المعيشة فحسب وإنما يجعلهم صـناع قـرار أيضـاً ، حيـث يقومـون بالمشـاركة الفاعلـة فـي عمليـة التنفيذ أيضاً . وفي الواقع فإن نصف السكان البالغين تقريباً ممثلون فـي المجـالس المحلية التي يتم انتخابها بطريقة حرة ونزيهة لفترة خمس سنوات . فهذا المستوى العـالي من الملكيـة يتضـح فـي المسـتوى العـالي مـن الرضـا عـن مستوى الخدمات .

وكما ذكرنا آنفاً لا تعني الملكية بانه ينبغي على البلد النامي أن يكـون معتمداً على ذاتـه ويقـوم بـرفض الـدعم الخـارجي . فالـدول الناميـة يعوزهـا رأس المـال الضـروري ويمكنهـا فـي غالـب الأحيـان الاسـتفادة بشـكل كبيير مـن معرفـة تجـارب الآخـرين وخبـراتهم حتـى الآن ، وتقـوم الإسـتراتيجية المطبقة حالياً علـى طلـب تعـاون المـانحين الـذي لـديهم القـدرة والرغبـة فـي الأنخراط فـي شـراكة واضـحة يتم وفقـاً لهـا إتخـاذ القـرارات النهائيـة حـول السياسـيات المختلفـة مـن الـداخل وقـد شـمل التعـاون البنيـة التحتيـة وتنميـة القدرات وكذلك التصنيع والتعاون المالي .

تطوير القدرات :

إن تحليل المشكلات أظهر بأن انعدام القدرات كـان يمثـل ثـاني أكبـر مشكلة ملحة ولذلك فقد تم تطوير سلسلة كبيرة من الإستراتيجيات الخاصـة ببنـاء القـدرات علـى نحـو ممـنهج ومسـتدام . فعلـى سـبيل المثـال تـم عـام ١٩٩٣م تسجيل حوالي ثلاثة مليون طفل فـي المدارس ، حيث ارتفع ذلك في عامي ٢٠٠٧ م ، ٢٠٠٨م إلى حوالي ١٧ مليون طفل ، كما أن نسبة الذكور والأناث الذين التحقوا بالتعليم الإبتدائي والثانوي من الصف الأول حتـى الثـامن كانـت متسـاوية تقريبـاً حيـث بلغـت نسـبة الأنـاث ٤٦,٥% . وعلى مستوى الكليات والجامعات تعتبر هذه النسبة أقل بقليل حيث بلغت نسبة الطالبات ٤٥% . وللمقارنة : في عام ١٩٨٦م ـ تعتبر

إحصائيات العام الماضي الخاصة بدرج تايم متوفره ـــ كانت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الثانوية ٥,٣% (بواقع ٢٩٢,٣٨٥ من أصل ٥,٥ مليون) وفي عام ٢٠٠٩م بلغت نسبة الإلتحاق ٣٨,١% بواقع ٣,٤ مليون من أصل ٨,٨ مليون ، وهذا يعني زيادة قدرها ٣,١ مليون طالب تم التحاقهم بالتعليم الثانوي . أن تطوير القدرات لم يتم فقط من خلال التعليم ولكن ايضاً من خلال بناء الجامعات في كافة انحاء البلاد إلى جانب إنشاء مراكز التدريب المهني وتوفير فرص التدريب المكثف للقيادة السياسية وموظفي الخدمة المدنية ويمكن قراءة نتائج الجهود المتكاملة لتطوير القدرات على النحو التالي:- أرتفع عدد الجامعات إلى ٢٢ جامعة ، إضافة إلى أربع كليات حكومية عام ٢٠١٠م . وفي الوقت الحالي تبلغ الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التدريب الفني والمهني ٤٣٠,٥٦٢ طالب .

كما أن الخرجين من هذه المؤسسات يتلقون تدريباً فنياً ومهنياً في البرامج الوطنية ومن خلال برامج التعاون الدولي الموجهة نحو تعزيز وتطوير الهندسة على سبيل المثال . كما تم تطوير مختلف القطاعات الصناعية في كافة أرجاء البلد . وبطريقة ممنهجة وقد أظهرت هذه الجهود جملة من النتائج الهامة مثل الزيادة الكبيرة مثلاً في تصدير المنتوجات الجلدية .

تطوير البنية التحتية :-

بينما كانت البنية التحتية (الطرق والإتصالات السلكية واللاسلكية والمطارات ومشاريع المياة والصر ف اصحي) في المستوى البدائي لها في أفضل الأحوال ، إلا أنه عندما جاءت الحكومة الحالية إلى السلطة عام ١٩٩١م فإن الوضع بعد مرور عشرين عاماً يبدو حتى الآن أفضل . فاليوم أصبحت شبكة الطرقات جيدة نظراً للتركيز الذي تم على توسيعها وتحسينها . وفيما يتعلق بالنقل الجوي فقد اصبحت أثيوبيا البلد الأفريقي الرائد في هذا المجال حيث تعتبر الخطوط الجوية الأثيوبية واحده من خطوط الطيران القليلة التي تستوفي شروط ومعايير السلامة الدولية وتوفر الخدمات في كافة ارجاء القارة وما وراءها . ويعتبر مطار بول

أديس أبابا الدولي واحداً من ثلاثة مطارات هامة داخل القارة . لقد أفاد الإستثمار في مجال البنية التحتية طبقية الفقراء بشكل مباشر ومكنت المزارعين من تحويل أرزاقهم إلى زراعة متخصصة موجهة بالسوق بشكل أكثر . فاليوم اصبح بمقدور المزارعين ليس نقل منتجاتهم إلى الأسواق فحسب وإنما أصبح بمقدورهم أيضاً الحصول على آخر المعلومات المتعلقة بأسعار السوق والطلب من خلال وسائل الاتصالات اللاسلكية والسلكية الحديثة . ان التوسع الكبير للطرقات والنقل الجوي قد مكن المنتجين القادمين من المناطق المعزولة النائية سابقاً من بيع منتجاتهم في المناطق الحضرية التي تتطور بسرعة . كما أن عواصم الأقاليم أصبحت مراكز تجارية وصناعية شبة وطنية حيث أن تدفق الناس إلى العاصمة أديس أبابا أصبح قليلاً نسبياً مقارنة بالدول النامية الموحدة . أن التنمية العادلة في كافة أرجاء الوطن قد مكنت التراكيب الإجتماعية من البقاء في مكانها وحالت دون حدوث مشاكل إجتماعية وحتى جنائية .

العدل وفوائد ومزاياة لكافة شرائح المجتمع :-

أن العدل وخدمة المجتمع ككل يعتبر مبدأ هام آخر يتم أتباعه من قبل الحكومة الإثيوبية في محاولاتها لتطوير الوطن وترسيخ أستقراره . وهذا يعني أن السياسات والاستراتيجيات يتم رسمها من قبل الشعب لصالح الشعب . فهي تقوم بالعناية بالبنية التحتية وتطويرها وكذا تطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية في كافة ربوع البلد على نحو يضمن الحق الدستوري الممنوح للشعب من أجل الحصول على الخدمات ذاتها . وتشكل التحويلات النقدية من المستوى الفيدرالي إلى الإقليمي عدم توازن متكافئ مع إيلاء عناية خاصة بالأقاليم الناشئة التي كانت مهملة ومتضررة من الأنظمة السابقة على نحو يظهر مستوى التضامن الذي يمثل أحدى الركائز الهامة للدستور والاستراتيجيات الحكومية . أن العدالة وبعض الافكار الغير تحررية لا تنسجم مع بعضها البعض ففي أثيوبيا يهيمن العدل على مبادئ السوق الأعمى بمعني أن الحكومة ليست مستعدة لقبول جميع أفكار المعتقدات الدولية الغير تحررية . حيث يتم

أولاً تحليل كل فكرة أو مقترح ولا يتم تبنيها إلا أذا كانت تصب في خدمة المنهج العام للعدل . أن رفض إعتناق أي أفكار غير تحررية قد أثبت جدواه أثناء الأزمة الدولية المالية والمصرفية لأن قطاعنا البنكي منظم بدرجة كبيرة وعليه فلم نواجه أي أزمة مالية أو مصرفية .

ونظراً لذلك فقد قمنا بمواجهة الآثار الخارجية لهذه الأزمة بينما اتقينا شر أي انهيار مالي وإقتصادي داخلي .

ويوضح الجدول ١ النمو المستهدف والأداء في إطار وزارة المالية والتنمية الإقتصادية

القطاع	متوسط النمو المستهدف ١٠ / ٢٠٠٩م ـ ٦ / ٢٠٠٥م		متوسط النمو الذي تم تحقيقة ١٠ / ٢٠٠٩م ـ ٢٠٠٥/٦م
	لسيناريو العادي	لسيناريو الأفضل	
جمالي الناتج القومي لفعلي (%)	٦.٥	١٠.٠	١١.٠
لزراعة ولانشطة لمرتبطة بها	٦.٠	٦.٤	٨.٠٠
لصناعة	١١.٠	١٨.٠	١٠.٠
لخدمات	٧.٠	١٠.٠	١٤.٠

يوضع الجدول (١) الأهداف التي رسمتها القيادة للخطة الخمسية الأخيرة . ومن خلال الجدول تتضح الخطة الخاصة بالتنمية المستمرة والمتسارعه لإنهاء الفقر . ويشير الجدول إلى أن هدف الحد الأدنى للنمو أجمالي الناتج القومي الفعلي كان ٧% بينما كان الحد الأقصى المتوقع للنمو الاقتصادي خلال الفترة ٥/٦ ٢٠٠٥م ــ ٢٠٠٩/١٠م ١٠ % ومن خلال العمود الأيمن نرى أن النمو الفعلي وصل إلى أكثر من التوقع المتفاءل وبلغ ١١% .

كما نستطيع أن نرى أن النمو المتوقع للصناعة والنمو الفعلي لها كان أكبر من أغلب الأهداف المتفائلة.

إستراتيجيات متكاملة لموازنات متزنة وخدمات أفضل :

ينبغي أن تنسجم السياسات والاستراتيجيات مع بيئة البلد الذي ستطبق فيه كما ينبغي أن تعمل على تحفيز التغيير بهدف التغلب على عوامل النقص ويعد هذا واحد من جوانب تطوير السياسات الأكثر إشكالية . ويخشى الناس عموماً التغيير **بسبب عدة عوامل** : حيث يخشى البعض من فقدان امتيازاتهم أو مكانتهم أو سلطتهم أو نفوذهم ، ويخشى الآخرين من ان يتخلفوا عن الركب لأنهم ربما يشعرون بأنهم غير قادرين على مواكبة التكنولوجيا الجديدة أو الأيديولوجيات ولذلك فلا بد من إبرام اتفاقية تتعلق بهذا الأهداف بين الحكومة والمجتمع

وفي نفس الوقت فإن الأستراتيجيات التي يتم اختيارها يجب أن تتناسب مع البيئة المحيطة وأن تغير المحيط من أجل تحقيق التغيير المطلوب والأهداف التي يتم الاتفاق عليها وكما توضح الأمثلة التي أوردناها فإن أثيوبيا نجحت في إدارة هذا التوازن .

علاوة على ذلك وكما أسلفنا سابقاً فإن الاستراتيجيات المطلوبة بحاجة إلى أن تكون سريعة التأثر بالمحيط . ويجب أن تكون الاستراتيجيات للقطاعات المختلفة متكاملة وموحدة لأن الاستراتيجيات المختلفة لقطاع ربما تعيق القطاع الآخر . فعلى سبيل المثال ، إستراتيجية التصنيع الدقيق " **المتشدد** " ربما لن تلتفت إلى الجوانب الثقافية أو البيئية التي تنفذ ومن ثم فإنه ربما تحول دون تحقيق تنمية مستدامة .

إستراتيجيات وسياسات التنمية بحاجة إلى أن تكفل بأن كل الاستراتجيات والسياسات تعملان معاً نحو تحقيق الأهداف وأنه لايوجد من هذه السياسات أو الاستراتجيات من يؤثر سلباً على الاستراتيجيات الأخرى . ومن أجل تحقيق ذلك فإنه يجب مراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجيات بإحكام ونزاهة ، ، كما أن المراقبة يجب ألا تقتصر على

ملاحظة مدى تقدم هذا التنفيذ فقط بل يجب أيضاً مراقبة تأثير هذه الاستراتيجيات المتعلقة بكل القطاعات .

ومن بدايتها في عام ١٩٩١م ، ركزت الحكومة الأثيوبية على الاستراتيجيات التي يستفيد منها الأغلبية الكبيرة من السكان مع السياسة الاقتصادية الداعمة للفقراء ، وفي حين انتقدت بعض المنظمات الدولية هذه السياسية ، إلا أنها بنيت على الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي الذي كان يشهده البلد في عام ١٩٩١م .

وعملت الحكومة على تشجيع التصنيع والزراعة ، وكذا الزراعة التي تقود إلى التصنيع ، وذلك بالتركيز على الرصيد المهم في البلد وهو الشعب والقوى العاملة . ومن خلال تمكنها من النقل السريع للتكنولوجيا ودعم المزارعين في تأهيل أنفسهم والالتحاق بالتعليم وكذا تطوير البنية التحتية ، حققت البلاد تقدما بارزاً فيما يتعلق بالتنمية ، واليوم تقدمت البلاد إلى حد بعيدا كما أنه بالإمكان السير بالتصنيع خطوات أكثر ، ولأنه مازال التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن ذلك مكن أغلبية الناس من أن يكونوا جزءاً من التنمية هذه السياسة التي لم تقبل بكل أساليب السوق التحررية الحديثة لكنها ركزت على التنمية المتكافئة والعادلة.

وتقوم الحكومة بتصحيح كل الإختلالات التي تحدث في السوق متى ما كانت تهدد خير ومصلحة الشريحة الأكبر من المجتمع .

والأمثلة على فعالية هذه السياسة يمكن ملاحظتها من التأثير الضعيف نسبياً للازمة المالية العالمية على السوق المالية الأثيوبية ومن النمو الاقتصادي المضطرد بالرغم من التضخم .

وهناك مؤشر آخر يدل على نجاح استراتيجيات التنمية في أثيوبيا وهو نمو حصة التموين بين العائد المحلي والمعونات والقروض .

ففي الحين الذي تضاعفت فيه عائدات الضرائب بشكل مباشر ــ ثلاث مرات بين الأعوام ١٩٩٩م ــ ٢٠٠٢م فإن عائدات الضرائب من التجارة الخارجية تضاعفت تقريباً ، أما الاقتراض فقد بقي ثابتاً بشكل نسبي ، في حين لم يحصل زيادة في المساعدات الأجنبية . وهذا يعني

أنه عند تحليل ما تم خلال السنوات الأربع فإن الاقتصاد أصبح أكثر استدامة ومكن الحكومة من زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والخدمات الأخرى .

جدول ٢ يوضح الحالة الراهنة للاقتصاد في العام ٢٠٠٩م / ٢٠١٠م:-

القطاع	٢٠٠٩ م % ٢٠١٠م
الاتصالات	
كثافة التلفون المحمول (لكل ١٠٠)	١.٥
التغطية الهاتفية في الخدمة مع ٥ كم%	٤٩.٣
مشتركي الهاتف الثابت (بالمليون)	١.٢
مشتركي الهاتف النقال (بالمليون)	٧.٦
مشتركي خدمة الإنترنت (بالمليون)	٠.٢٠
التنمية الحضرية والإسكان	
خفض معدل البطالة في المناطق الحضرية في المدن السكنية التي يجري تطويرها (...)	١٧٦
توفير السكن والخدمات الاساسية (عدد الوحدات السكنية)	٢١٣,٠٠٠
الحد من الاحياء الفقيرة (%)	٤٠ (٢٠٠٠)
التعليم	
إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (١ إلى ٨) %	٩٤.٢
نسبة التحاق **الفتيات** إلى البنين	٠.٩٣.١
التعليم الابتدائي : معدل نصوص الكتب	١.٢٥:١
معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية	٨٧.٩
نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي (الثانوية)	٣٨.١
قدرة استيعاب المعاهد الحكومية العليا (تحت التخرج)	١٨٥,٧٨٨
قدرة استيعاب المعاهد التقنية والمهنية	٤٣٠,٥٦٢
معدل معرفة القراءة ـ الكتابة بين الكبار (%)	٣٦

الصحة	
تغطية الخدمات الصحية الاولية (%)	٨٩ (٢٠٠٨م ــ ٢٠٠٩م)
معدل الوفيات الاطفال تحت سن الخامسة (كل ١٠٠٠)	١٠١
معدل الوفيات في الامهات (لكل ١٠٠,٠٠٠)	٥٩٠
معدل استخدام منع الحمل (%)	٥٥
نسبة الولادة التي تتم تحت اشراف موظفين صحيين ماهريين (%)	٢٥
تغطية التطعيم DPT٣ (%)	٨١.٩
نسبة الاسر في المناطق المعرضة للملاريا مع الناموسيات	١٠٠

فالجهود التي بذلتها الحكومة لم تؤدي فقط إلى وجود ميزانيات أكثر توازناً ولكن ايضاً أدت إلى زيادة كبيرة في الخدمات والبنى التحتية والطاقة وكذا الأنشطة الاقتصادية . في البداية كان القطاع الخاص ضعيف جداً إلا أنه يتم حالياً تشجيعه وتعزيزة وتم الاضطلاع بأنشطة من أجل تشجيع المواطنين على خلق فرص العمل . وفي نفس الوقت فإننا نرحب بالمستثمرين المحليين والدوليين . ويوضح الجدول ٢ أعلاه الحالة الراهنة للاقتصاد في العام ٢٠٠٩م / ٢٠١٠م والأرقام توضح المنجزات التي تم تحقيقها في كافة القطاعات .

وإذا أمعنا النظر في البيانات المتعلقة بالشريحة المستفيدة من النمو الأقتصادي في إثيوبيا فإننا نستطيع أن نرى بوضوح أن النمو الاقتصادي هو النمو لصالح الفقراء ، بمعنى أن النمو الاقتصادي ــ إلى حد كبير ينطوي على فوائد كبيرة للمجتمع بما في ذلك التنمية الاجتماعية المتزايدة .

فعلى سبيل المثال ، ارتفعت إمدادات المياه الريفية والصرف الصحي من ١٧% في عام ٢٠٠٠م إلى ٦٦% في عام ٢٠٠٩م ، الاشتراك في خدمة الانترنت ارتفعت من ٤٠٠٠ في عام ٢٠٠٠م إلى ٧١,٠٠٠ في ٢٠٠٩م ن كما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة ٥٠% .

القدرة على القيادة والالتزام / تقييم الإستراتيجيات والسياسات (مراجعة دورية) :-

تعلب القيادة دوراً هاماً في عملية التنمية . وقد عملت القيادة الأثيوبية على تحديد المشاكل والتحديات ومصادر النزاعات وصاغت الحلول الأمثل لها . كما أنها تضمن بناء القدرات على جميع المستويات وبطريقة مناسبة .

والقيادة بحاجة إلى أن تكون مسؤولة وصادقة . ففي الحالة الأثيوبية أثبتت القيادة وفائها بهذين المطلبين ، ليس ذلك وحسب وإنما ، أثبتت انها قادرة على تحديد البرامج اللازمة وتنفيذها بالشكل الصحيح وبمعنى أخر فقد أثبتت القيادة الأثيوبية صدقها ونزاهتها والرؤية الجادة إلى تحويل البلاد للأفضل .

جميع الاستراتيجيات والسياسات التي تم إقراراها وتنفيذها بحاجة إلى التزام كبير من القيادة وفي أثيوبيا فإنه الإمكان أن نرى هذا الإلتزام الرفيع المستوى ، فالقادة يعملون باستمرار على رفع مستوى المعرفة لديهم وضمان تنفيذ وتقييم سياسات التنمية وهذا يمكنهم من اتخاذ قرارات صائبة ومستنيرة ومراجعة واستعراض البرامج التي ينبغي تنفيذها .

فالحكومة تعمل على أساس الخطط الخمسية على كل مستوى من مستويات الحكومة . فجميع التدابير التي تتخذها الحكومة تصب في صالح مساندة الفقراء ولذلك فإنها تلبي احتياجات الغالبية العظمة من السكان .

حيث يتم مراجعة الخطط وتقييمها بإستمرار ، واعتماداً على هذا التقييم يتم عمل التعديلات المناسبة . وتضمن القيادة السياسية الجودة والكفاءة من خلال التدريب المنتظم لكلا من القادة السياسين والموظفين المدنين ، وبناءً على نتائج الخطة السابقة ، وهي خطة التنمية السريعة والمستدامة لإنهاء مشكلة الفقر والتي تم اعدادها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، تم تطوير الخطة الجديدة وهي خطة النمو والتحول .

الحكم الرشيد والإستقرار السياسي :-

إن أياً من النجاحات الأنفة الذكر لم يكن لها ان تحقق لو لا الاستقرار السياسي . فبعد فترة طويلة من الحرب الأهلية والقمع ، بدأ الاستقرار السياسي بالنمو في عام ١٩٩١م ومنذ ذلك الحين والدستور الديمقراطي الفيدرالي يوفر أطاراً لتكافؤ الفرص للحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية لجميع شرائح المجتمع فقد أنشأت الحكومة هياكل ديمقراطية بانتخابات حرة ونزيهة يتم أجرائها كل خمس سنوات على جميع مستويات الحكومة .

وفي إطار النظام البرلماني تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويكون البرلمان مسؤولاً أمام الشعب . وهناك جهود كبيرة يتم بذلها من خلال التعليم المستمر للمواطن والناخب فيما يتعلق بحقوقهم ، وهذا بدوره أدى إلى أن الغالبية العظمى يؤيدون أثيوبيا ويشيدون بالجهود التي تبذلها والنتائج التي حققتها . وبالرغم من أن كل جيران أثيوبيا ليسوا مسالمين فإن أثيوبيا تعمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي بالرغم من المحاولات التي تقوم بها بعض الحكومات المجاورة لزعزعة السلم والاستقرار .

تطوعت أثيوبيا للمشاركة في استعراض النظراء الأفارقة المتعلق بالحكم الرشيد وسمحت للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات وتبدي تعاونها مع عدد كبير من الدول الأخرى فيما يتعلق بالحكم الرشيد ، كما يتم تشجيع أفراد الشعب على الإبلاغ عن وجود أي قصور في الحكم الرشيد وكذا المؤسسات التي تلقى قبولاً دولياً مثل المجلس القومي للانتخابات ومفوضية حقوق الإنسان ومعهد المظالم وأخيراً وليس آخر

فإن المجلس الفيدرالي وفي ظل قدرته على تفسير الدستور فإنه يضمن ويؤكد أنه ينبغي احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتظهر استطلاعات الرأي بأن هناك زيادة في الثقة في المؤسسات ، حيث أعرب الشعب عن ثقته بهذه المؤسسات وفي حين ترى بعض الحكومات في الدول النامية أنه لا يمكن ترسيخ الديمقراطية الا بعد تحقيق التنمية فإن لأثيوبيا نظاماً ديمقراطياً وتنموياً في نفس الوقت فالقيادة على قناعة تامة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا في أطار ديمقراطي وفي ظل حكومة مسؤولة ومتجاوبة مع طموحات شعبها وعند وجود أي مؤشرات للفساد او وجود أصحاب المصالح الخاصة فإنه لا يتم التسامح معهم وليس هناك أي تهاون في هذا الجانب وتشهد على ذلك النجاحات التي أشرنا اليها سابقاً

ومنذ عام ١٩٩١م شهدت أثيوبيا نمواً اقتصادياً مضطرداً وتنمية مستمرة شارك فيها الشعب بفعالية في الاقتصاد كما فعل في السياسة بشكل مباشر ومن خلال انتخابات حرة ونزيهة .

وكما ركزت أثيوبيا على التنمية الوطنية فإنها تنتهج سياسة ودبلوماسية سلمية وودية وإدراكاً منها بأن السلم والاستقرار السياسي الوطني لن يكونا كافيان إلاَّ مع وجود السلم الخارجي . فقد اتبعت الحكومة مبدأ الدبلوماسية القائمة على المصالح المشتركة والمتبادلة مع الجيران ومع الدول الأخرى .

فالسياسة الأثيوبية لا تحمل في طيها أي ايذاء لأي بلد كما أنها لا تفرض آرائها على أي بلداً آخر .

وساهمت اثيوبيا بشكل كبير في حفظ السلم في أفريقيا من خلال بعثات حفظ السلام الدولية وتؤسس تنميتها الناجحة على مبدأ التعايش السلمي مع جميع الدول الأخرى .

تحويل البلاد إلى اقتصاد الدخل المتوسط :-

استناداً إلى نتائج الخطط السابقة واعتماداً على تقييم هذه السياسات والاستراتيجيات كانت الحكومة الأثيوبية قادرة على وضع المزيد من الأهداف للخطة السابقة فإنها حملت ومازالت تحمل الكثير من التفاؤل

وأحرزت نجاحاً أعلى مما كان متوقعاً . فالبيئة السياسية المستقرة والأمنة حفزت الناس وعملت على تعبئتهم بأن يصبحوا القوة المحركة للتنمية والباعثة لها .

وفي حين أنه من المتوقع بأن يعمل البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإن الحكومة تسعى جاهدة إلى تحويل اقتصاد البلد إلى اقتصاد الدخل المتوسط في غضون العشر السنوات القادمة من خلال خطة التحول والنمو . وذلك انطلاقاً من التجربة الناجحة لها بمعنى أن هناك فرصاً جيدة وتفاولا كبيراً في تحقيق هذه الخطة وتتبع خطة النمو والتحول مبدأ النمو الاقتصادي المناصر للفقراء **وتعمل على تحقيق الاهداف الرئيسية الأتية :-**

١-المحافظة على الأقل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١% وتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية .

٢-توسيع وضمان نوعية التعليم والخدمات الصحية وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية في القطاعات الاجتماعية .

٣- تهيئة الظروف المواتية لبناء الدولة المستدامة والمتينة من خلال إقامة دولة ديمقراطية مستقرة وتنموية .

٤-ضمان استدامة النمو من خلال تحقيق كل الاهداف المذكورة أعلاه ضمن أطار مستقر للاقتصاد الكلي .

ويمكن تلخيص الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق خطة النمو والتحول على النحو التالي :-

- تعزيز النمو الاقتصادي العادل بشكل أسرع .
- الحفاظ على الزراعة كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي .
- خلق الظروف المواتية للصناعة لكي تعلب دوراً رئيسياً في الاقتصاد.
- تعزيز توسيع تطوير البنى التحتية وجودتها .
- تعزيز توسع وجودة التنمية الأجتماعية .
- بناء القدرات وتعميق مبدأ الحكم الرشيد .
- تشجيع دور المرأة وتمكين الشباب .
- تحقيق المنفعة العادلة للمجتمع بأكملة .

وقد تم تطوير الأنشطة والأهداف المدرجة في كل هذه المجالات الاستراتيجية ويجرى العمل حالياً على تنفيذها .

لجدول رقم ٣ يسلط الضوء على أهداف خطة النمو والتحويل حتى عام ٢٠١٤ م/ ٢٠١٥م

القطاع	سنة البداية (٢٠٠٩م ـ ٢٠١٠م)	معدل الخمس السنوات (الخطة الخمسية) (٢٠١٠م/٢٠١١م ـ ٢٠١٤م/ ٢٠١٥م	
لزراعة الانشطة ذات لصلة	٦.٠	٨.١	١٤.٩
لصناعة	١٠.٤	٢٠.٠	٢١.٤
لخدمات	١٤.٥	١١.٠	١٢.٨
لناتج المحلي لحقيقي	١٠.١	١١.٢	١٤.٩

واستناداً إلى التعبئة الكبيرة للناس والتي فاقت حتى توقعات القيادة فإنه من المرجح أن يحدث التغيير النوعي ، فالبنية الأقتصادية للبلد تتغير بسرعة كبيرة وبشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الصادرات ونظراً للقيادة التنموية وما أحرزته من نجاحات فإن المشاركة الشعبية تسارعت أيضاً .

الخاتمة :-

تعتمد التنمية الاقتصادية الناجحة على عوامل مختلفة . وفي الوقت الذي نستطيع أن نستنتج فيه أنه ليس هناك " **وصفة جاهزة** " للنجاح فإنه بأمكاننا أن نتعلم الكثير من الدورس من الحالة الاثيوبية (التجربة الأثيوبية) . أولاً وقبل كل شيئ ، بدأت الحكومة الأثيوبية ــ عقب توليها السلطة في عام ١٩٩١م ــ على الفور في تصحيح المظالم التي أرتكبتها الأنظمة السابقة . فقد تبنت الحكومة ــ مباشرة ــ حق تقرير المصير

للعشائر والقوميات الاثيوبية من أجل تمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم ، في حين عملت على تقديم الدعم والمساعدة من حيث المساواة المالية " التكافؤ المالي " والبنى التحتية وتطوير الخدمات فضلاً عن بناء القدرات . فالدستور الديمقراطي الفيدرالي يقدم الإطار للتنمية العادلة التي قامت الحكومة بتفنيذها وعملت على متابعتها . ولعل التنمية العادلة تكون واحدة من عوامل النجاح تلك التي يجب تصديرها إلى الأقتصاديات النامية الأخرى .

فالمساواة والعدل يعتبران الاساس للتعايش السلمي للقوميات المتنوعة لأنهما يمنعان الظلم والتهميش لبعض الشرائح في المجتمع .

فالعدل إلى جانب مبادئ الحكم الرشيد يوفران مجدداً المقتضيات اللازمة لضمان السلام والاستقرار السياسي ، هذا العاملان مهمان جداً لتحقيق التنمية المستدامة .

وهناك تصور آخر قابل للتصدير ربما يكون التركيز على احتياجات المجتمع والإصرار الناتج لتطبيق وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات التي تناسب المجتمع واحتياجاته في حين يتم رفض الخطط التي لا تناسب ما يحتاجة المجتمع . وهذا ربما ينطوي على حدوث بعض اللقاءات والمواجهات غير السارة مع الشركاء الدوليين ولكن في نهاية المطاف فإن الحكومات تكون مسئولة أمام شعوبها وليس أمام المنظمات الدولية . فالهدف هو التنمية والسلم والاستقرار وليس اختبار الآراء والافكار .

أما العامل الثالث والذي بالإمكان تطبيقه في أي بلد آخر يكمن في الالتزام والنزاهة الذي تبديه القيادة . فالقيادة السياسية الأثيوبية تلتزم بالسلام والديمقراطية والتنمية فالقادة يضحون بحياتهم من أجل تطوير البلد ، وباستطاعة البلدان الأخرى أن تحذوا هذا الحذو في قيادة البلد .

والعامل الرابع هو نظام المتابعة المستمرة " أي تكون على التوالي "

فقد تطورت القيادة الأثيوبية للاحتفاظ بالقوة الدافعة للتنمية . ونظراً لعدم اقتناعها بالنجاحات قصيرة المدى فقد ركزت على التنمية الطويلة المدى لتمنع بذلك المنتفعين وأصحاب المصالح من خلال تأسيس النظام التنافسي ، كما أنها على استعداد لمراجعة الاستراتيجيات في الوقت المناسب ، هذه الاستراتيجيات من شأنها تساعد البلد ، وهذا العامل يمكن العمل به في البيئات النامية أيضاً .

وأخيراً وليس آخراً فإن نجاح أثيوبيا يأتي من منظور القيادة السياسية الأثيوبية الذي يرى أن الشعب يشكل المورد الرئيسي للبلد . وهذا يعني أنه يجب تمكين الناس ليكونوا فاعلين وعلى استعداد في تغيير عقلياتهم وأفكارهم نحو التنمية ويجب احترام حقوق الناس وحمايتها كما أنه يجب أن تفيد جميع السياسات والخطط الأغلبية العظمى من الشعب و ليس المجموعات الصغيرة (النخبة من الناس) .

وفي حين لا تزال أثيوبيا بلداً فقيراً ألا أنها قطعت شوطاً كبيراً خلال العشرين السنة الماضية ، كما أنها تدرك أنه بالرغم أنه ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عملة ألا أنها تشعر بالفخر لما قامت بتحقيقه سابقاً ، ونظراً لوجود الثقة بأن أفريقيا مكاناً أمناً للاستثمارات المحلية والأجنبية ، فقد أدى ذلك إلى زيادة هذه الاستثمارات بشكل ملحوظ وهذا من شأنه أن يحفز التنمية الاقتصادية .

الفصل السابع
رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية

مصطلح التنمية في الفكر الرأسمالي

لم يكن مصطلح التنمية هو السائد في الفكر الرأسمالي وإنما مصطلح النمو هو الأكثر استخداماً قبل الحرب العالمية الثانية، ويقصد بالنمو الاقتصادي **بأنه :** " الزيادة في الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد "، أما التنمية الاقتصادية فهي عملية متعددة الأبعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية إذا هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي ويقصد به : زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع ، والشق الاجتماعي ويقصد به أحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي، و يسير الشقين جنباً إلى جنب .

ففي نظر الرأسماليين أن التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم أوسع وأشمل من النمو لان النمو لا ينطوي على تفسيرات هيكلية، كما إن النمو يهتم بالكم، أما التنمية فتهتم بالكم والكيف ، كما أن النمو يحدث بالصورة تلقائية غير مخططة. بعكس التنمية التي تكون مخططة حيث تسهم الدول في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن هذه التفرقة بين مصطلح كل من النمو والتنمية فإن بعض الاقتصاديين لا يرى لمثل هذه التفرقة أساساً . بل يرى أنهما مترادفان يشرحان نفس الظاهرة دون اختلاف بينهما . و ويلاحظ تاريخياً أن مصطلح التنمية الاقتصادية أخذ يسود مع تضاؤل فلسفة الحرية الاقتصادية وزيادة فلسفة تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي .

وبالنسبة لتعريف التنمية في الفكر الرأسمالي فان مصطلح التنمية مر بمراحل عديدة تبعاً لتطور هذا الفكر . ففي الفكر الكلاسيكي كان مفهوم الدخل القومي هو المحور الأساسي لتعريف التنمية **فهي** :

(زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه، تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية) .

وفى العصر الحديث أصبح تعريف التنمية يأخذ معنى أوسع نسبياً ، حيث عرفت بأنها : (مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقة مضطردة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه) .

كذلك تأثر مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالفشل الذي حدث للتجارب التنموية للرأسمالية في الدول النامية حيث نادت المجتمعات النامية بإيجاد مفهوم للتنمية يخرجها من دائرة التبعية الاقتصادية فبرز مصطلح التنمية المستقلة والذي يهتم بخلق كيان اقتصادية يتنامى ذاتياً . فالتنمية الاقتصادية المستقلة هي "الاعتماد على النفس ، أي القدرة على التفكير والأداء بشكل مستقل من خلال الاعتماد على تنمية الموارد المحلية في تلبية قسم كبير من الحاجات الرئيسية. وإنها جوهر معركة استكمال التحرر الوطني الذي بدأ بالاستقلال السياسي". وهو التحرر الاقتصادي عن طريق الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية . فالتنمية الاقتصادية المستقلة لا ترفض التعاون مع الآخرين أو الاستفادة منهم ، ولكن يتم ذلك في شكل تكامل وتبادل منافع بعيداً عن التبعية . فالتنمية المستقلة **هي** :

" تلك العملية التي تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي بما يؤمن استقلال القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيداً قدر الإمكان عن التأثيرات الخارجية " ، فالتنمية المستقلة لا ترفض التعاون مع الآخرين أو الاستفادة منهم ، ولكن يتم ذلك في شكل تكامل وتبادل منافع بعيداً عن التبعية.

بالإضافة إلى الفشل الذي لازم تطبيق تجارب التنمية الرأسمالية في الدول النامية فان هذه التجارب خلقت مشاكل تنموية في الدول المتقدمة اقتصادياً التي تطبق النظام الراسمالى ومن أهم هذه المشاكل مشكلة البيئة ، ومشكلة نقص الموارد والغذاء وهى نتيجة منطقية للسياسات التنموية للاقتصاد الرأسمالي التي تؤدى إلى تبذير الموارد وتلوث البيئة .

ففي بداية الثمانينات تم طرح مفهوم جديد للتنمية يضع معالجة التلوث البيئي وترشيد الموارد من أجل الأجيال القادمة في الاعتبار .وأطلق على هذا المفهوم مصطلح التنمية المستدامة .

وعًرفت بأنها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي " . ولقد خرج مؤتمر الـ(***FAO***) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول". .

رؤية الفكر الرأسمالي لحل مشكلة التنمية الاقتصادية :

ترتبط رؤية الفكر الرأسمالي لحل مشكلة التنمية الاقتصادية من خلال رأيهم بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في محدودية الموارد فى مقابل زيادة الحاجات البشرية ، لأن المشكلة في نظرهم مرتبطة بشح الطبيعة في مقابل احتياجات البشرية المتعددة والمتجددة .

ولقد حدد الفكر الرأسمالي عناصر المشكلة فيما يلي :

أ- تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها حسب أهميتها النسبية .

ب- تنظيم الإنتاج

ج- توزيع الإنتاج

د- كيفية زيادة عناصر الإنتاج وتطوير فنون الإنتاج مع المحافظة على وضع التشغيل الكامل لهذه العناصر بالنسبة للدول المتقدمة .

هـ- زيادة معدلات الاستهلاك في الدول النامية الذي يقابله في نفس الوقت ضعف في الإنتاج المحلى الذي ينمو بمعدلات بدائية .
و- عناصر الإنتاج في الدول النامية غير مستخدمة استخدام كامل .
ز- الإسراف في استخدام الموارد من قبل الدول المتقدمة وانعكاس ذلك على البيئة ونقص الغذاء وحاجات الأجيال القادمة .

ويرى النظام الرأسمالي أن حل المشكلة يكمن في الحرية الاقتصادية بمعناها الواسع ، حرية الفرد في التملك – حرية الاستغلال وحرية الاستهلاك . فالحرية هي المحرك الأساسي لتشغيل النظام الاقتصادي الرأسمالي وهى مصدر التوازن الاقتصادي . وجهاز السوق هو الذي يجيب على كافة الأسئلة التي تطرحها المشكلة وهى : ماذا ننتج ؟ أي ما هي الحاجات الأولى بالإشباع فجهاز الثمن هو الذي يقوم بوظيفة توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة فجهاز الثمن يعكس رغبات المستهلكين ويقوم بتوجيه المنتجين إلى الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم . أما سؤال كيف ننتج ؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج السائد في السوق فان الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج هي التي تحدد طريقة الإنتاج التي يستخدمها المنتجون بحثا وراء أكبر ربح واقل تكلفة أما السؤال كيف نقوم بتوزيع الناتج على عناصر الإنتاج فان جهاز الثمن يقوم بتحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج . أما سؤال كيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع ؟ فان جهاز الثمن كفيل بحل هذه المشكلة ، فإذا زادت البطالة فان التنافس بين العمال في سوق العمل يترتب عليه انخفاض الأجر فيزيد الطلب على تشغيل العمال وبالتالي زيادة الإنتاج حتى يصل إلى التشغيل الكامل ، أما سؤال كيف نضمن الزيادة المستمرة في موارد المجتمع أو زيادة الطاقة الإنتاجية ؟ فان جهاز الثمن يلعب دورا مهما في ذلك . فالفرد في النظام الرأسمالي ليس له حرية مطلقة في التصرف في دخله ، لأن سعر الفائدة يلعب دورا هاما في تحديد نسبة الاستهلاك من الدخل وكذلك نسبة الادخار، وعلى ضوء ذلك يتحدد مستوى الاستثمار .

ولقد حاول الفكر الرأسمالي حل مشكلة التنمية في الدول النامية ومعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم فالكلاسيكي اعتبروا علاج المشكلة يتم على أساس من مبدأ تقسيم العمل الذي يؤدي إلى رفع المستوى الفني للعمال وزيادة إنتاجيتهم واستنباط وسائل ومعدات أكثر جودة وفاعلية توفر في الوقت اللازم للإنتاج وتكلفته . على أن يكون الرأسمالي هو محور النشاط الاقتصادي . كما أن الحرية الاقتصادية. وآلية كل من العرض والطلب هما المحرك الاقتصادي دون ما تدخل من الدولة .

أما الفكر الكلاسيكي الحديث فلقد تحولت رؤيته باتجاه مشكلات المدى القصير فحرص في دراسته على كيفية توزيع الدخل أو نظرية القيمة . فلقد ركز بشكل رئيسي على مسألة التوزيع الكفء لمجموعة من عناصر الإنتاج وأهمل بشكل واسع العناصر الاجتماعية والسياسية ، كما ينظر إلى عملية التنمية الاقتصادية على إنها عملية متناسقة تأتي ذاتياً ، ومن المبادئ الأساسية الأخرى للمدرسة الكلاسيكية الحديثة اعتقادها إن التنمية الاقتصادية تحصل بشكل تدريجي ومتواصل .

أما الفكر الرأسمالي الحديث فلقد ظهرت رؤيته لحل مشكلة التنمية بعد أزمة الركود الاقتصادي ، وذلك خلال الفترة (١٩٢٩م – ١٩٣٣م) والتي تعتبر من الفترات المظلمة في تاريخ الرأسمالية حيث أبرزت عيوب النظام الرأسمالي . فلقد ظهر من خلال الركود الاقتصادي أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات التي اهتم بها معظم الاقتصاديين . بل تكمن المشكلة في جانب الطلب الفعلي . فلقد ظهر أن قصور الأسواق جوهر المشكلة الرأسمالية في تلك الفترة . فلقد اهتم الاقتصاديون الذين سبقوا هذه المرحلة بخفض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين أن أرباحها المحققة هي مصدر التراكم رأس المال .

ولمعاجلة المشكلة فقد أهتم "**كينز** " بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط اللازمة لنموه . واعتبر أن الطلب الفعلي هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية وسمى (بالطلب الفعال) **وعرفه بأنه :** " الجزء الذي ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك والتراكم "، وحدد المتغيرات

المؤثرة في نمو الدخل القومي وعدها من المسائل الأساسية في النمو الاقتصادي . وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح المضاعف الذي يبين أثر الاستثمار. ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلي زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة تقدر بالإضافة إلى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار وذلك بما تؤدي إليه هذه الزيادة إنفاق متوال على الاستهلاك . وقد ركز كينز حول الشروط اللازمة للمحافظة على نمو ثابت للدخل على أساس العمالة الكاملة بدون تضخم أو انكماش نقدي . وحول مدى إمكانية نمو الدخل بمعدل يكفي لمنع الركود طويل الأجل أو تضخماً طويل الأجل .

وهنالك بعض الكتاب الذين اهتموا بإيجاد حلول لمشاكل التنمية بعد " **كينز** " حيث جاء اهتمامهم بالتنمية الهيكلية والتي ظهرت في الخمسينات من القرن السابق من قبل كتاب مثل (بول روسنشتين و نركسه واثر لويس) الذين وضحوا مشاكل التنمية في حالة عدم توازن ميزان المدفوعات والبطالة ومسالة توزيع الدخل بشكل غير عادل اعتمادا على صفات معينة للطلب ودوال الإنتاج . وهذه النظريات الهيكلية تؤكد على أن تركيب أو هيكل الإنتاج والعمالة والتجارة هي مفاتيح فهم مشكلة التنمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال فان ابسط النماذج الهيكلية يعبر عن نموذج الاقتصادي المزدوج (القطاع الزراعي والصناعي).

أما الرؤية المعاصرة لمشكلة التنمية هو أن النظريات الرأسمالية السابقة قد عمقت التخلف في الدول النامية بدلا من أن تساعد في تنميتها بسبب أن هذه النظريات قد اعتمدت على مفهوم التبعية في تفسير التنمية ولقد ظهر ذلك جلياً من خلال نظريات التجارة الخارجية التي أسسها (ريكاردو) وطورها (هكشر وأولين) مما ساهم في أن تكون منافع التجارة الخارجية في صالح الدول المتقدمة . ولقد أظهرت بعض الدول التي اعتمدت على ذاتها اقتصادا متطوراً خاصة التي اعتمدت في تطورها الاقتصادي على مواردها المحلية بشكل أساسي وتحريك

مواردها البشرية والطبيعية بشكل مستقل عن الخارجي ، ويمكن القول أن الاتحاد السوفيتي (السابق) واليابان كانا ابرز هذه الدول ، مما جعل الدول النامية تحاول أن تسلك طريق الاعتماد على الذات من أجل معالجة قضايا التنمية الاقتصادية خوفاً من شبح التبعية الاقتصادية الناجم عن تطبيق الرؤية الرأسمالية للتنمية فنادت باعتماد ما يسمى بالتنمية المستقلة .

وإذا كانت الدول النامية قد عانت من مظاهر التبعية الاقتصادية التي أفرزتها النظرية الرأسمالية . فان الدول الرأسمالية الغنية نفسها قد فشلت في إيجاد حلول لمشكلة التنمية في بلدانها بل أفرزت مشاكل تنموية معاصرة مثل مشكلة التلوث البيئي ونقص الموارد والغذاء وتزايد حدة الفقر وأزمات الركود الاقتصادي المتكررة والتي كانت أكثرها حدة في الثلاثينات من القرن السابق ثم عاودت الأزمة الاقتصادية حدتها في هذا العام (٢٠٠٨)م وهى ستكون مؤثرة ليست على الدول التي تدين بالنظام الراسمالى فحسب ، وإنما تشمل كل دول العالم الذي سعت الرأسمالية إلى جعلها تدور في فلكها الاقتصادي .

فى الواقع نجد أن الفكر الرأسمالي مازال غير قادر على حل مشكلة التنمية الاقتصادية عن طريق جهاز الثمن ، فالتنمية الاقتصادية الرأسمالية مرتبطة بمستهلك لا يشبع وبمنتج ليس له حدود في الإنتاج وحريته مطلقة . فالمستهلك في نظر الفكر الرأسمالي يريد تحقيق اكبر قدر من اللذة ، كما أن المنتج في نظرهم يريد إن يصل لأعظم ربح . ولم تولى النظرية الرأسمالية أي اهتمام بالقيم والأخلاق والدين في المعاملات ، حيث لا يهم إن كان المنتج خبيث أم طيب ضار أم نافع ولا تبحث في أن الربح استغلال أم عدلا غشا أم أمانة وإنما همها هو المزيد من الثراء .

مفـهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام

تعريف التنمية والاقتصاد في اللغة

التنمية في اللغة من نما ينمو أى زاد ، والنمو في اللغة هو الكثرة والزيادة كماً ونوعاً . فالتنمية فى اللغة تعنى احداث الكثرة والزيادة ، كما وردة فى القرآن بمعنى النما والزيادة والصلاح والطهر والانبات والتنشأة والارتفاع والبروز وهو معنى اوسع من مجرد الزيادة كما ونوعا . قال تعالى : (قد افلح من زكاها) (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها .وكلمة زكا في اللغة تعنى النما والزيادة والصلاح والطهر . وقال تعالى (فانبتنا فيها حبا)(٤). والإنبات لغة من (نبت) أى برز وارتفع وزاد . وقال تعالى : (أنشأنا لكم به جنات من نخيل) (٥) والتنشأ في اللغة من (نشأ) التولد والارتفاع والتربية ، وهو معنى مرادف للتنمية والنمو .

تعريف الاقتصاد في اللغة :

لقد ارتبطت كلمة التنمية بكلمة اقتصاد وبالتالي نشير دائما إلى التنمية الاقتصادية عندما يتم الحديث عن التنمية . وأصل كلمة اقتصاد هي : (القصد) . من (الرجال) هو بين الجسيم والنحيل ، ومن (الأمور) هو الذي لا تفريط فيه ومن (المشي) المستوى ، ومن (النفقة) التوسط بين التقتير والتبذير .

قال تعالى:

(وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ)

[سورة لقمان: الآية ١٩]

أي ليس فيه غلو أو تقصير ، من (قصد) أي استقام .

(وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) [سورة النحل: الآية ٩] .

فالقصد هو التوسط بين الإفراط والتفريط:
(ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)   [سورة فاطر: الآية ٣٢]

(لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)   [سورة التوبة: الآية ٤٢]

أي وسط بين القريب والبعيد ، و هذا يعنى أن الاقتصاد مرتبة بين التقتير والتبذير . أي أنها تعنى الوسطية والاعتدال والاستقامة والمقتصد هو المعتدل في المعيشة قال ه:

(ما عال من اقتصد)

والمقصد في اللغة هو الجهة والغاية ، فالقصد هو التوجه والنهوض نحو شيء بقصد الاستقامة غير الميل وشرعا مقاصد الشريعة تعنى أهداف وغايات الشريعة فالغاية الاسمي للشريعة الإسلامية والغرض من تنزيلها هو:(تحقيق مصلحة العباد في الدنيا والآخرة لكي يقوموا بخلافة الأرض وذلك بجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم وإخلاء المجتمع من المفاسد) .

تعريف الاقتصاد في الاصطلاح :

لقد وردت معانى واضحة لكلمة اقتصاد في الإسلام بأنها الوسطية بين الإسراف والتقتير . **ففي القرآن قال تعالى:**

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾

[سورة الإسراء: الآية ٢٩] .

وقال تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾

[سورة الفرقان: الآية ٦٧] .

﴿ وَآَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾

[سورة الإسراء: الآية ٢٦]

﴿ وَآَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾

[سورة الإسراء: الآية ٢٦]

في الحديث قال ه :

(كلوا واشربوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة)

وفى الحديث عن عبد الله بن عمر بن العاص أن النبي ه مر بسعد وهو يتوضأ فقال : (ما هذا السرف يا سعد قال: أفي الوضوء سرف قال: نعم وإن كنت على نهر جار) .

تعريف كلمة (الاقتصاد الاسلامى) في اللغة والاصطلاح :

تعريف كلمة إسلام :

كلمة إسلام تعنى الطاعة والانقياد والتسليم ، كما تعنى الدخول في دين محمد ه. والإسلام في الأصل معناه الاستسلام لله في أمره ونهيه . وبهذا المعنى فان كلمة إسلام عرفت وتم تداولها من قبل رسالة سيدنا محمد وهى دين الفطرة الذي اعتنقه كل الأنبياء . ولقد جاء ذلك في القرآن:

﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

[سورة آل عمران: الآية ٦٧]

وتشير أيضا إلى عقيدة التوحيد لله تعالى والعبودية له وحده . فكلمة اسلامى هو " ذلك المنتمى للدين الاسلامى و القائم على توحيد الله سبحانه وتعالى والإذعان له والطاعة لأوامره وتوجيهاته التي تم توضيحها بصورة دقيقة وواضحة في القرآن والأحاديث النبوية " .

تعريف الاقتصاد الاسلامى :

الاقتصاد الاسلامى هو علم إلهي المصدر يمد الباحث في مجال الاقتصاد الاسلامى بالأصول الشرعية المتمثلة في القرآن والأحاديث القدسية والأحاديث النبوية . **وتعتبر هذه الأصول الشرعية هي :**

المبادئ والقواعد الاقتصادية الثابتة التي يمكن صياغتها في شكل نظرية موجهة من خلال استخدام الباحث لها في البحث العلمي المتخصص ، فالنظرية الإسلامية في الاقتصاد هي مجموعة معارف علمية يقوم بها باحثين مسلمين من اجل الوصول إلى أفضل وضع مثالي ممكن في حدود القدرات البشرية القائمة بتلك المحاولات . فالفكر الوضعي المتعلق بالبشر يعتبر أضيق نطاق في معناه من العلم الشامل لذلك الفكر البشرى الاسلامى الاجتهادي والتجريبي والتطبيقي الثابت المشتق جذوره من الأصول الشرعية (الكتاب والسنة) ، فالاقتصاد الاسلامى يقوم على شقين أحدهما ثابت إلهي المصدر والآخر متغير بشرى التحليل والتطبيق . فالبحث في علم الاقتصاد يجمع بين العقل والنقل . وبالتالي فإن النظرية الاقتصادية الإسلامية دائما ذات نتائج نهائية لا تقبل الخطأ أو التأويل ، وصالحة التطبيق في كل زمان ومكان .

ومن هنا يمكن القول أن مصطلح الاقتصاد الاسلامى هو : "علم متخصص يسعى للتوصل إلى قوانين ومبادئ وفروض ونظريات صالحة للتطبيق الشرعي الذي يحقق حقق أكبر منفعة للمجتمع الانسانى ".

مصطلح التنمية الاقتصادية في الإسلام :

لقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معنى أعمق من ذلك وهو (العمارة) واعتبرها عبادة لله تعالى وجعلها من واجبات الاستخلاف **. قال تعالى**:

﴿ قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾

[سورة هود: الآية ٦١]

أي طلب منكم عمارتها، ويقول الجصاص:

"إن في هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعية والأبنية " .

ويقول القرطبي: " إن فيها طلب العمارة ، والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب". وعمارة الأرض بهذا المفهوم تسعي لخلق مجتمع المتقين الذي يستخدم الموارد المسخرة له في التمتع بمستوي معيشي طيب مع استشعار تقوى الله في ذلك .

ولقد استخدم المسلمون الأوائل لفظ عمارة الأرض للدلالة على التنمية الاقتصادية ونادي المفكرين منذ صدر الإسلام بعمارة الأرض ، ولقد جاء ذلك في كتاب الخلفاء إلى الولاة عندما كتب على كرم الله وجهه إلى واليه في مصر : (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، من طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد) . فكلما كان هناك توسع في عمارة الأرض ازداد نشاط الإنتاجي بكافة صورهم ويزداد الدخل المتولد عنه ، فمفهوم التنمية في الإسلام يظهر من خلال الهدف من التنمية ، حيث ينحصر هدف التنمية في الإسلام في تحقيق مقاصد الشريعة الخمس وهى الدين والنفس والنسل والعقل والمال . وتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة المجتمع الانسانى من خلال التوزيع العادل للموارد .

وفى الفكر الإسلامي المعاصر أو القديم لا يوجد أفضل من ابن خلدون العالم الإسلامي في شرح مفهوم عمارة الأرض حينما تطرق إلي العمران فجعله معتمداً بصفة ضرورية على متغير السكان في أي بقعة من الأرض فكلما ازداد عدد الساكنين كلما ازداد العمران والعكس صحيح فالسكان يسعون بطبيعتهم إلى إشباع حاجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ، وبالتالي فإنهم يفلحون الأرض ويقيمون الصناعات المختلفة ويشيدون المباني ، وحيث يتعاون السكان ويقتسمون الأعمال فيما بينهم يحصلون من جراء مجهودهم الانتاجى على أكثر من كفايتهم بكثير. ثم جعل ابن خلدون العمران معتمداً بالإضافة إلى إعداد السكان على أمالهم والتي تتوقف على المناخ السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع فإذا كانت الدولة متسامحة مع الرعايا وتقتصر في جباية الأموال على الواجبات الشرعية مثل الزكاة انبسطت أمال الرعايا وازداد نشاطهم الإنتاجي واتسعت الأسواق وازدادت المكاسب ، والعكس بالعكس إذا طغت الدولة وأسرفت في جمع الضرائب من الناس بالإضافة إلى الجباية الشرعية بل وقد تزاح الناس في نشاطهم الخاص حينئذ يحدث الخراب الاقتصادي .

ولقد تناول بعض الاقتصاديين المعاصرين تعريف التنمية في محاولة للاقتراب من مفهوم محدد للتنمية من منظور إسلامي وربط ذلك بالأدبيات المعاصرة ، حيث عرف يوسف التنمية في الإسلام بأنها: "**إنتاج عالي وتوزيع عادل**" ويضيف(دنيا) أن المفهوم الإسلامي والوضعي للتنمية لا يختلف في عدا أن لأول يتضمن إخلاص العبادة لله عز وجل.. أما(عفر) فيشير إلى أن التنمية في منظور إسلامي مرتبطة بتنمية الإنتاج وتنمية ثروة المجتمع من اجل تحقيق مقاصد الشريعة، وأن التنمية معنية بتوفير متطلبات كرامات الإنسان أولا وما يلحق من متطلبات ثقافية ومادية. ويرى (خورشيد) أن التنمية ترتبط بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتوفير حد الكفاية والقضاء على الفقر.

وعرف أحمد صفى الدين التنمية بأنها : (العلم الذي يبحث في طرق الكسب والإنفاق على ضوء الأحكام والآداب التي تضمنتها شريعة الإسلام) . (٢٩) وعرفت التنمية الاقتصادية في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية **بأنها :** (علم ووسائل استخدام الإنسان لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد) .

ومن هنا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها هي: ((مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعاً لحاجات المجتمع الانسانى الدنيوية والأخروية وتحقيقا لعبادة الله تعالى)) .

رؤية الإسلام لمشكلة التنمية الاقتصادية وكيفية حلها

<u>رؤية الإسلام لمشكلة التنمية الاقتصادية :</u>

تنطلق رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية من خلال رؤيته للمشكلة نفسها . إذ يرى الإسلام أن مشكلة التنمية الاقتصادية لا تتمثل في نقص الموارد أو بخل الطبيعة كما يرى الفكر الرأسمالي ، لأن الله قد سخر الموارد وهى تحت الطلب أينما يطلبها الإنسان يجد حاجته منها . ولكن المشكلة الاقتصادية في الإسلام تكمن في ظلم الإنسان لنفسه وكفرانه بهذه النعم التي وهبها الله له . **قال تعالى :**

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ **[سورة إبراهيم:٣٢:٣٤]**

وهذه الآيات تقرر أن الله قد وفر للإنسان الموارد الكافية لسد حاجته المادية ولكن الإنسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له وذلك بظلمه لنفسه وكفرانه بالنعمة الإلهية ، ويتجسد الظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع ، كما يتجسد كفرانه للنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها .

رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية

ولحل مشكلة التنمية الاقتصادية وضع الإسلام ضوابط تتعلق بالإنسان نفسه وأخرى تتعلق بكل من الإنتاج والإنفاق والتبادل والتوزيع.

١- ضوابط تتعلق بالعنصر البشرى :-

يعتبر العنصر البشري هو غاية التنمية البشرية وأهم وسائلها ، كما انه مستخلف في الأرض لعمارتها وعبادة الله عز وجل ولذلك اهتم الإسلام بإعداده للقيام بمهمة الاستخلاف ، وشرط الاستخلاف يعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق المستخلفين وتمكينهم منه ، أي تمكين استعمال أو ملكية انتفاع .

قال تعالى :

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٠] .

﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ) [سورة لقمان: الآية ٢٠] .

ويتم إعداد الإنسان للقيام بواجب الاستخلاف وهو عمارة الأرض عن طريق تربيته تربية إسلامية صحيحة وتعريفه بان المال هو مال الله

قال تعالى:

(وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [سورة النور: الآية ٣٣] .

وتعريفه أنه مطالب بأن يحصل عليه بالحلال وان يوجهه للإنتاج الطيب والاستهلاك الطيب . وذلك من خلال الإيمان بأن الله هو المالك الحقيقي لهذه الأموال وهو المتصرف فيها كيفما شاء والإنسان مستخلف عليها ، فعليه استخدامها وتنميتها بالقدر الذي يمكنه من عمارة الأرض التي استخلفه الله فيها وأمره بعمارتها **قال تعالى:**

(وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ)[سورة الأنعام: الآية ١٦٥] .

جاء في تفسير ابن كثير: (أي جعلكم تعمرونها جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن وخلفاً بعد سلف .

والإيمان بأن الله سخر للإنسان ما في الكون لخدمة الإنسان ولمزاولة النشاط الاقتصادي . وكذلك الإيمان بالتفاوت في الأرزاق وبتسخير الناس لبعضهم البعض ومن هنا يجب على الفرد المسلم السعي لكسب الرزق امتثالاً لأمر الله والرضي بما قسمه الله وفق حكمته وعدله وعلمه بما هو صالح لهم .

قال تعالى:

(أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) [سورة الزُّخرُف: الآية ٣٢]

وأيضاً الإيمان بان مزاولة النشاط الاقتصادي عبادة وهو محاسب عليها ومن هنا فهو مثاب عليها فأن سعى لكسب الرزق وبذل الجهد فيه ابتغاء مرضاة الله ومساعدة له على القيام بواجباته التي أمره الله بها فانه يثاب عليها كما أنه يحاسب عليها يوم القيامة .

(فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٩٢) عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٩٣)

[سورة الحِجر: الآية ٩٢: ٩٣] .

ومن هنا فلا بد أن يوجه هذا النشاط وفق أوامر الله وتوجيهاته وأن يكون الهدف منه التنمية التي تعود على جميع الأمة بالخير .

٢- ضوابط تتعلق بعنصر العمل :-

لكي يقوم الانسان بعمارة الأرض فلابد من العمل باستمرار من أجل تنمية أو تثمير المال لتغطية حاجاته خلال الزمن ، حتى قيام الساعة . والعمل المقصود هو " بذل الجهد الدائب في تثمير الموارد ، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء الأمة ودعم وجودها وقيمها العليا " ، وهو العمل الصالح والذي تزكى به النفس وتقوم به الأخلاق ، وتتسع به دائرة البر ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل .

في الحديث: (ما من مسلم يغرس غرسا إلاَّ كان ما أكل منه له صدقة)

أي العمل الذي يحقق إصلاح الدين والدنيا . فالعمل المقصود هو العمل الذي يعمر الأرض ، وينتج الطيبات، ويحقق الحياة الكريمة للإنسان . وهو العمل الذي يحقق الاستخلاف في الأرض .

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [سورة النور: الآية ٥٥]

في الحديث:

(إن الله يحب المؤمن المحترف)

أي المتكلف في طلب المعاش صناعة وزراعة وتجارة . ولكي يقوم الإنسان بهذا العمل على أكمل وجه فإنه يجب إعداده علمياً وفنياً وذلك عن طريق التعليم والتدريب ومده بأفضل وسائل الإنتاج والإمكانات ووضعه في المكان المناسب وتنميته وإكسابه مهارات ما تحتاج إليها الأمة وتشجيعه على الذوق والابتكار كما لابد من تعليمه ما لا يعذر الجهل به من أحكام الشريعة المعروفة من الدين بالضرورة حتى لا يقع في محظور أو شبهة حرام . وبهذا يمكن إيجاد العنصر البشري الذي تتحقق فيه صفة الصدق والأمانة إلى جانب الخبرة والكفاءة امتثالاً لقوله تعالى: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) [سورة القصص: الآية ٢٦] .

جاء في تفسير الطبري: (القوي الأمين هو خير من تستأجره للرعي ، القوي على حفظ ماشيتك والقيام عليها في إصلاحها صلاح الأمين الذي لا تخاف خيانته فيما تأمنه عليه) .

وبعد إعداد العنصر البشرى روحيا وفنيا، يجب توفير فرص العمل وفرضه على كل قادر. فالإسلام يحث الأفراد على اكتساب الرزق عن طريق العمل والسبيل الحقيقي للتنمية لا يكون إلا بتعبئة الطاقات البشرية ودفعها في مجالات الإنتاج المختلفة كدفعها لاستصلاح الأراضي الموات الذي تكسبه حق تملكها إذا أصلحها قال رسول الله ه:

"من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها

قال عروة قضى به عمر **ط** في خلافته " والمنهج الإسلامي بتوفير العمل لكل قادر يضمن تشغيل كافة الموارد الإنتاجية للمجتمع كما يعتبر أن توفير الأعمال من واجبات الراعي على رعيته . كما لا يجوز أن يكون موقفه منهم بصفة دائمة مد اليد بمعونة قلت أو كثرت من أموال الصدقات .

فقد روى أنس بن مالك أنه قال: " أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي **ه** يسأله فقال: "ألك في بيتك شيء ؟قال: بلى، جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء قال ائتني بهما قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله **ه** بيده قال: من يشتري هذين فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال: من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً ؟ قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين . فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى اهلك واشتر وصله قدوما فأتني به ففعل. فأخذه رسول الله **ه** فشد فيه عوداً بيده وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوماً فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فقال: اشتر يبعضها طعاماً وببعضها ثوباً ثم قال هذا خير لك من أن تجئ والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع و دم موجع " . وقال **ه**: " ما أكل احد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده " .

ومما سبق يتضح ضرورة توافر فرص العمل للجميع وعدم تعطيل الأيدي العاملة لأن ذلك يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة لبلاد الإسلام.

٣- ضوابط الإنتاج والإنفاق

يعرف الإنتاج في المفهوم الإسلامي بأنه : " استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي أودعها الله تعالى في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبره شرعا " والهدف من الإنتاج هو توفير الحاجات التي تعين المسلم على عبادة الله تعالى . ولقد أقر ابن خلدون بوجوب توفر الغذاء من أجل أن يستمر البقاء وأن الحاجة هي الدافع الأول للإنتاج وأن قدرة الفرد الواحد

لا تمكن من الحصول على الكفاية من الغذاء وبالتالي يجب إن يكون العمل الانسانى منظم تنظيماً اجتماعيا محكما وبصورة يصبح معها الإنتاج كافيا للمجتمع . وكذلك نادي الإسلام بتقسيم العمل ، واعتبر تطور الحاجة تبعا لتطور المجتمع . كما أبرز ذلك ابن خلدون في حديث عن أهمية التطور الفلاح من الريف إلى الحضر .

وأساساً يتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات وفي إطار نظام أولويات شديد الوضوح ودقيق التحديد. ويتدرج هذا النظام بحسب الأهمية من إنتاج وتوزيع واستهلاك الضروريات أي الأشياء التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة ، ولا بد منها لاستقامة مصالح الناس . ثم تأتي مرتبة الحاجيات أي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة ، فهي أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم . ثم أخيراً تأتي المرتبة الثالثة وهي مرتبة التحسينات أي الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف .

ولا تشمل الحاجات الضرورية الجانب المادي فقط من مآكل ومشرب وملبس ومأوي ووسيلة انتقال وخدمات منزلية وتعليمية وصحية وفرص عمل وزواج وإنما أيضاً الجانب المعنوي أو الروحي من مشاركة جماعية وهوية ثقافية وكرامة إنسانية وإحساس بإشاعة الحرية والعدل بين الناس . وهي الضروريات التي أجملت كمقاصد للشريعة الغراء من حفظ للدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض . أي أن المنهج الإسلامي يعطي أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم (الطيبات) التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم . وعليه يهدف هذا المنهج إلي توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي دون تبذير أو مخيلة . قال ه : **(كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة)**

ويتم الإنتاج من خلال استثمار حقيقي يعمل على إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع من ناحية وعلي فهم دقيق لطبيعة النقود أو المال . فالنقود لا تلد في حد ذاتها نقوداً وإنما تنمو بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي . وبتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك ، ومن ثم قام العمل المصرفي الإسلامي في الوقت الراهن علي هذا الأساس، فالمصرف الإسلامي لا يتاجر في النقود أي لا يقوم بالوساطة المالية علي أساس القرض أو الدين أو الائتمان بين المقرضين أي المودعين والمقرضين أي المستهلكين والمنتجين . وإنما كشركة استثمار حقيقي يحكم علاقته بعملائه في جانب الموارد عقد المضاربة والذي يعني : دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه والربح بينهما علي الشرط . أما في حالة الخسارة فتقع بالكامل علي صاحب المال فيخسر المضارب أو العامل في المال جهده وعليه فالمودعين في المصرف الإسلامي هم أصحاب الأموال والمصرف هو المضارب أو العامل فيها . ومن ثم إذا وقعت خسارة دون تعد من المصرف يتحملها المودعون بالكامل. وهذا هو شق المخاطرة الذي يحل للمودعين بمقتضاه الحصول علي نصيب من الربح حسب الاتفاق إذا تحقق .

وفي جانب الاستخدامات يقوم المصرف باستثمار ما لديه من أموال باعتباره شريك مضارب بالعمل بالنسبة لأموال المودعين وبرأسماله بالنسبة لأموال المساهمين وذلك بتقديم هذه الأموال لعملائه المنتجين أو المستثمرين وفقاً لإحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية . وتقوم صيغ توظيف الأموال جميعاً علي أساس تحمل المخاطرة والمشاركة بالتالي في الربح والخسارة فالمال وفقاً لهذه الصيغ لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً ، أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل الخاطرة. ومن ثم لا توجد طبقة تستغل طبقة وإنما الكل يشترك في النشاط الاقتصادي بجهده أو بماله بقدر الاستطاعة وينعم بالتالي بنتائج هذه المشاركة حلالاً طيباً .

أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد وأحداث عملية التنمية كهدف لهذه المنهج هو تكامل وتعاون الدولة أو القطاع الخاص أي الإفراد وفقاً لنظام الأولويات الإسلامي . ويقوم استخدام المال ، أي الموارد وفقا لهذا المنهج علي أساس شامل ومتوازن لا يعرف إهدار الإمكانيات أو تبديد الطاقات .

ويستند هذا الاستخدام إلي دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص أما لكبر حجم التمويل المطلوب لها أو لارتفاع درجة مخاطرها، أو لتدني العائد المتوقع منها أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً . هذا بالإضافة إلي المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر علي قيام بيئة (صحية) محيطة بالعملية الإنتاجية جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ علي حريته وصيانة حقوقه .

كما يستند هذا الاستخدام إلى دور للقطاع الخاص والأفراد ، ويتم ذلك من خلال القيام بمشروعات إنمائية يكون حجمها وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلي أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع وتتمشي مع خصائص الموارد الإنتاجية . ومن ثم يبدأ تيار النمو يسري في القطاعات المتخلفة ويظهر أثر التسرب الإنمائي في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع وينعكس ذلك علي الأداء فيزداد كفاءة ويشجع علي الإنتاجية حتى يصل للتشغيل الكامل والذي يستمر عبر الزمن .

ووفقاً لهذا المنهج واستنادا إلي (فرض الكفاية) وفي إطار نظام الأولويات الإسلامي وفي حدود الاستطاعة البشرية والإمكان المادي يتم القيام بالجهد الإنمائي وعلي أساس من التكامل والتوازن والتدرج يبذل هذا الجهد في كافة القطاعات الاقتصادية والمناطق الإقليمية والريفية والحضرية . وعلى مستوى العلاقات الدولية (منتجات إحلال الواردات

ومنتجات تنمية الصادرات)، ويتم هذا الجهد وفقاً لبرامج إنمائية (تأشيرية) ومترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة علي التنفيذ .

ويتولد النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا المنهج على الحض على الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري) علي أساس أن الإنفاق هو في حقيقة الأمر الناتج الكلي وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق وبالتالي لا يتولد إنتاج . ومن ثم لا تقوم أصلاً دورة النشاط الاقتصادي . فالحض على الإنفاق بمكوناته وضوابطه، هو حض علي الإنتاج والكسب أي دفع العجلة باتجاه عمارة الأرض .

٤- ضوابط السوق :

ويقوم النشاط الاقتصادي الذي يحرك التنمية من خلال السوق الإسلامية والتي تقوم علي أساس آليات (المنافسة الصافية) التي تدفع عملياً إلي (العدل) في التعامل ومن ثم إلي زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة وفي جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح والرقابة والتوجيه. والتي تتحقق بتفاعل قوي السوق (العرض والطلب) من خلال ميكانيكية الأسعار مع العمل على إزالة أي شوائب تؤثر على حركة العرض والطلب كالاحتكار والغش والفساد المالى وغير ذلك .

ولقد اختلف الفقهاء في مسالة التسعير ولكن المجيزين استدلوا لقول عمر **ط** في رواية للإمام مالك : " أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبى بلتعة وهو يبيع زبيبا له في السوق ، فقال له عمر : إما أن تزيد في السعر وإما أن ترقع من سوقنا " .

كما يجب أن يتعلم المتعاملين في السوق أحكام المعاملات الشرعية فقد روى عن عمر **ط** قال : " لا يبيع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين) ، وتقوم السوق على معايير القيمة العادلة ، والصدق قال **ه** : "التاجر

الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء يوم القيامة " ، فهذه السوق لا تعرف التطفيف ولا البخس.

(وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) [سورة المطففين: الآية ١: ٣] .

ولا الاحتكار قال ه : "لا يحتكر إلا خاطئ " (٢٧) ولا يوجد ربا في المعاملات المالية .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [سورة البقرة: الآية ٢٧٨] .

كذلك إن الاختلاف بين أجزاء الأرض يستوجب التبادل التجاري .

قال تعالى :

(وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [سورة الرعد: الآية ٤] .

قال ه: " من جلب سلعة إلى مصر من الأمصار وباعها بسعر يومه فله أجر شهيد " . ولكن التبادل يجب أن يكون متكافئا بين الدول دون مظاهر للتبعية ودون إهدار للموارد .

٥- ضوابط التوزيع :

ويتم توزيع الناتج وفقاً لمعاير توزيع (عادلة) ، تناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود . ومن هذه المعايير : (الأجر) لمن يعمل أجيرا ، و(الضمان) أي المخاطرة ربحاً كانت أم خسارة للمال ولمن يعمل بالخاطرة (المضارب) ثم (الحاجة) لغير القادرين –جزئاً أو كلياً. فبالنسبة لهؤلاء توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع في التوزيع و(إعادة) التوزيع وفقاً لمعيار الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين . فالتوزيع أحد ركائز التنمية في الإسلام.

وكذلك يتم التوزيع في صورة الصدقات المفروضة ، وعلي رأسها الزكاة والصدقات التطوعية والكافرات وغيرها من النفقات ، تحقيقاً لعدالة التصرف في المال وإقامة للتكافل الاجتماعي وضماناً لأكفأ استخدام ممكن للمال .

(آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) [سورة الحديد: الآية ٧] .

(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[سورة التوبة: الآية ١٠٣] .

وفي حديث : "أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد علي فقرائهم"

"ما نقص مال من صدقة "

ومن ناحية المصارف تعمل الزكاة علي إعادة توزيع الدخل فيكون التوزيع في صالح الطبقات الفقيرة مما يساعد علي زيادة اشتراكهم في الإنتاج من ناحية وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي من ناحية أخري ، ومن ثم يساهم في زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي ، كما أنها تعمل من حيث مصارفها علي الحض أيضاً علي الاستثمار والإنتاج ، وفي ذلك يقرر الفقهاء بالإجماع "بان القادر علي الكسب بحرفته أيا كانت إنما يعطي القدر الذي يمكنه من مواصلة الكسب " .

وعن عمر **ط** أنه كان يقول لعماله: " إذا أعطيتم فأغنوا " . كما أن الزكاة لا تعطى للقادر بجهده وماله- علي العمل والكسب. وفي ذلك يقول الرسول ٥:

" لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي " .

١- تختلف رؤية الإسلام لمشكلة التنمية الاقتصادية عن رؤية الفكر الرأسمالي فالإسلام يرى أن المشكلة لا تتمثل في نقص الموارد أو بخل الطبيعة كما يرى الفكر الرأسمالي ، لأن الله قد سخر الموارد الكافية للإنسان ولكن المشكلة تكمن في ظلم الإنسان لنفسه وكفرانه بالنعمة الإلهية من خلال سوء التوزيع وإهمال استثمار الطبيعة .

٢- فشل الفكر الرأسمالي في إيجاد حل لمشكلة التنمية الاقتصادية يؤكد قصور رؤيته لمشكلة التنمية الاقتصادية نفسها .

٣- الضوابط الشرعية التي وضعها الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد لعلاج مشكلة التنمية في الدول المتقدمة والنامية معاً .

٤-الاهتمام بعلاج مشكلة التنمية الاقتصادية من منظور الاسلامى من قبل الدول الإسلامية كافة والتبشير بأنه العلاج الناجع لحل كافة مشاكل التنمية في دول العالم سواء كانت هذه الدول غنية أم فقيرة متقدمة أم متخلفة .

٥-الاهتمام بالبحث في مجال الاقتصاد الإسلامى بإقامة المراكز والمؤتمرات والندوات .

٦- الاهتمام بالدراسات المقابلة في مجال العلوم بين الفكر الاسلامى والرأسمالي لإبراز أحقية الإسلام في قيادة المجتمع وحل مشاكله التي من أسبابها سلبيات الفكر الرأسمالي .

الفصــل الثــامن
التنميـة المستدامة

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر **وهذه المراحل هي:**

١. التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات[١]، ويعتبر نموذج وولت رستو ***W.Rostow*** المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها

(١) Nohlen and Nuschler, ١٩٨٢, P.٤٨.

في هذه المرحلة[١].

٢. التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل ابعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها[٢]. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز ***Seers*** الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ***Inequality***، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو ***Todaro***، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات ***Self-esteem*** وحرية الاختيار ***To be able to choose***[٣].

٣. التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية الشاملة / المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان[٤]، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من

---

(١) الحداد، ١٩٩٣م، ص٣٦.
(٢) Nohlen and Nuschler, ١٩٨٢, P.٥٥.
(٣) غنيم، ١٩٩٩م، ص٢٦، ص٥٥.
(٤) زكي، ١٩٨٤م، ص٤٣٥.

المجتمعات ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

٤. التنمية المستديمة ***Sustainable Development***:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ***Our Common Future*** ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧م(١).

انتشر مفهوم التنمية المستديمة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداماً صحيحاً، لذلك **جاءت هذه الدراسة النظرية في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية**:

- ماذا يقصد بالتنمية المستديمة؟
- لماذا ظهر هذا المفهوم؟
- ما الفلسفة التنموية الكامنة خلف هذا المفهوم؟
- ما محتوى هذا النوع من التنمية وما المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اشتملت الدراسة على الخطوات البحثية الآتية:

---

(١) يعرف هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند ***Brundtland Report*** نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير تم ترجمته إلى العربية ونشر في العدد ١٤٢ من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت.

التنمية المستديمة/ الأصل والمعنى اللغوي.

- التنمية المستديمة/ المفهوم العلمي.
- البيئة وإشكاليه الثقافة الاقتصادية السائدة.
- أبعاد عملية التنمية المستديمة.
- مبادئ التنمية المستديمة.
- نتائج وتوصيات.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى، وفي سبيل ذلك استعانت الدراسة بالعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة ومن مصادر ومراجع مكتبية مختلفة ومواقع إلكترونية عديدة على شبكة الإنترنت، وقد حاول الباحث من هذه المصادر والمراجع تحليل الأفكار ومن ثم ربطها مع بعضها بعضاً بصورة علمية منطقية تساعد في الوصول إلى خلاصات ونتائج تفتح الباب أمام دراسات وبحوث متخصصة أخرى في المجال نفسه.

الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي أهمها:

١ـ دراسة الخولي: الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة

وهذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل قدمت عام ٢٠٠٠م لمؤتمر الإدارة البيئية في الوطن العربي المنعقد في الرباط في الفترة ١٩ـ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٠م، وبحثت الدراسة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح استراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك غياباً لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق

استراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

٢ـ دراسة كودفين *Goodwen*.

Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development

نشرت هذه الدراسة جامعةُ تفتس Tufts University عام ٢٠٠٣م، وعالجت الدراسة بشكل تفصيلي مصطلح رأس المال بمفهومه التقليدي وبمفهومه المستدام وقسمت الدراسة رأس المال لأغراض التنمية المستديمة إلى خمسة أنواع، باعتبار مخزون رأس المال هو الأرضية الصلبة التي تستند إليها عملية التنمية المستديمة وبينت الدراسة أهمية تلك الأنواع ودورها في التنمية.

٣ـ دراسة غنايم: دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي

نشر هذه الدراسة معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) في القدس عام ٢٠٠١م وركزت الدراسة على دمج البعد البيئي في عملية التخطيط الإنمائي عبر محاور الاقتصاد البيئي والاقتصاد التقليدي، النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، وقد حددت الدراسة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتطبيق التنمية المستديمة وقدّمت أنموذجاً لكيفية أخذ البعد البيئي في عملية التخطيط الاقتصادي.

٤ـ دراسة النيش: الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.

نشر هذه الدراسة المعهد العربي للتخطيط في الكويت عام ٢٠٠١م، وهدفت الدراسة إلى إبراز سبل التوفيق بين الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة وذلك من أجل التخفيف من حدة المشكلات البيئية الناجمة عن الاستهلاك المتسارع لمصادر الطاقة وبالذات الأحفوري منها، وفي سبيل ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستعانة بطاقات بديلة مختلفة.

٥- دراسة مهران:

العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة / دولة الكويت – حالة تطبيقية، هذه ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة المنعقد في القاهرة في الفترة ١٩-٢١ شباط ٢٠٠١م وهدفت الدراسة إلى تحديد عناصر التنمية العمرانية المتواصلة وكيفية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية باستخدام هذه العناصر لتحقيق منظومة عمرانية متوازنة وظيفياً وجمالياً، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق تنمية عمرانية متواصلة يتطلب بشكل أساسي استخدام تقنيات حديثة في هذا المجال، التي من أهمها تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

١- التنمية المستديمة/ الأصل والمعنى اللغوي:

يعود أصل مصطلح الاستدامة ***Sustainable*** إلى علم الايكولوجي ***Ecology*** حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد ***Economy*** وعلم الايكولوجي ***Ecology*** على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي حيث يبدأ كل منهما بالجذر ***Eco***، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح ***Ecology*** هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح ***Economy*** فيعني إدارة مكونات البيت[١]. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

---

(١) Schely and laur, ١٩٩٧, P.١

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه[١].

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعض الدارسين قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي ***Sustainable Development***[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم المفعول) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالين، واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئاً جديداً في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية – التي تعكس البحث عن الأفضل – هي عملية مستمرة بطبيعتها، على صعيد آخر فإن واضعي مصطلح Sustainable Development قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية[٣]. وبالتالي لا بد من قوى

---

(١) لسان العرب، ١٩٧٢م، ص٢١٣.

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة – دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة القاهرة، ١٣- ٢٠٠١/٢/١٥م. علي مهران هشام، العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة-دولة الكويت حالة تطبيقية، ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، ١٣-٢٠٠١/٢/١٥م. أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، ١٩-٢١ أكتوبر، ٢٠٠٠م. أحمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، ١٩-٢١ أكتوبر، ٢٠٠٠م.

(٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م.

دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

٢. التنمية المستديمة / المفهوم العلمي:

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فهناك أكثر من ٦٠ تعريفاً لهذا النوع من التنمية[١]، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" [٢]. وعرّف قاموس ويبستر ***Webster*** هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً[٣]. وعرفها وليم رولكز هاوس ***W.Ruckelshaus*** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[٤].

---

(١) Kozlowski and Hill, ١٩٩٨, P.٦.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٨٣.

(٣) Geis and Kutzmark, ١٩٩٧, P.٢.

(٤) Church, ١٩٩١, P.٣.

وفـي ظـل تلـك التعريفـات يمكـن القـول إن التنميـة المسـتديمة تسـعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي فـي معناهـا العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقـة عقلانيـة بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات فـي حالـة المـوارد غيـر المتجـددة ويجـب أن يكـون هـذا الاسـتغلال بطـرق وأساليب لا تفضـي إلى إنتاج نفايـات بكميـات تعجـز البيئـة عـن امتصاصـها وتحويلها وتمثيلها، علـى اعتبـار أن مستقبل السكان وأمنهم فـي أي منطقـة في العالم مرهون بمدى صـحة البيئـة التـي يعيشـون فيهـا وهنـا تبـرز أهميـة التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنـة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئـة، وفـي هـذا الصدد فإن أحد أهم إنجـازات مـؤتمر عـام ١٩٩٤م للسكان والتنميـة يتمثـل في توسيع مفهـوم التنميـة مـن مجالـه الاقتصـادي الضـيق إلـى مفهـوم واسـع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل[1].

واللافت للنظر أن الكثيـر مـن النـاس بمـن فيـهم بعـض المتخصصـين والباحثين يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئيـة الكثيـرة والخطيـرة التـي بـدأ العـالم يواجههـا نتيجـة سياسـات واسـتراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلـى حـد مـا صـحيح ويشـكل جـزءاً مـن مفهـوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كـاملاً فالأوضـاع البيئيـة فـي أي منطقة ليست فقط نتـائج ولا يمكـن التعامـل معهـا كـذلك بمعـزل عـن أسبابها الاقتصـادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلـة بمـا تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحـاء العـالم عـن خلـل كبيـر فـي السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصـادية والاجتماعيـة والعمرانيـة ودون اسـتثناء، وأصـبحت هـذه المشـكلات البيئيـة أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما

(١) Samha, ١٩٩٧, p.٢٨١.

تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة[١]، وبالتالي فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية ***Development Circumstances***، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني ***Rational Utilization***[٢] يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية للمنطقة المستهدفة بالتنمية، لان هذه المعرفة هي التي يجب أن تقرر خصائص عملية التنمية من خلال أبعادها الرئيسة الأربعة وهي[٣]:

- مكان التنمية ***Territorial***.
- كم التنمية ***Quantitative***.
- نوع التنمية ***Qualitative***.
- مدة التنمية ***Temporal***.

وفي نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم فإن هذه الأبعاد يقررها صناع القرار من سياسيين وإداريين، بغض النظر عن خصائص البيئة الجغرافية في أغلب الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها. والاستغلال العقلاني للموارد يعتمد بشكل رئيس ليس فقط على

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٢٩، ص٨٤.

(٢) يستخدم كثير من الباحثين مصطلح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونفضل هنا مصطلح الاستغلال العقلاني على اعتبار أن الاستخدام الأمثل هو مفهوم نسبي، فما هو أمثل في منطقة قد لا يكون كذلك في منطقة أخرى، بينما الاستغلال العقلاني يعني أن استغلال الموارد يخضع لظروف ومعطيات الواقع ومنطقه ويسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة.

(٣) Kozlowski and Hill ١٩٩٨. P.١١.

الخصائص الجغرافية لبيئة المنطقة المستهدفة بالتنمية وإنما أيضا على ظروف التنمية الأخرى **وهي**(١):

- الوضع الاقتصادي القائم ***State of economy***.
- المستوى التكنولوجي السائد ***Technology***.
- تركيب وتنظيم المجتمع ***Organization of the community***.
- القيم والعادات والتقاليد السائدة ***Human values of the community***.
- الطاقة الفكرية في المجتمع ***Intellectual capacity***.
- البيئة السياسية ***Political environment***.

وفي ضوء ما سبق فإن اقتصار بعض الباحثين على الجوانب البيئية عند مناقشة مفهوم التنمية المستديمة يعتبر اختزالاً مشوهاً لهذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم(٢).

٣. البيئة وإشكالية الثقافة الاقتصادية السائدة:

تميزت الثقافة الاقتصادية التي سادت في دول العالم بشقيه النامي والصناعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمجموعة من القيم والقناعات التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه الدول .

ومن هذه القيم على سبيل المثال لا الحصر:

أ- الاعتقاد بأن الموارد موجودة بشكل غير محدود في الطبيعة: وأصحاب هذا الاعتقاد يقولون بأنه يمكن استغلال الموارد في إنتاج البضائع والسلع المختلفة، وقد تعامل أصحاب هذا الاعتقاد مع قسم كبير وهام من

---

(١) Kozlowski and Hill, ١٩٩٨, P.١٦-١٧ .

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٢٨-٢٩.

الموارد على أنها بضائع حرة ***Free goods*** أي ليس لها قيمة أو أن قيمتها صفر الأمر الذي شجع على استغلال هذه الموارد وإهدارها أكثر وأكثر [١].

ب- الاعتقاد بأن ليس هناك حدود للنمو الاقتصادي: ومعروف أن اقتصاد السوق الحر لا يأخذ بعين الاعتبار ذلك ويؤمن أصحاب هذا الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية[٢].

ج- الاعتقاد بأنه الأكثر هو الأفضل ***More is better:*** ويبدو هذا في سلوك كثير من الشركات والدول على حد سواء، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي أو أرباح عالية يعني في نظر الكثيرين أن الأوضاع على ما يرام، وهذا غالباً ليس صحيحاً بدليل ما يشهده العالم اليوم من مشكلات بيئية تجمعت بفعل هذه القناعات، ولأن الكم لا يعكس بالضرورة الكيف والنوعية، فكثير من الدول تحقق سنوياً معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لكن هذه الدول ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة مثل، الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية والإقليمية داخل هذه الدول، العجز في الميزان التجاري الفقر والبطالة... الخ[٣].

الاعتقاد أن العملية الصناعية هي عملية خطية تبدأ عند نقطة وتنتهي عند أخرى، وهذا الاعتقاد لا يأخذ بعين الاعتبار المضاعفات الدائرية للعملية الصناعية لذلك فإننا نندهش عندما ينجم عن نشاطاتنا الصناعية نتائج وآثار بيئية واجتماعية خطيرة، فالإنتاج الذي تنتجه الشركات بعشرات الملايين من الدولارات سيكلفنا لاحقاً مئات الملايين من الدولارات للتخلص من آثاره البيئية ومعالجة آثاره الاجتماعية[٤].

---

(١) Kozlowski and Hill, ١٩٩٨, P.٥.
(٢) Kozlowski and Hill ١٩٩٨, P.٦.
(٣) Northwest Report, ١٩٩٦, P.٥.
(٤) Schley and Laur, ١٩٩٧, P.٦.

الاعتقاد بان النظام الاقتصادي هو نظام مغلق ومتكامل وقائم بذاته وأصحاب هذا الاعتقاد تناسوا بأن العوائد الاقتصادية المختلفة هي حصيلة استغلال الموارد الطبيعية، ويتجاهل هؤلاء أيضا التكلفة الاجتماعية والبيئية التي تنجم عن النشاطات الاقتصادية المختلفة للإنسان لأنها لا تظهر في قوائم الموازنات العامة للشركات والدول، ولو أخذت هذه التكلفة بالحسبان لتبين أن كثيراً من هذه الشركات سيخرج خاسراً رغم أنه يظهر في قوائم الموازنات رابحاً[١].

إن مثل هذه القيم التي شكلت النسيج الأساسي للثقافة الاقتصادية في القرن العشرين تذكرنا بمقولة دوجلاس موسشيت ***D.Muschett*** التي يقول فيها بأن الدول الصناعية الغنية لا تعرف شيئاً عن الاستدامة في الوقت الذي لا تعرف فيه غالبية دول العالم الأخرى شيئاً عن التنمية[٢].

٤. أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد كما يتضح من الأشكال ذوات الأرقام ١، ٢، ٣.

لذلك تنطوي التنمية المستديمة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند واقع مخزون راس المال الذي يديمها وتعتمد عليه، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية.

---

(١) Schley and Laur, ١٩٩٧. P.٦.

(٢) موسشيت، ١٩٩٧م، ص١٢.

ولغايات التنمية المستديمة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد ***Material – intensive*** إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات ***Information – intensive*** وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي ***Produced Capital*** ***إلى*** الاعتماد على رأس المال البشري ***HumanCapital*** ورأس المال الاجتماعي ***Social Capital*** وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة بالإنتاج***Production*** والتوزيع ***Distribution*** والاستهلاك ***Consumption*** لا بد أن يضاف لها عملية رابعة هي صيانة الموارد ***Resource Maintenance***[١].

وفكرة التنمية المستديمة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل ***Optimal Growth*** يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان وبالتالي إذا كان تحويل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستديمة، يساعد هذا السيناريو في قياس مدى استدامة التنمية على اعتبار أن العلاقة بين السكان والاستهلاك تحدد من خلال العلاقة التالية[٢]:

١) استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:

يعتبر أسلوب ***approach Systems*** شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي

---

(١) Goodwin, ٢٠٠٣, P.١

(٢)Tinder, ٢٠٠٠, p.٢.

مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالي على النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.[١]

ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

٢) **المشاركة الشعبية:**

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل ***Development from below*** ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل– تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، **ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية**[٢]:

---

(١)ernke and others, ١٩٩٨, P.٥.
(٢) Bernke and others, ١٩٩٨, P.١-٢.

تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة وستكون النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

أ- الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو إلقائها في المحيط والأنهار أو تصديرها، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك عقلنة استخدام الموارد وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان خصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة.

ب- يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون ***Chlorofluorocarbons*** المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

ج- الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضاً من تلوث الهواء.

٣. معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
٤. الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخص منها وإعادة تمثيلها.
٥. الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
٦. التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
٧. استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.
٨. إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
٩. المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانياً وطبقياً.

النتائج والتوصيات:

مما سبق يتبين أن التنمية المستديمة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية (جدول رقم ١).

إن تطبيق فلسفة التنمية المستديمة يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة **هي:** المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

إن تطبيق أسلوب التنمية المستديمة يتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي... التي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً بشكل مستمر، وبالتالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات وهذا هو دور التنمية المستديمة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

تتعامل التنمية المستديمة مع إجراءات المحافظة على البيئة وعملية النمو الاقتصادي على أنهما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي فهي تركز على الجانب النوعي للحياة ولكنها أيضاً لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها رغم أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية وبالتالي فإذا كان النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث بدون تنمية، فإن التنمية يمكن أن تحصل بدون نمو وذلك من خلال التركيز على نوعية التغيير وليس على جانبه الكمي، وهكذا نرى أن التنمية المستديمة من خلال مفهومها العالمي هذا تبدو عملية أكثر عقلانية وأكثر إنسانية في الحاضر والمستقبل.

الفصل التاسع
الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها ، تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية ، و اذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير يعض الاسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الاساسية للفساد .

عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) **فوضعت الصيغة التالية :**

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد إلاّ وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وأن لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة .

فالاثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها ، فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي

يتزايد الاستثمارمما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه ان يزيد تلك التدفقات ، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي (مثلاً) بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها في متن هذا البحث ، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ أن هروب مبلغ ١٨٤ مليون دينار (مثلا") من الانفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي ٨٠٢.٢٩٣ مليون دولار . وأن جزءًا من هذا المبلغ والمقدر بحوالي ٢.٢٩٣ مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للآستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نيتجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد .

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول ، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعدًا دولياً ، وأصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية ، كقضيتي التنافس وسياسة الاستثمار واضيفت اليهما مؤخرًا الفساد . ورغم أن الفساد ليس قضية جديدة ، إلا أن بروزها كقضية عالمية جاء مؤخرًا . فمع نهاية الحرب الباردة اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما ، وبرز الفساد مهددًا بابطاء هذا الاتجاه أو تقويضه. حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين ، مما يشكل حافزًا للتعلق

بأهداب السلطة ويجعلهم يدفعون بلدانهم إلى أعماق أشد غورًا في القلاقل السياسية والاقتصادية ، كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والاصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة .

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال .

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص ، فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد اعتمادًا على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين ، وعلى استعداد الافراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع او تجنب التكاليف . والرشوة ماهي الا صورة من صور الفساد، فما هو الفساد اذن ؟

مفاهيم الفساد في القرآن الكريم

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في خمسين آية ، كما وردت امثال ذلك العدد من الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة ، كالغش والتبذير والاسراف والربا والاكتناز ، وأكل السحت، وغيرها من المفاهيم التي تسبب اثارا سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده ، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله .(ڀ ڀ ٺ ٺ ڀ ڀ)[سورة النمل: الآية ١٤]

كما تعرض القرآن إلى مسألة النزاهة والحكم من خلال إقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين . ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد ، وإنما وضع حلولا لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى .

وهكذا نجد أن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الأول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي ادراجه أو إستبعاده من مفهوم الفساد .

الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر ، وكذا القوانين والاعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى .

وعلى أية حال ، يمكن أن نتبنى تعريفا أو نميل إلى تعريف معين ، ولكن نفضل أن تعتمد تعريفا يتوافق مع مجريات البحث فنكون قد أضفنا إلى السواد نخلة ، كما يقول المثل العربي، ومن خلال البعد الاقتصادي لهذا المفهوم يمكن تعريف الفساد بأنه، ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الاعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الاداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة .

أشكال الفساد

يتخذ الفساد اشكالا متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية . ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الاموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر . وقد نحتاج إلى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لإستعراض أثر بعض اشكال الفساد على التنمية الاقتصادية .

آثار الفساد على النمو الاقتصادي:

يقر اقتصاديو التنمية بأن السياسات والمؤسسات الحكومية توثر على النمو وحجتهم في ذلك أن مستويات مرتفعة من الاجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون ، كما أن المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الإنمائية الاقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الانتاجية

الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع وأضعاف انضباط السوق . إن أدبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلاَّ قليلا ، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع إلى ممارسة الأنشطة غير المشروع . فبدلا من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة ، يمكن اعتبار الاخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والأفراد والشركات بمصالحهم الذاتية . والمسألة المحورية هي ما إذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوانين غير الفعالة أو مصدرا لعدم الفعالية ذاتها ، وتشير الدراسات الاحصائية التي تستخدم بيانات أعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة ، إلى أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجابا على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

وتبين دراسات أخرى أن الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه ، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح، إذ أن فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي أضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني إنخفاض فرص تحقيق الريع . ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء . ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمناً بأن الفساد لم يصل إلى حد تقويض الثوابت

الإقتصادية وأن تأثيره لا يزال ضعيفاً ، بيد أن النمو قد يكون سببا للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، إذ يعمل النمو على

زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على اجازات استيراد المواد الأولية أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية أو الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ، فإن احتاج صاحب المشروع الخاص إلى تمويل أو الحصول على اجازة استيراد أو غير ذلك فما عليه إلاَّ أن يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة وإلاَّ بقي مشروعه متعثرا لا يقوى على العمل بصورة صحيحة. ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال إلاَّ أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو . وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى أن بيوت الأعمال الأصغر حجما تجد الفساد المنهجي مكلفا بوجه خاص وأن الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات إلى القطاع غير الرسمي وأن من الأقل احتمالا نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من تكلفة مشاريع الأشغال العامة وتقلل من جودتها .

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة اعدها شانغ جين وي ***Shang-Jin Wei*** في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" ، استخدم فيها أمثلة من البلدان الاسيوية **لتوضيح تلك الاثار إستعرضها بما يلي :**

الآثــار علــى الاســتثمار المحلــي : هنــاك بعـض الأدلـة الاحصـائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنـه فـي حالـة اجـراء انحـدار لنسـبة اجمـالي الاسـتثمار / النـاتج المحلـي الاجمـالي خـلال الفتـرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ علـى ثابـت ومؤشـر الفسـاد ، فـان النقطـة المقدرة للميل هي ٠.٠١٢ . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينـة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطـة المقدرة ودرجات الفسـاد حرفيـا وفـق الجـدول أدنـاه الـذي يبـين ادنـى درجـة للفسـاد لـدى سـنغافورة مقدارها درجة حسب مؤشر التجارة الدولية ***Business International Index*** (BI) ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (٦.٥) درجـة . فـاذا اسـتطاعت الفليبـين ان تخفـض مسـتوى الفسـاد إلـى مسـتوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمـالي الاستثمار / النـاتج المحلـي الاجمـالي بمعدل ٦.٦ نقطة مئوية أي : ٠.٠٦٦ = ((٠.٠١٢ (١ – ٦.٥٠)) . وهذه تعتبر زيـادة كبيرة في الاستثمارات .

١- **الآثارعلى الاستثمار الاجنبي المباشر:** في دراسة مجموعة من بيانـات الاستثمار الاجنبـي المباشـر لأربعـة عشـر بلـدأ مصـدرا إلـى (٤١) بلـدا مضـيفا قـام بهـا وي Shang-Jin Wet فـي التسـعينات ، وجـد أدلــة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الاجنبيـة . فإذا أرادت الهند مثلا تخفيض مستوى الفساد لديها من (٥.٧٥) درجـة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة ، فإن أثر ذلـك علـى جذب الاستثمارات الاجنبية سيكون مساويا لتخفيض نسبة الضريبة علـى الشركات بنسبة ٢٢% . ان الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعـرض حـوافز ضـريبية لإغـراء الشـركات المتعديـة الجنسـية ، فالصـين مـثلا وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلـى ثـلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة وإذا كان هذا الإجراء يـأتي للتخفيـف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، فهذا

٢-يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين . إن البلدان الأسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها .

٣-**الآثار على النمو الاقتصادي :** إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضا للنمو الاقتصادي ، ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلا بنغلاديش ، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (٧) إلى مستوى الفساد في سنغافورة، فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى ١.٨٪ عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة ١٩٦٠- ١٩٨٥ بـ ٤% سنويا). أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من ٥٠%.

٤-**الآثار على حجم وتكوين الانفاق وتكوين الانفاق الحكومي :** أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi ١٩٧٧) **وتوصلا إلى النتائج التالية:**

أ- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي .

ب- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديدة .

ت- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى ، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع .

ث- يقلل الفساد من انتاجية الاستثمارت العامة والبنية التحتية للبلد.

ج- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .

وقد أيد ماورد ذلك إذ وجد ان الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيدا عن الصحة والتعليم اللتان يفترض أنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى . كما وجد تانزي – دافودي أن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

٥-**التحيز الحضري والفقر :** إن الرغبة في الحصول على رشاوي يشوه التصرف بطرق مختلفة ، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية وإن كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة . فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالبا ما تنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية غالبيتها وتكون عقودها غالبا على حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية ، والمعروف أن سكان الريف عادة أقل دخلا من نظرائهم سكان المدن ، وأن الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيدا عن الريف قد يزيد من سوء توزيع الدخل . كما يؤدي الفساد تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز – أكرمان ١٩٧٧، حيث أن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام ، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد:

أ-سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية .

ب- الاستثمار في البينة الاساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.

ج- قد يواجه الفقراء ضرائب اعلى أو اقل من الخدمات .

ء - الفقراء محرومين من بيع ما لديهم من منتجات زراعية وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الأهلية صغيرة الحجم ، إضافة إلى تقليل فرص التعليم للفقراء .

أبعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية

تم التطرق في الصفحات السابقة إلى الآثار الاقتصادية للفساد وما يترتب عليه من عرقلة لعملة التنمية ، وهنا اقتضت الضرورة إلى التطرق إلى أبعاد الفساد المختلفة ، ولعل من الأبعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبيض الأموال، وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر امكانياته المادية والبشرية ، ففي تقرير لمجلة "الأهرام الاقتصادي" ذكر أن التهرب الضريبي في مصر يتراوح بين ٢٢-٨٠ مليارا من الجنيهات سنويا ،إضافة إلى ذلك فان هناك تصريحات رسمية ذهبت إلى أن ٧٥% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب الذي أصبح سلوكا عاما بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ، وعبث القانون وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة، أما في لبنان ، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقا لدراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي إلى ٧٠% من اجمالي المكلفين ، وفي أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي ١٠% من الناتج القومي ، وفي الاتحاد الاوربي ١٦% ، وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية ان ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ اوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع عل رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك ، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام ٢٠٠٨ على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير وقدرت الدراسة أنه مابين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي ١٠٠ مليار دينار جزائري أو ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جداً قياساً بالارقام القياسية التي قدرته ما بين ٣.٤ و ٦.٩ مليار دولار خلال تلك الفترة ، يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم . ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل

أسماء تجارية والافراد . كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الايرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول ، وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهريب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استشراء هذا البعد من ابعاد الفساد ، والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية ، حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الاسباب الرئيسية في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول .

أولا: التهرب الضريبي

يعرّف التهرب الضريبي ***Tax Evasion*** بأنه تخلص الافراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها ، وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول ، وتشكل أحد العوائق الاساسية للتنمية الاقتصادية . وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدرا من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها ، وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به إلى حد بعيد ، إذ أن عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه إلى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من الأعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو القاء عبئها على الغير . وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام اساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي ***Tax Avoidance*** الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي ، أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه .

ويتضمن التهرب الضريبي غشا وتحايلا على التشريعات الضريبية ومخالفة الاحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ اليها المكلف للتخلص من الضريبة **وعلى مراحل ثلاث** :

أ- **مرحلة تحديد الوعاء** : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة او تقرير قيمة تقل عن الحقيقة او يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية .

ب- **مرحلة التسديد** : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض امواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .

ت- **مرحلة المساومة** : وفيها يقوم المكلف بمساومة افراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) ، معتمدا على استعداد هؤلاء الافراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة ، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما أنه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية .

علاقة التهرب الضريبي بالفساد

ليس المكلف وحده يبحث عن اسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وإنما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة ، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والاعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية ، وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقضاها الموظفون التي

لا تتلائم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلا عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ، مما يشعرهم بالغبن وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

ثانيا: التهرب الجمركي

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة اخرى من نتائج الفساد وهي تشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة بيد أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيرادا وتصديرا . ولعل من المناسب التطرق إلى علاقة التهرب الجمركي بالفساد ، الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي ، و آثار التهرب الضريبي على الدخل القومي .

الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن إجمال أهم الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

١-انخفاض حجم الايرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤديا إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .

٢-رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتجة التهرب .

٣-اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .

٤-عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ولا يدفعها الأخرون بسبب قدرتهم على التهرب .

٥-الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الامانة واداء الواجب والذي يقدم أجيالا تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين واشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .

٦-التأثير على المنافسة بين المشروعات ، فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة انتاجها بالنسبة لتكلفة انتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وايراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .

٧- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو مايسمى بالاقتصاد الخفي ***underground economy***، إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة .

- أثر التهرب الضريبي على الدخل القومي

يمكن قياس الآثار الاقتصادية للخسارة المالية للدولة الناجمة عن التهرب الضريبي والتهريب بشكل نموذج رياضي بأرقام افتراضي .

لنفترض أن التهرب من دفع الضريبة (من قبل الافراد والشركات) تم تقديره في العراق بحدود ١٨٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ ، مما يعني أن التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالها السلطة المالية ، وعلى افتراض توازن الموازنة أي أن ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الانفاق على السلع والخدمات العامة ، وبالتالي فسيكون الانفاق أقل مما كان ينبغي انفاقه بمقدار ١٨٤ مليون دولار ، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل القومي بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات ، استناداً لنظرية المضاعف والمعجل، **وكما يلي :**

أولاً: أثرالمضاعف

لو لم يكن التهرب قد حصل ، فسيكون لدى الدولة وفرة نقدية قدرها ١٨٤ مليون دولار ، وعند استثمارها ستؤدي إلى خلق دخول متراكمة في كل دورة انفاق لنصل في النهاية إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق تلك الوفرة بعدة مرات. ويمكن تقدير الزيادة في الدخل القومي بالعودة إلى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي

حيث أن K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاستهلاك . فاذا علمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك يبلغ (٠.٧٧) ، **سنحصل على النتائج التالية :**

بمعنى أن استثمار دولار واحد سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً قدره ٤.٣٥ دولار تقريباً، أي يزداد الدخل لأكثر من أربعة مرات عن مبلغ الاستثمار الأولي .

وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار الوفرة النقدية البالغة ١٨٤ مليون دولار ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها ٨٠٠ مليون دولار:

ولتوضيح الآلية التي تتكون فيها هذه الزيادة في الدخل نستعين بالجدول التالي :

الانفاق	المبلغ (بملايين الدولارات)	الدخل
الاستثمار الاولي	١٨٤٠٠٠٠٠٠.٠٠	دخل المرحلة الأولى
استهلاك المرحلة الاولى	١٤١٦٨٠٠٠٠.٠٠	دخل المرحلة الثانية
استهلاك المرحلة الثانية	١٠٩٠٩٣٦٠٠.٠٠	دخل المرحلة الثالثة
استهلاك المرحلة الثالثة	٨٤٠٠٢٠٧٢.٠٠	دخل المرحلة الرابعة
استهلاك المرحلة الرابعة	٦٤٦٨١٥٩٥.٤٤	دخل المرحلة الخامسة
استهلاك المرحلة الخامسة	٤٩٨٠٤٨٢٨.٤٩	دخل المرحلة السادسة

استهلاك المرحلة السادسة	٣٨٣٤٩٧١٧.٩٤	دخل المرحلة السابعة
استهلاك المرحلة السابعة	٢٩٥٢٩٢٨٢.٨١	دخل المرحلة الثامنة
استهلاك المرحلة الثامنة	٢٢٧٣٧٥٤٧.٧٦	دخل المرحلة التاسعة
استهلاك المرحلة التاسعة	١٧٥٠٧٩١١.٧٨	دخل المرحلة العاشرة
استهلاك المرحلة العاشرة	١٣٤٨١٠٩٢.٠٧	دخل المرحلة الحادية عشر
استهلاك المرحلة الحادية عشر	١٠٣٨٠٤٤٠.٨٩	دخل المرحلة الثانية عشر
استهلاك المرحلة الثانية عشر	٧٩٩٢٩٣٩.٤٩	دخل المرحلة الثالثة عشر
استهلاك المرحلة الثالثة عشر	٦١٥٤٥٦٣.٤١	دخل المرحلة الرابعة عشر
استهلاك المرحلة الرابعة عشر	٤٧٣٩٠١٣.٨٢	دخل المرحلة الخامسة عشر
استهلاك المرحلة الخامسة عشر	٣٦٤٩٠٤٠.٦٤	دخل المرحلة السادسة عشر
استهلاك المرحلة السادسة عشر	٢٨٠٩٧٦١.٣٠	دخل المرحلة السابعة عشر
استهلاك المرحلة السابعة عشر	٢١٦٣٥١٦.٢٠	دخل المرحلة الثامنة عشر

دخل المرحلة التاسعة عشر	١٦٦٥٩٠٧.٤٧	استهلاك المرحلة الثامنة عشر
دخل المرحلة العشرون	١٢٨٢٧٤٨.٧٥	استهلاك المرحلة التاسعة عشر
دخل المرحلة الحادية والعشرون	٩٨٧٧١٦.٥٤	استهلاك المرحلة العشرون
دخل المرحلة الثانية والعشرون	٧٦٠٥٤١.٧٤	استهلاك المرحلة الحادية والعشرون
دخل المرحلة الثالثة والعشرون	٥٨٥٦١٧.١٤	استهلاك المرحلة الثانية والعشرون
دخل المرحلة الرابعة والعشرون	٤٥٠٩٢٥.٢٠	استهلاك المرحلة الثالثة والعشرون
دخل المرحلة الخامسة والعشرون	٣٤٧٢١٢.٤٠	استهلاك المرحلة الرابعة والعشرون
دخل المرحلة السادسة والعشرون	٢٦٧٣٥٣.٥٥	استهلاك المرحلة الخامسة والعشرون
دخل المرحلة السابعة والعشرون	٢٠٥٨٦٢.٢٣	استهلاك المرحلة السادسة والعشرون

استهلاك المرحلة السابعة والعشرون	١٥٨٥١٣.٩٢	دخل المرحلة الثامنة والعشرون
استهلاك المرحلة الثامنة والعشرون	١٢٢٠٥٥.٧٢	دخل المرحلة التاسعة والعشرون
استهلاك المرحلة التاسعة والعشرون	٩٣٩٨٢.٩٠	دخل المرحلة الثلاثون
استهلاك المرحلة الثلاثون	٧٢٣٦٦.٨٣	دخل المرحلة الحادية والثلاثون
استهلاك المرحلة الحادية والثلاثون	٥٥٧٢٢.٤٦	دخل المرحلة الثانية والثلاثون
استهلاك المرحلة الثانية والثلاثون	٤٢٩٠٦.٣٠	دخل المرحلة الثالثة والثلاثون
استهلاك المرحلة الثالثة والثلاثون	٣٣٠٣٧.٨٥	دخل المرحلة الرابعة والثلاثون
استهلاك المرحلة الرابعة والثلاثون	٢٥٤٣٩.١٤	دخل المرحلة الخامسة والثلاثون
استهلاك المرحلة الخامسة والثلاثون	١٩٥٨٨.١٤	دخل المرحلة السادسة والثلاثون
استهلاك المرحلة السادسة والثلاثون	١٥٠٨٢.٨٧	دخل المرحلة السابعة والثلاثون
استهلاك المرحلة السابعة والثلاثون	١١٦١٣.٨١	دخل المرحلة الثامنة والثلاثون

استهلاك المرحلة الثامنة والثلاثون	٨٩٤٢.٦٣	دخل المرحلة التاسعة والثلاثون
استهلاك المرحلة التاسعة والثلاثون	٦٨٨٥.٨٣	دخل المرحلة الاربعون
استهلاك المرحلة الاربعون	٥٣٠٢.٠٩	دخل المرحلة الحادية والاربعون
استهلاك المرحلة الحادية والاربعون	٤٠٨٢.٦١	دخل المرحلة الثانية والاربعون
استهلاك المرحلة الثانية والاربعون	٣١٤٣.٦١	دخل المرحلة الثالثة والاربعون
استهلاك المرحلة الثالثة والاربعون	٢٤٢٠.٥٨	دخل المرحلة الرابعة والاربعون
استهلاك المرحلة الرابعة والاربعون	١٨٦٣.٨٤	دخل المرحلة الخامسة والاربعون
استهلاك المرحلة الخامسة والاربعون	١٤٣٥.١٦	دخل المرحلة السادسة والاربعون
استهلاك المرحلة السادسة والاربعون	١١٠٥.٠٧	دخل المرحلة السابعة والاربعون

استهلاك المرحلة السابعة والاربعون	٨٥٠.٩١	دخل المرحلة الثامنة والاربعون
استهلاك المرحلة الثامنة والاربعون	٦٥٥.٢٠	دخل المرحلة التاسعة والاربعون
استهلاك المرحلة التاسعة والاربعون	٥٠٤.٥٠	دخل المرحلة الخمسون
استهلاك المرحلة الخمسون	٣٨٨.٤٧	دخل المرحلة الحادية والخمسون
استهلاك المرحلة الحادية والخمسون	٢٩٩.١٢	دخل المرحلة الثانية والخمسون
استهلاك المرحلة الثانية والخمسون	٢٣٠.٣٢	دخل المرحلة الثالثة والخمسون
استهلاك المرحلة الثالثة والخمسون	١٧٧.٣٥	دخل المرحلة الرابعة والخمسون
استهلاك المرحلة الرابعة والخمسون	١٣٦.٥٦	دخل المرحلة الخامسة والخمسون
استهلاك المرحلة الخامسة والخمسون	١٠٥.١٥	دخل المرحلة السادسة والخمسون

استهلاك المرحلة السادسة والخمسون	٨٠.٩٧	دخل المرحلة السابعة والخمسون
استهلاك المرحلة السابعة والخمسون	٦٢.٣٤	دخل المرحلة الثامنة والخمسون
استهلاك المرحلة الثامنة والخمسون	٤٨.٠٠	دخل المرحلة التاسعة والخمسون
استهلاك المرحلة التاسعة والخمسون	٣٦.٩٦	دخل المرحلة الستون
استهلاك المرحلة الستون	٢٨.٤٦	دخل المرحلة الحادية والستون
استهلاك المرحلة الحادية والستون	٢١.٩٢	دخل المرحلة الثانية والستون
استهلاك المرحلة الثانية والستون	١٦.٨٧	دخل المرحلة الثالثة والستون
استهلاك المرحلة الثالثة والستون	١٢.٩٩	دخل المرحلة الرابعة والستون
استهلاك المرحلة الرابعة والستون	١٠.٠١	دخل المرحلة الخامسة والستون
استهلاك المرحلة الخامسة والستون	٧.٧٠	دخل المرحلة السادسة والستون

استهلاك المرحلة السادسة والستون	٥.٩٣	دخل المرحلة السابعة والستون
استهلاك المرحلة السابعة والستون	٤.٥٧	دخل المرحلة الثامنة والستون
استهلاك المرحلة الثامنة والستون	٣.٥٢	دخل المرحلة التاسعة والستون
استهلاك المرحلة التاسعة والستون	٢.٧١	دخل المرحلة السبعون
استهلاك المرحلة السبعون	٢.٠٩	دخل المرحلة الحادية والسبعون
استهلاك المرحلة الحادية والسبعون	١.٦١	دخل المرحلة الثانية والسبعون
استهلاك المرحلة الثانية والسبعون	١.٢٤	دخل المرحلة الثالثة والسبعون
استهلاك المرحلة الثالثة والسبعون	٠.٩٥	دخل المرحلة الرابعة والسبعون
استهلاك المرحلة الرابعة والسبعون	٠.٧٣	دخل المرحلة الخامسة والسبعون
استهلاك المرحلة الخامسة والسبعون	٠.٥٦	دخل المرحلة السادسة والسبعون

استهلاك المرحلة السادسة والسبعون	٠.٤٣	دخل المرحلة السابعة والسبعون
استهلاك المرحلة السابعة والسبعون	٠.٣٣	دخل المرحلة الثامنة والسبعون
استهلاك المرحلة الثامنة والسبعون	٠.٢٦	دخل المرحلة التاسعة والسبعون
المجموع	٧٩٩٩٩٩٩٩٩.١٤	

تم استخراج قيمة كل عنصر من عناصر عمود المبلغ كما يلي :

قيمة العنصر في الزمن (t) = قيمة العنصر في الزمن $(t-1)$ مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك .

يلاحظ من هذا الجدول أن الانفاق بدأ من مبلغ ١٨٤ مليون دولار والذي تحول بالكامل إلى دخل للمرحلة الأولى . وهذا الدخل تم انفاق جزء منه على الاستهلاك في المرحلة الأولى وفقاً للميل الحدي للاستهلاك الذي قدِّر بـ(٠.٧٧)(***)، أي تم انفاق ٧٧% من ذلك الدخل لأغراض الاستهلاك وتم ادخار المتبقي والذي يمثل ٢٣% . وهذا القدر من الاستهلاك في المرحلة الأولى اصبح دخلاً للمرحلة الثانية ، والدخل الجديد هذا اعيد انفاقه بنفس الطريقة أي انفق منه ٧٧% للاستهلاك في المرحلة الثانية ، والانفاق الاستهلاكي في المرحلة الثانية أصبح دخلاً للمرحلة الثالثة ، وهكذا نجد أن مجموع الدخول التي ولدها الانفاق الاستهلاكي بعد ثمان وسبعين مرحلة للاستهلاك وصل إلى (٧٩٩٩٩٩٩٩٩.١٤) دولاراً وهو قريب جداً من ٨٠٠ مليون دولار المبلغ الذي تم استخراجه رياضياً.

ثانياً :أثرالتداخل بين المضاعف والمعجل

إن تـأثير الاستثمار علـى الـدخل ومضـاعفته لعدة مرات لـيس نهايـة القصة وإنما هناك تأثير آخر يترافق مـع كل انفـاق استهلاكي يؤدي التـي زيادة في الدخل القومي أكبر مما توصلنا إليه ، فالارقـام التـي وردت فـي الجدول السابق تشير إلى أن الزيادة في الدخل القومي انمـا جـاءت حصيلة الزيـادة فـي الاستهلاك فقط ، فنظريـة المضـاعف لـم تلتفت إلـى أثـر تغيـر الاستهلاك على الاستثمار. وفي الواقع أن الزيادةفي الاستهلاك من شـأنها أن تؤدي إلى زيادة فـي الاستثمارات ، حيث أن التغييرات فـي الاستهلاك هـي أساس الوصول إلـى الطلب على السلع والخدمات الوسيطة والسلع الرأسمالية ، والنمـو المتحقق فـي انتـاج السلع الاستهلاكية النهائيـة يـدفع لخلق الحاجة إلى المنتجـات الوسيطة والمعدات – وعن طريق معـاملات العلاقة التكنولوجية في النظام الانتاجي - ، وبهذا يعتبر الطلب علـى السلع الرأسمالية والخدمات والمنتجـات الوسيطة أمـر لابـد منـه ، وهـو طلـب مكتسـب ، إذ أنـه متصـل بالطلـب الاستهلاكي النهـائي ومسـتمد منـه عـن طريق معـامِلات الانتـاج التكنولوجيـة وبهـذا يـزداد الاستثمار فـي السلع الرأسمالية ، وهـذا مـا يطلـق عليـه بالاستثمارات المرغِّبـة أو المولِّـدة ***Induced Investment*** (****) . إن العلاقـة بـين الطلـب النهـائي علـى السـلع الاسـتهلاكية والاسـتثمارات المولِّـدة يطلـق عليهـا بالمعجـل ***Accelerator*** (*****) . وعند اخذ هذا الأثر بنظر الاعتبار سنلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي تزيد عن (٨٠٠) مليون دولار وذلك بتأثير زيـادة حجم الاستثمارات المولِّدة .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام النماذج الرياضية التالية:

حيث أن :

R تمثل نسبة رأس المال للإنتاج *Capital / Output Ratio* .

I تمثل الاستثمارات.

O تمثل انتاج السلع الإستهلاكية .

ويمكن كتابتها بصيغة اخرى :

$$M_t = RO_t$$

$$I_t = M_t - M_{t-١}$$

$$=RO_t - RO_{t-١}$$

$$=R(O_t - O_{t-١})$$

حيث أن :

M تمثل رأس المال اللازم للاستثمار (المكائن والآلات) .

t تمثل عامل الزمن.

O تمثل الانتاج الإستهلاكي النهائي .

ويمكن لنا الآن بيان الزيادة في الدخل القومي نتيجة توفير مبلغ (١٨٤) مليون دولار فيما لو لم يحصل التهرب الضريبي ، وذلك من خلال آثار المضاعف والمعجل ، **وكما موضح في الجدول التالي :**

الآثار المترتبة على الوفرة النقدية من خلال تداخل المضاعف

والمعجل:

(دولار)

الفترة الزمنية t	الاستثمارات الاصلية I*	الاستثمارات المولدة I	الاستهلاك C	الدخل القومي Y
٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
١	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٦١,٦٠٠,٠٠٠	١٤١,٦٨٠,٠٠٠	٣٨٧,٢٨٠,٠٠٠
٢	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٨,٠٥٤,٦٠٩	٢٩٨,٢٠٥,٦٠٠	٥٥٠,٢٦٠,٢٠٩
٣	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٤,٥٦٢,٩٣٩	٤٢٣,٧٠٠,٣٦١	٦٦٢,٢٦٣,٣٠٠
٤	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٧,٤٩٦,٦٨٧	٥٠٩,٩٤٢,٧٤١	٧٣١,٤٣٩,٤٢٨
٥	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,١٥٨,٩٦٥	٥٦٣,٢٠٨,٣٦٠	٧٧٠,٣٦٧,٣٢٤
٦	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٣٢,٣٨٢	٥٩٣,١٨٢,٨٤٠	٧٩٠,٢١٥,٢٢٢
٧	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٦٤٤,٧٣١	٦٠٨,٤٦٥,٧٢١	٧٩٩,١١٠,٤٥٢
٨	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٧٧,٩٦٨	٦١٥,٣١٥,٠٤٨	٨٠٢,٢٩٣,٠١٧
٩	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٦٥,٤٦٧	٦١٧,٧٦٥,٦٢٣	٨٠٢,٨٣١,٠٩٠
١٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠,١٣٨	٦١٨,١٧٩,٩٣٩	٨٠٢,٣٦٠,٠٧٧
١١	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٥٧,٦٨٧-	٦١٧,٨١٧,٢٥٩	٨٠١,٦٥٩,٥٧٢

دليل الجدول :

- إن قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات الاصلية تمثل الوفرة النقدية التي تم تقديرها عن مبالغ التهرب الضريبي فيما لو لم يحصل التهرب .
- إن قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات المولدة تمثل حصيلة : (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن *t*) – (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن *t-١*) × معامل رأس المال ١:٢.٣ .
- إن قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن *t-١*) × الميل الحدي للاستهلاك ٠.٧٧ .
- تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور فؤاد الدهوي خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٧٢ والبالغ (٠.٤٣٣ أي ١:٢.٣).

نلاحظ من الجدول أن الاستثمار الاصلي في الفترة (٠) ولّد دخلاً مقداره ١٨٤ مليون دولار ، وهذا الدخل اعيد استثماره في الفترة (١) فاصبح الدخل المتولد اعلى ،وهكذا يستمر الدخل بالتزايد حتى يصل في

الفتـرة (٧) إلـى ٧٩٩.١١ مليـون دولار وهـو قريـب جداً مـن مبلـغ الزيـادة فـي الـدخل الـذي تـم احتسـابه وهـو(٨٠٠) مليـون دولار . امـا فـي الفترة (٨) سنلاحظ أن الزيادة في الدخل تفوقت بشكل واضح على الزيـادة المحتسبة بموجب نظرية المضـاعف لتصبح (٨٠٢.٢٩٣) مليون دولار ، وبفارق (٢.٢٩٣) مليون دولار .

٨٠٢٢٩٣٠١٧ – ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ =٢٢٩٣٠١٧ دولار

وتعـود هـذه الزيـادة إلـى فعـل آثـار الزيـادة فـي الاسـتهلاك علـى خلـق استثمارات جديدة (الاستثمارات المولدة) .

إذن يمكننا القول بأن هنالك اسلوبين لزيـادة الـدخل القـومي ، الأول يتمثل في تحـويل الـوفرة النقديـة إلـى انفـاق اسـتهلاكي يحكمـه الميـل الحـدي للاسـتهلاك والثـاني يتمثـل فـي تحـويل الـوفرة النقديـة إلـى انفـاق اسـتثماري يحكمـه معامـل رأس المـال ، وبـين هـذا وذاك يمكـن تقريـر معـدل الاسـراع بالتنميـة الاقتصـادية اسـتناداً إلـى اعتمـاد النسـبة الأكبـر مـن أحـد الاسـلوبين علـى أن تكـون النسـبة الأصـغر مـن الأسـلوب الثـاني عنصـراً مكمـلاً كافيـاً فـي العمليـة ، وهـذا الـذي يعتبـر "كافيـاً " يقـرره أصـلاً الحـد الأدنـى مـن المطالـب لضـمان قيـام المضـاعف والمعجـل بـدورهما كـاملاً فـي البرنـامج التنمـوي المرسـوم . ولعـل اعتمـاد اسـلوب ثالـث وهـو المـزج الأمثـل بـين الأسـلوبين سيؤدي إلـى النمـو المتـوازن فـي الاسـتثمار ، ووفقـاً لهـذا الاسـلوب ستضـاف الانتاجيـة المضـافة وبشـكل مسـتمر إلـى الاسـتهلاك ، ويسـتخدم مسـتوى المدخرات الآخذ في الارتفاع بعد ذلك لرفع مستوى التكوين الرأسمالي .

استخدام الوفرة النقدية في الخطة الاقتصادية:

ويمكـن توضـيح الآثـار الاقتصـادية للـوفرة النقديـة المتحققـة مـن خـلال اسـلوب نظـام النمـو المتـوازن فـي الاستثمارباسـتخدام الصـيغة الرياضـية التالية ، ثم نحول تلك الصيغة إلى هيكل خطط اقتصادية مدعمة بالأرقام .

$$Y_t = Y_t + \frac{WY_t}{R} = Y_t(1+\frac{W}{R})$$

$$Y_{t+2} = Y_{t+1} + \frac{WY_{t+1}}{R} = Y_{t+1}(1+\frac{W}{R})$$

$$= Y_{t+1}(1+\frac{W}{R})^2$$

$$\therefore Y_t = Y_t(1+\frac{W}{R})^t$$

حيث أن :

$Y =$ الدخل القومي .

$t =$ عامل الزمن .

$W =$ الميل الحدي للادخار .

$R =$ معامل رأس المال .

ويمكن توضيح آثار الوفرة النقدية السنوية والبالغة (٢.٢٩٣) مليون دولار من خلال تكنيك التخطيط الديناميكي وضمن اطار النمو المتوازن (ليس هناك إعادة استثمار وانما تصنيع مخطط في الخطتين الأولى والثانية وتوسع في الخطة الثالثة). وفي هذه الحالة نقوم باستثمار الوفرة النقدية المتحققة في كل سنة وعلى مدار ثلاث خطط خمسية لنحقق زيادة في الناتج القومي خلال ١٦ سنة بحدود ٥٦ مليون دولار .

٩٢.٩٦٩٦٩٣ – (١٦ × ٢.٢٩٣٠١٧) = ٥٦.٢٨١٤٢١ مليون دولار

والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلياً :آثار الوفرة النقدية السنوية (مليون دولار)

الخطة البديلة	الفترة الزمنية *T*	الوفرة النقدية المستثمرة Y_t	الاستهلاك ٠.٧٧ *(Y)*	المدخرات *W*= ٠.٢٣	الاستثمار *I*	الناتج المضاف *Y*
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
	٠	٢.٢٩٣	١.٧٦٦	٠.٥٢٧	٠.٥٢٧	٠.٢٢٩
الخطة الاولى	١	٤.٨١٥	٣.٧٠٨	١.١٠٨	١.١٠٨	٠.٤٨٢
R= ١: ٢.٣	٢	٧.٥٩٠	٥.٨٤٤	١.٧٤٦	١.٧٤٦	٠.٧٥٩
	٣	١٠.٦٤٢	٨.١٩٤	٢.٤٤٨	٢.٤٤٨	١.٠٦٤
	٤	١٣.٩٩٩	١٠.٧٧٩	٣.٢٢٠	٣.٢٢٠	١.٤٠٠
	٥	١٧.٦٩٢	١٣.٦٢٣	٤.٠٦٩	٤.٠٦٩	١.٧٦٩
	٦	٢١.٧٥٤	١٦.٧٥١	٥.٠٠٣	٥.٠٠٣	٢.١٧٥
الخطة الثانية	٧	٢٦.٢٢٣	٢٠.١٩١	٦.٠٣١	٦.٠٣١	٢.٦٢٢
R= ١: ٢.٣	٨	٣١.١٣٨	٢٣.٩٧٦	٧.١٦٢	٧.١٦٢	٣.١١٤

	٩	٣٦.٥٤٥	٢٨.١٣٩	٨.٤٠٥	٨.٤٠٥	٣.٦٥٤
	١٠	٤٢.٤٩٢	٣٢.٧١٩	٩.٧٧٣	٩.٧٧٣	٤.٢٤٩
	١١	٤٩.٠٣٥	٣٧.٧٥٧	١١.٢٧٨	١١.٢٧٨	٤.٩٠٣
الخطة الثالثة	١٢	٥٦.٢٣١	٤٣.٢٩٨	١٢.٩٣٣	١٢.٩٣٣	٥.٦٢٣
R= ١:٢.٣	١٣	٦٤.١٤٧	٤٩.٣٩٣	١٤.٧٥٤	١٤.٧٥٤	٦.٤١٥
	١٤	٧٢.٨٥٥	٥٦.٠٩٨	١٦.٧٥٧	١٦.٧٥٧	٧.٢٨٥
	١٥	٨٢.٤٣٣	٦٣.٤٧٤	١٨.٩٦٠	١٨.٩٦٠	٨.٢٤٣
	١٦	٩٢.٩٧٠				

دليل الجدول :

- قيمة كل عنصر في العمود (٣) وللزمن t تمثل : الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t- ١) + الناتج المضاف للزمن (t- ١) + الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) ، أي ٢.٢٩٣ مليون دولار
- قيمة كل عنصر في العمود (٤) تمثل: الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) × ٠.٧٧ .
- قيمة كل عنصر في العمودين (٥ ، ٦) = الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) × ٠.٢٣ .

- الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن ١ -t) × الميل الحدي للاستهلاك ٠.٧٧ .
- قيمة كل عنصر في العمود (٧) = قيمة كل عنصر في العمود (٦) في الزمن (t) × ١:٢.٣ .

نخلص مما تقدم أن مبالغ التهرب الضريبي لو تم استثمارها فستؤدي إلى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات ، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي أوضحناها فيما سبق ، **بل يمكن القول أن** تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ أن هروب ١٨٤ مليون دولار من الإنفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي ٨٠٢.٢٩٣ مليون دولار . وأن جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي ٢.٢٩٣ مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للإستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي .

لايمكن ان ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة ، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات أو القوى الدافعة للفساد الاقتصادي

١-للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالابعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة .

٢-التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة إنعدام امكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الأموال .

٣-الآثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فسادا مضاعفا" للأول . فالاثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق أثرا سلبيا مضاعفا يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

١-الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات .

٢-اصلاح الخدمة المدنية والاصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء .

٣-تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية .

٤-استخدام المزادات ، ومخططات العطاءات التنافسية ، والآليات التنظيمية المستندة إلى السوق حيثما أمكن .

٥-تدعيم قوانين تمويل الحملات والاحكام الخاصة بتضارب المصالح.

٦-تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، بما في ذلك وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الأخرى .

٧-حماية أموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الأموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد عن تلك الأموال .

٨-كسب الشركات المتعدية الجنسية إلى صفوف الجهود الاصلاحية من خلال التركيز على تقليص رغباتها في دفع الرشاوي .

إن جميع ماورد أعلاه من إصلاحات لا يتجدي نفعا ان يتم تحويلها إلى خطط تفصيلية لمساعدة حكومات الدول في معالجة الفساد وحسب ظروف كل بلد ودرجة تأثره بالمشكلة ، وعلى أساس ذلك تقدم المنظمات الدولية مساعداتها الفنية والمالية في هذا المجال.

الفصل العاشر

نحو مشاركة عربية فاعلة في مجتمع عالمي للمعلومات "رؤية للقطاع الخاص العربي"

١. إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الغرض الرئيسي من وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه كافة أعضاؤه بفرص متساوية تتيح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

٢.من الهام النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها. فإذا أخذنا في الاعتبار العلاقة القوية بين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن وضع وتنفيذ هذه الخطة سوف يستهدف عدة أولويات على المستوى القومي العربي منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم هذا بالإضافة إلى حتمية النفاذ الحر والشامل لكل الأفراد مع ضرورة وجود مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ خطة العمل يتطلب وضع استراتيجيات وبرامج وطرق تنفيذية مع صياغة أهداف كمية في شكل مؤشرات تعكس التحسن في قطاع المعلومات والاتصالات سواء على المستوى الكلي في شكل زيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في الدخل القومي لهذه الدول وإتاحية النفاذ الحر والشامل للمعلومات و تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة، أو سواء على المستوى القطاعي في شكل زيادة مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. **هذا ويمكن تحديد أهم الأهداف التي تصبو إليها هذه الخطة فيما يلي:**

١. إن تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل مثل تخفيض الفقر وتكوين الثروات وكذلك مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وقد شهدت جميع أجزاء العالم نجاحاً بارزاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إحراز الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة التي تصف مجموعة أساسية من المبادئ والخطوط التوجيهية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وعدم المساواة بين الجنسين. ولذلك كان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة دافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة من خلال توسيع الناتج القومي الإجمالي بزيادة الابتكار التكنولوجي ومواصلة البحث والتطوير ليؤدي ذلك إلى خفض مستويات الفقر بفضل النمو الاقتصادي النشط.

٢. ينطوي مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد. وينبغي أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترانها بالوسائل التقليدية، والاستجابة الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أي استراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية. وثمة حاجة أيضاً إلى نهج يتخذ من البشر محوراً له ويؤكد على الغايات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٣. يعتبر مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاهية والتقدم وهو يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك

المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية وحماية البيئة، والارتقاء بالسلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي.

٤. ويمكن إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة بسرعة أكبر من خلال تسخير الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **وتشمل مجالات العمل الرئيسية ما يلي:**

- ♦ التعلم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك التعلم الإلكتروني)؛
- ♦ الصحة الإلكترونية؛
- ♦ الحكومة الإلكترونية؛
- ♦ الأعمال التجارية الإلكترونية؛
- ♦ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الخروج من الكوارث؛
- ♦ تنمية طاقات إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ♦ القطاعات الأخرى (الزراعة والسكان والبيئة الطبيعية والجو، إلخ).

النفاذ الحر والشامل للمعلومات

١. يندرج النفاذ إلى المعلومات وحرية تدفق المعلومات في حقوق الإنسان الأساسية. ولقد كانت المعرفة دائماً محور التقدم الإنساني والجهود الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة والمعلومات تشكلان أكثر من أي وقت مضى المنابع الأساسية للرفاه والتقدم. وأصبحت قدرتنا أفراداً وجماعات على إنشاء وتقاسم المعارف هي القوة الدافعة في تشكيل مستقبلنا.

٢. وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز تدفق المعلومات وتبادلها، وتشجيع نقل المعارف وتحفيز الابتكار وتشكيل رأس المال البشري، في الوقت الذي تساعد فيه على كفالة تعايش التدفق الحر للمعلومات مع احترام الحياة، والملكية الخاصة، والخصوصية، والملكية الفكرية، والسرية والأمن.

٣. ينبغي العمل على أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار. وينبغي خاصة أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة وميسرة، فالمعلومات هي الأساس التي تستند إليه عملية صنع القرار التي تتسم بالأداء الجيد والشفافية، كما تعتبر شرطاً أساسياً لأي نظام ديمقراطي. والمعرفة هي العامل الرئيسي في تحقيق التحول المنشود لمجتمعنا العالمي ولمجتمعاتنا العربية.

٤. إن تقاسم وتعزيز المعارف العالمية لتحقيق التنمية هدف يمكن أن يتعزز بكفالة النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يؤدي إلى تشكيل ميدان معلومات عام مفعم بالنشاط، ومن المسلّم به أن الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف تنشأ عن الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والاختلافات بين الجنسين وفوارق السن وتباين الدخل وإمكانيات التوصيل. وفي هذا السياق ينبغي إعطاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات.

٥. يعتبر إدماج جميع القطاعات الهشة اجتماعياً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كبار السن والأطفال والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي القدرات المختلفة، والعاطلون عن العمل، والمشردون والمهاجرون، من الأهداف ذات الأولوية في بناء مجتمع المعلومات، ولتحقيق ذلك يتعين التغلب على الحواجز التي تعوق المشاركة، مثل الأمية، وقلة تدريب المستعملين، والعوائق الثقافية واللغوية، والشروط الخاصة المفروضة على النفاذ إلى تكنولوجيات معينة. **ويمكن أن تشمل مجالات العمل الرئيسية ما يلي:**

- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشبكات الاتصالات لتعزيز النفاذ إلى كافة الخدمات بما فيها خدمات القيمة المضافة؛

- استخدام التقنيات الحديثة لضمان وصول الخدمة إلى المناطق النائية والريفية؛
- نشر الوعي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين كل فئات المجتمع وخاصة المرأة والطفل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ضرورة تطوير وتكثيف المحتوى العربي على شبكات الإنترنت؛
- توفير الأجهزة الطرفية بأسعار مناسبة بالتعاون بين الهيئات التنظيمية و القطاع الخاص و البنوك.

مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١. من الهام أن تعمل البلدان العربية على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص تنطوي على أهمية حاسمة من أجل تنمية سليمة ومستدامة للبنى التحتية والمحتوى والتطبيق. وينبغي تطويع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلبي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية والسابقة.

٢. لا غنى عن الاشتراك الكامل والفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

٣. وإشاعة مجتمع المعلومات في جميع قطاعات الاقتصاد وقطاعات المجتمع خاصة بين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر. ويقوم القطاع الخاص بدور مهم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإشاعتها، ويقوم المجتمع المدني بالعمل الوثيق مع المجتمعات في دعم المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولابد من زيادة التعاون والشراكة بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تصميم وتنفيذ مختلف المبادرات بشكل فعال مع إعطاء الأولوية للموارد البشرية المتاحة محلياً.

٤. صياغة مؤشرات ملائمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٥. من الضروري وضع مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان العربية وأداءها. وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة لهذه البلدان حيث يتقاسم عدة أشخاص النفاذ إلى الإنترنت في كثير من الحالات وحيث يمكن أن نجد مجتمعاً محلياً بأكمله يشترك في استعمال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية.

٦. وينبغي أيضاً تحديد الأهداف في شكل معالم لمراحل تغلغل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات على الصعيدين الحضري والريفي، ومن المقترحات الجيدة التي طرحت في هذا الشأن وضع "مؤشر تجميعي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية (الفرصة الرقمية)" وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في تقرير يتم إعداده في هذا الخصوص يقوم عليه اتحاد إقليمي عربي للاتصالات أو إطار مؤسسي فعال سوف نفصل له لاحقاً، حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها.

وضع استراتيجيات وبرامج وطرق التنفيذ

١. من المهم أن تعمل الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي تطويع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلبي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية، وسيكون لتبادل المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، دور رئيسي إذ إنه سيسمح للبلدان بالتعلم من بعضها البعض من خلال الحوار بين الأقران.
٢. ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعّالة وناجعة، ينبغي أن تتضمن

بالإضافة إلى تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء لا ترتكز على معايير كمية فحسب وإنما على معايير نوعية أيضاً. وفي حالة البلدان الأصغر حجماً، يمكن للاستراتيجيات الإقليمية العربية أن تسهم في إيجاد أسواق أكبر وأن تتيح ظروفاً أكثر جاذبية للقطاع الخاص وللبيئة التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تضطلع بدور ملائم في سياق التنمية لأنها تتيح فرصاً عديدة للإدارات العامة وتساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتيسر الانطلاق بخطى حثيثة بفضل استعمال تكنولوجيات جديدة ومتقدمة.

٣. إن وضع أي استراتيجية يتطلب الإلمام بما ينبغي الترويج له، وأن يكون ذلك وكيفية صياغة وتنفيذ الأنشطة لتحقيق أقوى تأثير ممكن. وينبغي أن يستفيد ذلك من الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. **ويمكن أن تشمل المبادرات الخاصة في هذا المجال:**

- ♦ تشجيع الإنفاق الحكومي طويل الأجل في مجال البحث والتطوير والدراسات العليا بهدف تطويع وتكييف الحلول الخاصة بتكولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ♦ إيجاد حوافز ووضع مخططات تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص من ناحية تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية وبناء المؤسسات؛
- ♦ ووضع أنظمة ضريبية تتيح إعفاءات وحوافز للشركات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤. تشجيع وضع وترسيخ أنظمة لتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى انتشارها، بالإضافة إلى آليات من بينها مقاييس ومؤشرات محلية تعكس الجهود التي تبذلها بلدان الإقليم ومدى التقدم في إقامة المرافق اللازمة للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في سياق المجتمعات المحلية.

فلسفة وخريطة مسارات خطة العمل:

١. ترتكز خطة العمل على خلق إطار للتوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إزالة العوائق التي تحد من نمو هذا المجال. ويعتمد هذا الإطار على مجموعة من التشريعات والسياسات التوجيهية ومبادرات القطاع الخاص بهدف زيادة الطلب على عناصر قطاع المعلومات والاتصالات بينما يؤدي بناء القدرات المحلية اللازمة ووضع عوامل البنية الأساسية والبيئة التمكينية إلى تكوين قاعدة صلبة قادرة على تلبية حاجة قطاع تكنولوجيا المعلومات. ومن حيث نمو حركة مبادرات القطاع الخاص فإنه يمكن استخدام التشريعات والسياسات التوجيهية في "دفع" نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات. بينما يمكن اللجؤ إلى مبادرات القطاع الخاص في "جذب" قطاع تكنولوجيا المعلومات وتهيئة نموه نحو معدلات أعلى. وتعتمد عناصر خطة المشار إليها في "الدفع" و"الجذب" لسوق تكنولوجيا المعلومات على عدة أنشطة مشتركة مثل بناء البنية التحتية وتهيئة بيئة تمكينية مناسبة وبناء القدرات المحلية والتوعية والإعلام وتكامل نظم المعلومات.

وعن الوسائل والمسارات التي سوف تؤدي إلى تحقيق أهداف هذا القطاع فقد تم تحديد هذه المسارات الرئيسية فيما يلي:

١) التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

١. كما أسلفنا فإنه ينبغي النظر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها، حيث يمكن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية **من خلال تحقيق الأهداف التالية:**

- ♦ دعم الخطط الموضوعة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي.
- ♦ تحسين القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية.

٢. ويعتبر تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأمور الحيوية لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل أهم نتائجه في تحقيق دفعة تحديثية للاقتصاديات الوطنية وتحقيق التكامل بين هذه الاقتصاديات وجذب جانب هام من الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال وفي تطوير الموارد والقدرات البشرية لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

٣. وعلى هذا فإن من المسارات الهامة لتحقيق كفاءة الاقتصاد القومي هو تحقيق التكامل بين اعتبارات تطوير وتحديث قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط القومي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن ذلك تطبيق الأساليب التخطيطية التي تحقق أقل تكلفة مثل التخطيط المتكامل لعمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعتمد على المعايير الخاصة بجانبي العرض والطلب للوفاء بالاحتياجات المتزايدة في مجالات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢)وضع عناصر البنية التحتية الأساسية وبناء القدرات المحلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١. من المتفق عليه أن مجتمع الاتصال والمعلومات يعتمد بالأساس على توفر بنية تحتية للاتصالات، تكون قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة على استخدام الخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتوفيرها لمستخدميها بكلفة مقبولة.

٢. يجب أن تقوم تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي على أساس معايير تقنية قابلة للتشغيل المشترك دولياً، تكون متاحة للجميع، وابتكارات تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية باستخدام أي نوع من أنواع الوسائط. وفي ضوء الزيادة الحادة المتوقعة في حجم حركة الإنترنت دولياً وإقليمياً من المهم تقوية المرافق التحتية لشبكات النطاق العريض الدولية والإقليمية عملاً على إتاحة ما يكفي من السعة لتلبية احتياجات بلداننا والمواطنين.

٣)تهيئة أطر قانونية وتنظيمية وسياسية تتسم بالصلاحية والشفافية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية(بيئة تمكينية).

١. لتعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات العربي يجب العمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، قادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص في المقام الأول لتطوير البنى التحتية واستحداث خدمات جديدة.
٢. وتحتاج عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات تهيئة أطر قانونية وتنظيمية وسياسية تتسم بالصلاحية والشفافية على المستويات الإقليمية والوطنية ثم العالمية. ويجب أن تولي هذه الأطر الاعتبار الواجب لحقوق جميع أصحاب المصلحة وواجباتهم في مجالات حرية التعبير والخصوصية والأمن وإدارة عناوين وأسماء ميادين الإنترنت، وحماية المستهلك، مع المحافظة على الحوافز الاقتصادية وضمان الثقة والاطمئنان لأنشطة الأعمال. وينبغي النظر أيضاً في وسائل بديلة لحل النزاعات إلى جانب الإجراءات القضائية المعتادة، عملاً على تسوية المنازعات بدون تأخير.
٣. من المهم كفالة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة، فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات عملاً على كفالة التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات.

٤)استخدام التشريعات والسياسات الموجهة لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من الأهداف الرئيسية للمبادرات التشريعية والسياسات المختلفة أن يتم التوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تشجيع توفير المعدات والخدمات المرتبطة بها والتي تعتبر ذات جدوى في نشر هذه التطبيقات، ولاستخدام التشريعات المصححة القدرة على توجيه

عناصر السوق المختلفة إلى الاتجاه المرغوب وهو دفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن يجدر الإشارة بأن التشريعات والقوانين والآليات السياسات المختلفة القدرة أيضاً على تشجيع الأفراد والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على مزيد من التعامل مع هذا القطاع يجب أن تتضمن عناصر تحفيز أو عوائد اقتصادية.

هذا، ويمكن في الآجلين القصير والمتوسط استخدام عدد من السياسات التي تؤدي إلى تحفيز الطلب على تكنولوجيات وخدمات المعلومات وإتاحتها على المستوى التجاري، أما السياسات والتشريعات ذات الأجل البعيد فتكون لضمان الاستمرارية في التطبيقات العملية وانتشارها في كافة شرائح المجتمع. ويتطلب نجاح خطة العمل أن يتم وضع تلك السياسات والتشريعات المختلفة بشكل متكامل مع تفادي التعارض بينها وضمان تحقيق التواؤم الاستراتيجي المنشود. ومن أمثلة تلك التشريعات والسياسات المختلفة:

حوافز الاستثمار والسياسات الضريبية التي تؤدي إلى جذب إقامة مشروعات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتصنيع المحلي لبعض مكونات أجهزة ومعدات المعلومات والاتصالات.

استخدام السياسات الجمركية بحيث يتم وضعها بشكل تفضيلي على الواردات من المعدات والأجهزة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاتجاه إلى خصخصة الأنشطة المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جذب موارد واستثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات.

يعتبر تشجيع دخول القطاع الخاص في تقديم سلع وخدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات من العناصر الرئيسية في خطة العمل، فإن تهيئة المناخ في سوق تكنولوجيا المعلومات لتعبئة الموارد التقنية والمالية للقطاع الخاص سوف يساعد على الإسراع في تنفيذ توصيات خطة العمل.

ومن الأمور التي تساعد على زيادة النمو السريع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو وجود آلية لتفعيل نمو هذا القطاع من كافة الأطراف بالإضافة لتحقيق المنافسة في هذا القطاع واستخدام الوسائل التي تزيد الوعي بأهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التوجيهات الصحيحة التي تعطيها التشريعات والسياسات المختلفة في سوق تكنولوجيا المعلومات.

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام موارد القطاع الخاص من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنها الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشروعات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى خلق وسائل ذات جدوى اقتصادية لإقامة البنية التحتية والخدمات اللازمة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من قطاعات الاقتصاد القومي، وتحقيقاً للتحفيز المطلوب في هذا الصدد يجب إدخال التعديلات اللازمة على اللوائح والنظم الخاصة بالمناقصات والمشتريات وغيرها من الممارسات المؤسسية في الحكومة لخلق المناخ الملائم لجذب موارد القطاع الخاص للدخول في مثل هذه الشراكات.

ومن الهام أيضاً قيام مؤسسات التمويل القومية والدولية بدعم تطوير سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم أيضاً تحديد وتقييم سبل خلق فرص الاستثمار كأحد الوسائل لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

زيادة الوعي بأهمية النفاذ الشامل والحر للمعلومات من كافة قطاعات المجتمع.

سيتم تنفيذ أنشطة التوعية كالبرامج والحملات الإعلامية الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيز الطلب المحلي والإقليمي على هذه التطبيقات، وسوف تهدف هذه الأنشطة إلى تدعيم السياسات الرئيسية ومبادرات السوق الخاصة بخطة العمل **من خلال ما يلي:**

رفع الوعي لدى بعض الفئات المستهدفة كالمستثمرين ومقدمي خدمات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بشتى أنواعها بالأهمية الاقتصادية لها بما يساعد على زيادة العرض من هذه الخدمات، وهذا من شأنه أن يضمن اقتناع ومساندة هذه الفئات لتقديم خدمات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

وذلك لما ستحققه هذه الخدمات من فوائد اقتصادية وزيادة في العائد الاستثماري.

زيادة الوعي العام لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات لدى الأفراد بصفة عامة وذلك بهدف تعديل سلوكيات الجماهير نحو مزيد من التعامل مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما له من مزيا عديدة وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات.

ومن الضروري أن تعتبر زيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملية متواصلة يمكن تحقيقها عن طريق استخدام وسائل التوعية الفعالة مثل الحملات الإعلامية والبرامج التعليمية وأنشطة الإعلان والندوات والمؤتمرات. وسيكون لأجهزة الإعلام وكذلك المؤسسات التعليمية دوراً رئيسيا في مجال التوعية بأهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وإلى جانب ذلك سيكون للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دوراً إيجابياً في توجيه وتنفيذ الحملات الإعلامية وذلك لما تتمتع به هذه الجهات من قنوات وآليات فعالة لنقل وتبادل المعلومات.

بناء القدرات المحلية والقومية في كافة الأطراف المعنية.

سوف تؤدي برامج بناء القدرات المحلية والقومية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى تدعيم السياسات الرئيسية والمبادرات الخاصة بخطة العمل من خلال التركيز على القدرات المطلوبة للفئات المستهدفة لتتمكن من تطبيق مكونات خطة العمل بطريقة فعالة ومؤثرة إلى جانب تقديم الخدمات والمنتجات المطلوبة.

وستساعد برامج بناء القدرات على الزيادة من عرض الخدمات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات عن طريق إمداد مقدمي هذه الخدمات بالمهارات والخبرات المطلوبة. وستقوم برامج بناء القدرات بسد الفجوات في الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق البرامج التدريبية المختلفة وأنشطة تنمية وتطوير المؤسسات ونقل الخبرات والتقنيات وتشكيل مراكز تطوير تكنولوجيا المعلومات، ومن الأهداف التي تحققها برامج بناء القدرات أيضاً هو إمداد المشرعين وواضعي السياسات

بالخبرات والمعلومات المطلوبة لكي يتمكنوا من إعداد إطار فعال للتشريعات لتيسير تنفيذ مبادرات السوق الخاصة بخطة العمل

آليات ومبادرات خطة العمل

يتطلب وضع وتنفيذ خطة عمل لتكنولوجيا المعلومات تفعيل مساراتها في المجالات المذكورة كوسائل للوصول للأهداف القومية المنشودة والخاصة بنمو هذا القطاع الحيوي ودفعه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل آليات ومبادرات خطة العمل المقترحة في:

وضع عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات من خلال وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لموضوعات التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف ، عملاً على تحقيق النفاذ الشامل بتكلفة معقولة، من المهم تمكين التكنولوجيات الحالية والجديدة من تيسير التوصيلية للجميع، خاصة من خلال مؤسسات مفتوحة للجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

كيفية استفادة الفئات المحرومة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال مبادرات خلاقة؛

دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛

إنشاء نقاط نفاذ عمومية وتهيئة فقرات هيكلية تقوم على بروتوكول الإنترنت باستخدام مرافق تحتية مبتكرة للاتصالات.

تعتبر مراكز المعلومات والاتصالات المجتمعية عنصراً حاسماً في تهيئة النفاذ الشامل إلى المعلومات والخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية. وتعمل سياسات النفاذ الشامل على تهيئة أفضل مستوى ممكن من التوصيلية بتكلفة معقولة للمناطق المحرومة من الخدمات. ولا بد من رصد التقارب التكنولوجي بيننا بهدف تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية والجديدة من أجل إيجاد أشكال بديلة للنفاذ يمكن أن تساعد على تضييق الفجوة الرقمية. كما أن إعداد التجهيزات اللازمة للنفاذ

وعرضها بتكلفة منخفضة وتهيئة نقاط نفاذ مجتمعية متعددة الأغراض هي معالم أساسية على طريق العمل على تقليل الفجوة الرقمية في مجتمعاتنا العربية.

العمل على تعظيم إقامة الروابط بين مختلف شبكات المعلومات العربية عن طريق إيجاد محاور حركة إقليمية لتقليل تكلفة التوصيلات البينية وتوسيع الدخول إلى شبكات النفاذ. ويجب تحديد رسوم استخدام الشبكات والبنية التحتية على أساس معالم قياس موضوعية وغير تمييزية.

تنفيذ فقرات هيكلية إقليمية عربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التبادل بين مختلف البلدان وتفادي تأثيرات حركة المكوك التي تجعل المعلومات تخرج من المنطقة ثم تعود إليها عن طريق الإرسال من منطقة أخرى. ويتطلب تطوير المرافق التحتية الضرورية للتوصيلية تحقيق التكامل بين السياسات الحكومية الملتزمة بتأمين التوصيلية مع اشتراك القطاع الخاص. ومن الضروري اتخاذ خطوات من أجل تحرير الاتصالات، والخصخصة، والمنافسة، وإزالة مكونات التعريفة المفرطة.

وتتمثل أهم الخطوات التنفيذية في هذا المجال على المستوى العربي ما يلي:

تنفيذ شبكة إقليمية رقمية وتحديث شبكة الربط الإقليمي العربي.

وضع آلية لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية لتحديث البنية التحتية لشبكات الاتصالات والمعلومات.

وضع خطط لرفع معدل انتشار الخطوط التليفونية والتوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية.

استخدام التقنيات الحديثة والملائمة لوصول خدمات الاتصالات والمعلومات إلى المناطق النائية والريفية.

اللجوء إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ الخطط الأساسية الوطنية والإقليمية.

التفكير في جلب تطبيقات اللاسلكية بعيدة المدى (***wi-fi***) بالدول العربية لتوصيل خدمة الانترنت بأسرع الطرق وأرخصها.

وضع مقاييس لتقييم تطور مجتمع الاتصال والمعلومات، وقياس الفجوة الرقمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال مؤشر موحد يأخذ بالاعتبار مختلف المؤشرات ذات العلاقة.

إنشاء مرجعية دولية لحماية أسماء النطاقات (***domain names***) والأدلة الجذرية للعناوين (***Root Directories***) وجعل لكل دولة الحق في سيادتها في التصرف في العناوين الإلكترونية الخاصة بها.

إطار مؤسسي فعال على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تختص بوضع الاستراتيجيات القومية لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من الضروري وجود إطار مؤسسي فعال يمثل فيه كل من الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على كل من المستويين المحلي والإقليمي العربي ويختص بدفع عجلة نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات ووضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بهذا المجال، بالإضافة إلى تهيئة المناخ المناسب لتنمية هذا القطاع، ومن المهام الأساسية المقترحة لهذا الكيان المؤسسي ما يلي:

تحديد واقتراح الإصلاحات التشريعية والسياسات المختلفة الضرورية لتنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وضع برامج تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل شامل وكامل.

تعبئة الموارد اللازمة والتي تضمن تنفيذ خطط العمل الموضوعة (بما فيها تنسيق أنشطة الجهات المانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات)،

وضع أهداف كمية وتنفيذية.

متابعة تنفيذ خطط العمل.

وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العمومية والعامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية.

١. من الضروري وضع أطر تشريعية عربية ملائمة تكفل المصالح القومية العامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية. ومن الضروري في هذا الصدد توفير الحماية من المخالفات المدنية والإجرامية ("**الجرائم السيبرانية**")، وحل مسائل التسويات والتصفيات وأمن الشبكات والحفاظ على سرية المعلومات الشخصية عملاً على بناء الثقة في شبكات المعلومات. ويجب أن يشمل هذا الجهد توفير إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية للإنترنت تراعي احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

٢. اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الأمن وثقة المستعمل العربي وغير ذلك من جوانب سلامة المعلومات وأنظمة الشبكات لتجنب المخاطر الكبيرة المتمثلة في تعطيل وتدمير أنظمة الشبكات التي يتزايد اعتمادهم عليها. ولا تكفي التكنولوجيا وحدها لضمان أمن المعلومات وإنما لا بد من استكمالها بالتعليم والتدريب والسياسات والقوانين والتعاون الإقليمي ثم الدولي. وينبغي في الأجل الطويل إشاعة "ثقافة عربية للأمن الإلكتروني" تستند إلى فهم قومي مشترك للقواعد التنظيمية والآليات الملائمة لتبادل المعلومات والتكنولوجيا، والتعاون الدولي.

٣. تشجيع المنافسة باعتبارها أفضل وسيلة لخفض الأسعار وضمان استمرار تحديث الشبكات والخدمات.

٤. من المسائل المهمة للبلدان العربية أن تعمل على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للعمل المشترك عملاً على كفالة استفادة الجميع من التكنولوجيا ومحتوياتها ومن الخدمات أقصى استفادة ممكنة. وينبغي تشجيع تطوير برمجيات مفتوحة المصدر ونشرها على أوسع نطاق وكذلك معايير مفتوحة لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١. الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

١. إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية الاتصالات، ويجب إشراكهم إشراكاً كاملاً في عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ويتطلب هذا:

- صياغة أشكال جديدة من الشراكة على أساس أوجه التكامل بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛
- القيام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى زيادة التماسك وتحسين التآزر في تطوير مجتمع المعلومات.

٢. لا بد من أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع منشآت القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي اتباع نهج متكامل يتيح حواراً مفتوحاً وتشاركياً يضم المجتمع بأكمله ويشترك فيه جميع أصحاب المصلحة المهتمين بعملية بناء رؤية مشتركة من أجل إقامة مجتمع معلومات في الإقليم.

٣. تتزايد أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي، إلا أن بلداننا العربية لا تزال متعثرة سواء من ناحية قدراتها على تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو من ناحية استيرادها للتكنولوجيا المتجسدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو، وهذا هو الأهم، في مجال البحث والتطوير ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع، ولا بد أن تقوم الحكومات بتشجيع الاستثمار في إنشاء مرافق إقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤. يُتوقّع أن يولّد النمو في الطلب على التطبيقات ظروفاً ديناميـة تحفز علـى تهيئة بيئة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار ومواجهة التحديات التـي تثيرها التطبيقات لدى الانتقال نحو مجتمع المعلومات. وسيعمل الطلب الذي يتولد عن تطبيق الحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية ومشاريع الأعمال الإلكترونية على إدخال خدمات جديدة وتطويرها.

٢. الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع.

١. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية، بما في ذلك إقامة المجتمعات المحلية الإلكترونية. ومع ذلك، فمن المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها، حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.

٢. الحكومة الإلكترونية: ستساعد الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أيسر فهماً وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين عمليات رصد الخدمات العمومية وتقييمها ومراقبتها ويزيد من كفاءة أدائها. وتستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين (التعليم والصحة والنقل وما إلى ذلك) وللمنشآت التجارية.

٣. التجارة الإلكترونية: إن بوسع المنشآت التجارية، كبيرها وصغيرها أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات. ودعماً لهذه العملية يتعين على الحكومات أن تحفز الإطار التنظيمي، من خلال توفير الخدمات التي تساعد على إيجاد بيئة مواتية، من أجل تشجيع تطبيقات ومحتوى الاستثمار الخاص، على

أساس البنى التحتية عريضة النطاق المتاحة، وتعزيز الشراكات بين

٤. القطاعين العام والخاص. وفي جانب المستهلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق زيادة في رضاء المستهلكين بفضل التفاعل مع أعداد كبيرة من الموردين المحتملين بدون تقييدات الموقع.

٥. التعلم الإلكتروني: النفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقة لكل المجموعات في كل المواقع. ويتطلب تنفيذ برامج تعليمية شاملة بتكلفة معقولة تعزيز المحتوى وشبكات النطاق العريض والمعدات. وسوف يتم تدعيم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في مختلف المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى عن طريق إقامة ورعاية شبكة للموارد البشرية تُضفي الصفة المؤسسية على التدريب الجاري للمدرسين والمعلمين الذين يمثلون دعامة الابتكار. وسوف يستفاد من أفضل الممارسات في ابتكار مواد تعليمية من نوعية جيدة ويمكن الحصول عليها بسهولة من جميع أنحاء العالم لتسهيل نقل المعرفة إلى المستوى الوطني. وسوف يُعطى اهتمام خاص للتدريب متعدد اللغات واستعمال وتطوير برمجيات الترجمة.

٦. الصحة الإلكترونية: النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي، ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كافٍ خاصة في المناطق الريفية والنائية، ويعزز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التغطية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بتمكينهم من النفاذ بصورة متساوية إلى خدمات الرعاية الصحية وبتمكين المواطنين من تنظيم شؤونهم الصحية بطريقة أفضل والمشاركة بفعالية أكبر في عملية الرعاية الصحية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد، وإرضاء المرضى، وإعطاء

طابع شخصي للرعاية الصحية والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي. ويجب التوصل إلى حلول مبتكرة وخيارات لتقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من قلة الخدمات. وسيكون من بين الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية توفير خدمات الوقاية والعلاج ومكافحة انتشار الأمراض، وخصوصاً فقدان المناعة/الإيدز.

بناء القدرات اللازمة وزيادة الوعي العام بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١. ولكي يستفيد الناس أكبر فائدة من مجتمع المعلومات لا بد أن تكون لديهم معرفة كافية ومهارات كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتحقق هذا من خلال تعزيز برامج التعليم والتدريب على جميع المستويات ابتداء من التعليم الابتدائي وحتى تعليم الكبار، من أجل إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة الفئات الضعيفة. ويجب زيادة قدرة بلداننا العربية في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة فعالة من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

٢. العمل على أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بنوعية التعليم والتعلم وتبادل المعارف والمعلومات فيما بين بلداننا العربية. فالمعلمون هم بوابة مجتمع المعلومات وينبغي تقديم مزيد من الدعم لتنمية مهاراتهم وفي مجال المناهج الدراسية. ومن المهم أيضاً العمل على تحسين التعليم الأساسي والتعليم المتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا. ومن شأن ذلك أن يساعد على تهيئة كتلة حيوية من المهنيين من ذوي التخصصات والمهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخبراء في هذا المجال وهؤلاء هم الذين سيواصلون تكوين الأساس في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ومن المسلم به أن التعليم في مجال تنمية مرافق الشبكات وتشغيلها يتسم بأهمية خاصة، وهو الأساس لتهيئة خدمات من شبكات المعلومات والاتصالات تتسم بالكفاءة والتنافس والأمان ويعتمد عليها.

٣. والهدف من التعلم الإلكتروني هو تنمية المهارات التي تساعد على النفاذ إلى المعرفة، وهو يتناول مسائل عديدة منها المحتوى المحلي والهوية الثقافية والتعددية اللغوية وحقوق الملكية الفكرية. والنفاذ إلى المعلومات هو من الأدوات الرئيسية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولا تزال الفرصة قائمة أمام إتاحة السبيل لهؤلاء الذين ظلوا خارج النظام التعليمي الرسمي لاكتساب التعليم والمعلومات بما يناسب احتياجاتهم وثقافاتهم. ولا شك أن التعليم يعمل على تمكين الأفراد والشعوب من التغلب على الفقر ولذلك فإن التعلم الإلكتروني هو من أهم المسائل التي تساعد على سد الفجوة الرقمية بين بلداننا العربية والمجتمع العالمي للمعلومات.

٤. إيلاء اهتمام خاص للشباب، الذي يشكل غالبية السكان في بلداننا العربية والذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعدهم للاشتراك الكامل في مجتمع المعلومات، وهو أحد الأهداف الرئيسية لمجتمع المعلومات.

٥. نشر المعلومات عن الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة من خلال تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ومن خلال حملات التوعية والمشاريع الريادية، والعروض البيانية والمناقشات العامة. وينبغي توجيه دورات "**محو الأمية الإلكترونية** " نحو تدريب السكان على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعمل هذه الدورات على تزويد مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمهارات التي يحتاجونها للاستفادة منها وإنتاج محتوى مفيد ومجدي من الناحية الاجتماعية بما يعود بالفائدة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وأيضاً الاضطلاع بتكوين قوة عاملة والحفاظ عليها لتكون دعامة لمجتمع المعلومات العربي، وذلك بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة.

٦. تطوير آليات جديدة لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

١. يعد التعاون الوثيق على المستوى الدولي بين السلطات الوطنية والقومية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع جوانب مجتمع المعلومات العربي أكثر إلحاحاً اليوم مما كان في أي وقت مضى. وتحقيقاً لهذه الغاية لا بد من اغتنام الفرص التي تتيحها مؤسسات التمويل الإقليمية. والمجتمع الدولي مطالب بتوفير التعاون التقني والمالي على المستوى متعدد الأطراف وعلى المستوى الثنائي.

الجدول الزمني لخطة العمل

١. يتطلب تحقيق أهداف خطة العمل أنشطة مستدامة على مدار عدة سنوات ويتم تنفيذ مبادرات خطة العمل من خلال دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ومن خلال متابعة الانجازات يمكن ادخال التعديلات والتصحيحات في مرحلة التخطيط وكذلك مراجعة وتنقيح الأنشطة.

٢. ويمكن تقسيم الجدول الزمني لتنفيذ خطة العمل إلى ثلاث مراحل وفقاً للأجل الزمني، في الأجل القريب (العام الأول والثاني) وفيها يتم وضع بعض عناصر البنية التحتية الضرورية والتي لا غني عنها لبدء نمو قطاع المعلومات والاتصالات حيث تستدعي عملية استكمالها فترة إعداد طويلة، وفي الأجل المتوسط (عامان إلى خمسة اعوام) وتتضمن الاستمرار والتوسع في آليات ومبادرات خطة العمل، وفي الأجل الطويل (خمسة اعوام فأكثر) وفيها يتم مزيد من التوسع في الآليات والمبادرات ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٣. سوف يتم تنفيذ الأنشطة الخاصة بخطة العمل من خلال دورة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتعديل والتنقيح، وخلال كل مرحلة للتنفيذ، سيتم تعديل وتنقيح أنشطة خطة العمل استجابة لتغير ظروف السوق، ويمكن تقسيم الجدول الزمني لتنفيذ خطة العمل إلى ثلاث مراحل وفقاً للأجل الزمني:

في الأجل القريب (العام الأول والثاني):-

١. ستركز أنشطة خطة العمل في هذه المرحلة على البدء بوضع القواعد الأساسية المطلوبة والتي تستدعي فترة إعداد طويلة، ومثالا لذلك وضع أسس البنية التحتية والبيئة التمكينية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأولوية كبرى رغم ان جني ثمارها يتطلب عدة سنوات، ومن الأمثلة الأخرى للأنشطة المستهدفة في هذه المرحلة:

- ♦ البدء في بناء القدرات المحلية والقومية والاعلام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ♦ خلق حوار بين الحكومات والقطاع الخاص لإقامة الشراكات بينهما في المجالات الاستراتيجية.
- ♦ استكمال الجوانب التحليلية المطلوبة لدعم الاصلاحات الخاصة بالسياسات المختلفة والتشريعات.
- ♦ وضع نظم لتبادل المعلومات والمتابعة.
- ♦ استمرار أنشطة البحث والتطوير طويلة المدى.

١)في الأجل المتوسط (عامان إلى خمسة أعوام)

١. من المتوقع أن يتسم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال تلك الفترة بزيادة الوعي (من حيث الطلب على خدمات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات) وزيادة القدرات المحلية في مجال تقديم هذه الخدمات مع توافر ظروف التشغيل في بيئة أثرت فيها تغيير السياسات المختلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل إيجابي، **ولذا فيجب أن تتضمن خطة العمل ما يلي:**

- التوسع في تنفيذ المبادرات والآليات.
- استمرار تطوير الآليات الخاصة بالأنشطة الأساسية والتوسع فيها (البنية التحتية والبيئة التمكينية وبناء القدرات وزيادة الوعي).
- تحقيق المنافع من أنشطة الأجل القصير حيث يمكن لبعض الآليات أن تحقق تأثيرات إيجابية في الأجل القصير مثل الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص.

- تحليل نتائج المتابعة وإدماجها ضمن نشاط التخطيط الجاري.

٢)في الأجل الطويل(خمسة أعوام فأكثر)

١. إذا ما تمت الأنشطة المستهدفة في الأجلين القصير والمتوسط على النحو المستهدف فإنه من المتوقع أن يكون التوسع في بعض الآليات والمبادرات الخاصة بخطة العمل والبدء في البعض الأخر أكثر سهولة ويسرا، بالإضافة لهذا فإن الدورة المستمرة لتخطيط ومتابعة وتنقيح خطط العمل ستكون قد رسخت، كذلك سوف تتحقق زيادة في نضج سوق تكنولوجيا المعلومات بشكل ملموس بما يعجل بنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبما يحققه ذلك من منافع إيجابية على الاقتصاد القومي.

دور ومسئوليات الأطراف المعنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١. لا غنى عن الاشتراك الكامل والفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

   ١. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة القيام بتعبئة الموارد من أجل تنمية مجتمع المعلومات، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في المرافق التحتية للاتصالات وفي بناء القدرات البشرية، وفي وضع أطر السياسات ووضع محتوى محلي وتطبيقات تراعي فيها الثقافات المحلية. وللمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية والإنمائية، دور هام في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وتهيئة الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٢. إن نجاح وتنفيذ خطة العمل يتطلب التحديد الواضح لأدوار ومسئوليات الأطراف المعنية وهى الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويتولى إطار مؤسسي فعال -والذي سبق الإشارة إليه في الجزء الثالث و الإشراف على توجيه وتنفيذ خطة العمل ومتابعة نتائج مبادرات خطة العمل والتنسيق لكافة البرامج المحلية والقومية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

٣. من الممكن بداية وضع خطوط رئيسية لأدوار الأطراف المعنية ثم نفصل هذه الأدوار لاحقاً، بحيث يقع على عاتق الحكومة إعداد البنية الأساسية وتهيئة البيئة التمكينية المناسبة لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، بينما يتولى القطاع الخاص وضع أهداف لتحقيق نمو في معدلات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمساعدة على تحفيز السوق المحلي لتكنولوجيا المعلومات، أما منظمات المجتمع المدني فتقوم بالترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

٤. من الهام أن التأكيد على أن الأدوار والمسئوليات الموكولة للقطاع الخاص والمجتمع المدني شأن كافة الأدوار الأخرى هي أدوار متداخلة بين كافة الأطراف المعنية، وتتداخل هذه الأدوار بصورة كبيرة قد يكون فيها الأدوار الرئيسية متداخلة بشكل كبير مما قد يتضح معه أهمية الشكل التالي في توضيح هذه الأدوار.

٥. ويوضح الجدول التالي دور ومسئوليات الأطراف المعنية في مسارات خطة العمل، حيث يؤدي وضوح تلك الأدوار والمسئوليات إلى سهولة الاتصال والتنسيق فيما بينها وأيضاً للتأكد من تحقيق النتائج المرجوة.

شكل (٢)
دور ومسئوليات الأطراف المعنية في مسارات خطة العمل

	تكامل تكنولوجيا المعلومات والتنمية	[illegible]	[illegible]	وضع التشريعات والسياسات	جذب وزيادة استثمارات القطاع الخاص	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير آليات جديدة للتمويل	بناء القدرات المحلية وزيادة الوعي	الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات
الحكومات	λ	λ	λ	λ	λ	λ	μ	μ	μ
القطاع الخاص		μ	μ		λ	λ	λ	μ	μ
المجتمع المدني			μ		μ			λ	λ
[illegible]	λ	μ	λ	μ	μ	μ	μ	λ	λ

λ	دور رئيسي
μ	دور داعم

وفي التالي سوف نحدد الأدوار الرئيسية لهذه الأطراف المعنية كما سبق وأوضحناها في آليات ومبادرات خطة العمل، مع ضرورة التأكيد على أن جميع هذه الأدوار متداخلة ويتم العمل فيها من خلال التفاعل والمشاركة من جميع الأطراف ويبقى معنى الدور الرئيسي لكل منهم في الآلية أو المبادرة التي يكون فيها لهذا الطرف الوزن النسبي الأعلى في تنفيذها.

الأدوار الرئيسية للحكومات في تنمية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كما أسلفنا، لا بد أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع منشآت القطاع الخاص والمجتمع المدني، **ويمكن تحديد أهم مسئوليات الحكومة الرئيسية على النحو التالي:**

- ضمان التكامل بين تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطط التنمية القومية.
- وضع عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات من خلال وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لموضوعات التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف.
- وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العمومية والعامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية.
- استخدام التشريعات والسياسات الموجهة لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- جذب استثمارات القطاع الخاص في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات.

الأدوار الرئيسية للقطاع الخاص في تنمية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

للقطاع الخاص دور حيوي وجوهرة كمحرك دافع لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما له من حرية حركة كبيرة ورؤية واضحة نحو المصلحة الفعلية له في هذا المجال، وفيما يلي نعرض لأدوار القطاع الخاص، **كما فصلناها مسبقاً:**

زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ♦ عمل الشراكات مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.
- ♦ تطوير آليات جديدة لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني في تنمية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وكذلك يمكن تحديد الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني، بما له من أهمية بازغة في التالي :

- ♦ الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع.
- ♦ بناء القدرات اللازمة وزيادة الوعي العام بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وكما أسلفنا، فإنه يمكن تحديد الدور الرئيسي للإطار المؤسسي الفعال الذي يمثل فيه كل هذه الأطراف في التالي:

- ♦ تحديد واقتراح الإصلاحات التشريعية والسياسات المختلفة الضرورية لتنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- ♦ وضع برامج تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل شامل وكامل.
- ♦ تعبئة الموارد اللازمة والتي تضمن تنفيذ خطط العمل الموضوعة (بما فيها تنسيق أنشطة الجهات المانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات).
- ♦ وضع أهداف كمية وتنفيذية، متابعة تنفيذ خطط العمل.

خطة متابعة الإنجازات وتقييم الأداء

١. يتمثل الهدف الأساسي من ضع خطة متابعة لإنجازات خطة العمل في تقديم معلومات عن مستوى الأداء في تنفيذ الخطة وتتضمن خطة متابعة العمل **ثلاثة عناصر هي:**

٢. * أهداف ومؤشرات الأداء .   *ونظام متابعة خطة العمل.
* قنوات التقييم وتجميع الملاحظات الخاصة بالأداء.

٣. أهداف ومؤشرات الأداء وتستخدم في قياس مدى التقدم نحو إنجاز الأهداف المنشودة على المستوى القومي، حيث يجب وضع عدد من المؤشرات التي تقيس تاثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون هذه المؤشرات كمية كلما أمكن ذلك. وكذلك يجب وضع أهداف في الأجلين القصير والطويل لكل مؤشر وذلك بناء على تحليل حالة الأساس والتي تمثل الظروف الحالية. ويتم تحديد الأهداف الخاصة بالأداء وفقاً لمستويات أداء عالية ولكن من المتيسر تحقيقها.

٤. نظام متابعة خطة العمل ويقوم بتجميع المعلومات وتحليل البيانات ونشر النتائج على السادة متخذي القرار، ويتم التأكيد على البنود التالية في نظام متابعة خطة العمل:

- وضع خطة لمصادر وتجميع البيانات.
- تحديد معدل تكرار وجدولة تجميع البيانات.
- تحديد الجهات التي ستتولى تنفيذ أنشطة المتابعة.

٥. قنوات التقييم وتجميع الملاحظات الخاصة بالأداء وهو أحد العناصر الرئيسية في نظام المتابعة حيث يساعد صانعي القرار في تقييم مدى نجاح العناصر المختلفة لخطة العمل، وتعتبر تلك القنوات بمثابة منتدى لاختبار الفروض المختلفة وإدخال التعديلات الضرورية على خطة العمل أثناء تنفيذها.

الفصل الحادى عشر
مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية

يتواجد الفقر بشكل واسع النطاق على المستوى العالمي على الرغم من ذلك يقال أنه إذا استمر الاتجاه الحالي لن تتحقق أهداف التنمية خلال الألفية في معظم الدول ولا يتم تنفيذ قرارات المجتمع الدولي بشكل مرضٍ على الإطلاق وذلك بسبب عدم وجود إرادة سياسية.

ويتطلب الحق في التنمية تضمين عملية محو الفقر بشكل صريح كهدف من أهداف استراتيجية التنمية. ويجب أن تهتم هذه الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بالحاجة إلى تحديد صور الفقر الخطيرة والشديدة يتفاعل السلام والتنمية مع بعضهما البعض.

وفي المنطقة اليورومتوسطية – وبصفة خاصة في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية – تم تلقي "إعلان برشلونة" بحماس، على الرغم من ذلك بعد عشر سنوات (٢٠٠٥) لم تتوافق النتائج مع التوقعات، وتعد الجهود المبذولة في كل من الجانبين ضرورية لتشكيل قوة دافعة جديدة للشراكة اليورومتوسطية. وبصفة خاصة، من المعروف أن عملية برشلونة – على الرغم من فوائدها – لا تولي اهتماماً خاصاً بمكافحة الفقر. ومن الصحيح أن لبعض محاورها تأثير إيجابي غير مباشر على الفقر، ولكنها لا تعطي أولوية لذلك الهدف. بالإضافة إلى ذلك، لا يمثل الفقر اهتماماً أساسياً بالنسبة للاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حان الوقت وأتيحت الفرصة لتصحيح الخطأ ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية.

ويجب ملاحظة أنه مهما تم تحقيق تقدم اقتصادي وإنساني في الاتحاد الأوروبي فإن الفقر – بصوره الشديدة - لا يزال موجوداً وفي هذا السياق، من المؤسف أنه – فيما عدا الوظائف – تم استثناء الفقر من القائمة الأصلية للأولويات الخاصة باستراتيجية ليسبون.

تحليل الفقر في الدول اليوروموتوسطية الجنوبية والشرقية أنه بصفة عامة يتواجد الفقر في المنطقة بنسبة أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق المدنية. على الرغم من ذلك، يشير الظهور والتوسع الملحوظ "لجيوب الفقر" أو "أحياء الفقراء" في المناطق المدنية أن الفقر المدني يتزايد أيضاً، على الرغم من ضعف الاقتصاد بشكل أعلى في المناطق الريفية. في الواقع، تعزز هذه الاتجاهات بعضها البعض. وترتفع نسبة الفقر فيما بين النساء أكثر من الرجال في جميع الدول. بالإضافة إلى الصور التقليدية للفقر، تواجه هذه الدول الآن صور جديدة للفقر يطلق عليها "الفقراء العاملين" الذين يعملون برواتب منخفضة و/أو غير منتظمة غالباً في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. وفيما يتعلق بالعمر، يعد الأطفال الفقراء أفقر من الشباب ويعد الشيوخ أفقر من الشباب ولكنهم ليسوا بفقر الأطفال. في هذا السياق، من الطبيعي أن وجود الأطفال ضمن أفراد الأسرة يزيد من خطر الفقر أكثر من وجود الكبار.

ويمكن القول بأن الأداء الاقتصادي البطيء في معظم دول المنطقة قد أدى إلى انخفاض في مستويات المعيشة وإلى زيادة الفقر، وان البطالة عاملا آخرا مسببا للفقر في المنطقة. ويتاثر الفقر ايضا بالهجرة المتبادلة المدعمة والتحضر والتوسع في الاقتصاد الحر.

ومن ناحية أخرى، لم تثبت العولمة جدواها للبلاد أو الأشخاص، ولم تكن وسيلة للضمان وتحرير دول الجنوب. وتطرح العولمة اسئلة جديدة تحتاج ان توجه على اساس كوني. فلا يتطلب الدين الأجنبي فقط سياسات قومية وعالمية وفوق السلطة القومية كافية بل يستلزم ذلك ايضا التنظيم الضعيف للتجارة العالمية لكي تكون التجارة ذات فائدة لكل الاطراف المشتركة. وفي واقع الامر، ان كانت بعض اسباب الفقر داخلية فان البعض الاخر يجب البحث عنه على مستوى العالم.

ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية

ويعد التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي شيئا جوهريا وغير متوازن إذ أن المستوى المتدني للاستثمارات الاجنبية غير كاف، ويبدو ان القاعدة المنتجة لهذه البلاد غير ملائمة لدعم النمو لدول شرق وجنوب البحر المتوسط ولحفز سعيها المشروط في الأسواق.

إن محاربة الفقر مهمة معقدة حيث تحتاج إلى التركيز على الجوانب المختلفة وتضمين مساهمة عوامل مختلفة على الصعيدين القومي والعالمي، وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي الوسيلة الرئيسية لمحاربة الفقر والنمو المستدام هو شرط ضروري للتغلب التدريجي على مشكلة الفقر، ومع ذلك فليست مجرد التنمية هي المحاطة بالخطر ولكن التنمية الصحيحة المتماسكة.

لقد تغيرت الدعوة إلى التكافل خلال العقود الأخيرة، ومن ثم يجب ألا توجه السياسات عموما إلى الاهتمامات الاقتصادية فقط – الضرورية بالتأكيد - ولكن أيضا إلى الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس، ومع التعديلات التي قد تثبت ضرورتها، فقد يوصى للبلاد الأفقر بطريقة استراتيجية ليسبون التي تعتمد على المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مع أن لكل دولة أن تنشئ سياساتها الخاصة بها إلا أنه يجب ان توجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة، وان تكون هناك بعثة مشتركة لرقابة عملية محاربة الفقر لها وضعية شرعية ويكون من الضروري الاستماع لها على مستوى صناع القرار الحكوميين، إن من الصعب تصور بقاء دول حوض البحر المتوسط خارج هذه الحركة العالمية عن مثل هذه المحاولة الجوهرية نحو العدل والسلام في العالم، وهذا يتضمن في جميع الأحوال الرغبة السياسية.

ويبدو من الاشياء المهمة جواز مرور الاختلافات بين الدول ومجموعة الأهداف المشتركة وبالتحديد فيما يخص الاحتياجات والتعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية وتوجيه الباحثين عن وظيفة والأسرة التي بها أفراد ذوي احتياجات خاصة وكبار السن والأشكال الحديثة للاستغلال والتنقلات البشرية.

وتاتي تحت هذه الأهداف تعزيز شعور المواطنة بين الفقراء شاملا ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية ولكن أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك احتمالات المساهمة الفعالة في المجتمع. ومن المهم فهم ومحو آليات ترك جزء من السكان على جانب طريق التنمية.

يجب أن تكون كل دولة مسئولة عن إيجاد منهاجها في العمل، ومع ذلك فإن استراتيجية منسقة من دول حوض المتوسط من الممكن ان توفر دعما جوهريا واطارا شاملا للمبادرات الوطنية، ويجب النظر إلى الحرب ضد الفقر على أنها محاولة مشتركة من شعوب حوض البحر المتوسط وأن ينص عليها بوضوح في سياق نص عملية برشلونة.

إن محاربة الفقر ليست مجرد مسالة امن اجتماعي أو رفاهية، فهي تتضمن سياسة عامة وكل السياسات الفعالة على المستوى القومي، بالإضافة إلى منهج عالمي نحو الفقر على مستوى العالم.

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة في محاربة الفقر في المنطقة اليورومتوسطية إلى درجة كبيرة على الإدارة الجيدة، ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية العالية والمصحوبة باقتصاد حر ونقص الشفافية في التفاعل بين العوامل العامة والخاصة بالشكل الذي قد يجعل سياسات مقاومة الفقر اقل تكلفة وأكثر انتاجية.

ويجب أن توجه جهود خاصة لتسهيل التكامل بين القطاع الحر والاقتصاد الرسمي ولمحاربة الفساد، والإدارة الجيدة مناسبة لذلك على حد سواء على المستوى العالمي، وتتمثل إحدى أخطر المشكلات للإدارة العالمية في التفاوت الاجتماعي بين القوى الاقتصادية للدول. وتترجم التفاوت الاجتماعي هذه قوى تفاوضية تختلف بشكل حاد بين الدول الغنية والفقيرة.

ويجب ألا تكون أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر بخسا لدور المجتمع المدني المنظم، إذ أن تطوير مجتمع مدني منظم وفعال يجب ان يشجع بقوة وان حرية التجمع شئ حتمي ويتطلب ضمانات قانونية ملموسة؛ وتعتبر التعددية علامة لمثل هذه الحرية.

وأخيرا وليس آخرا، يجب عمل مرجع خاص عن علاقة المؤسسات الدولية الوثيقة بالموضوع وبالتحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وباعتبار الصفة الدولية لهذه المؤسسات، فإن عملها يجب ان يركز بشكل أساسي على الصالح العام العالمي والذي يتضمن اهتماما خاصا بوضع الدول الأفقر وشعوب العالم. ويقدم هذا التقرير بعض التوصيات في هذا الخصوص، وخاصة جانب الدين الأجنبي. ويحدد هذا التقرير الحاجة إلى ادوات قانونية معروفة لضمان المساواة والعدالة في العلاقة بين المدين والدائن، متجنبا فوق كل ذلك المعاناة المفرطة للأشخاص، وفي نفس الوقت، فإن هناك حاجة للاجراءات الطارئة نحو المواقف الاكثر الحاحا.

صدر تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية كمتابعة لقمة فالنسيا اليورومتوسطية (نوفمبر ٢٠٠٤)، ويهدف إلى تقييم الحالة الراهنة للفقر في المنطقة اليورومتوسطية، وباكثر تحديدا، في الدول العشرة اليورومتوسطية الغير اوروبية – الجزائر ومصر واسرائيل والاردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا - ومعرفة أسبابه وتوابعه، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة والمطلوبة لمحاربته.

الفقر مشكلة اجتماعية توجد في جميع أنحاء العالم بدرجات مختلفة من الشدة وفي بيئات مختلفة، ففي بعض البلاد أو المناطق يعني الجوع والموت. ويوجد الفقر في البيئات الفقيرة والبيئات الغنية.

يقال عالميا: يتواجد الفقر مع الوفرة[١]

يتطلب الفقر العالمي مجهودات محلية وقومية بجانب التزام عالمي قاطع تمشيا مع أهداف الألفية للتنمية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ الموضوعة من قبل الأمم المتحدة في ٢٠٠٤[٢]. وبعد خمسة سنوات، كان من المزعج سماع عبارات من مصادر عالية المسئولية، **مثل الآتي، من مدير مكتب تقرير التنمية البشرية:**

"هذا التقرير (***HDR ٢٠٠٥***) يرسل إشارة واضحة جدا بأن معظم أهداف الألفية للتنمية ستضيع في معظم البلاد إذا استمر الاتجاه الحالي"[٣].

لم يعلق قرار برشلونة أهمية على أولوية محاربة الفقر، وقد آن الأوان وحانت الفرصة لرأب الصدع ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية، وفي عالم العولمة، يجب أن يفهم الفقر على أنه مشكلة عالمية، فكل الدول جزء من المشكلة ولابد أن تكون جزءا من الحل. ويعد هذا أيضا حجر الزاوية لبناء حسن الجوار مع احترام الخيارات والحاجة إلى ادارة جيدة في كل دولة. وأخيرا، فإن الفقر يحرم الحق الاساسي في الحرية[٤] يتفاعل السلام والتنمية معا، ولمحاربة الفقر فإن المجتمعات تحتاج السلام والعكس بالعكس، فإن الفقر لا يكون مستداما وعادلا في بيئة الفقر والحرمان.

١- انظر، على سبيل المثال، "العمل بعيدا عن الفقر"، تقرير المدير العام، منظمة العمل الدولية- جنيف ٢٠٠٠- اعلان الأمم المتحدة للالفية ، قرار تبنته الجمعيه العامة ، الأمم المتحدة ، سبتمبر ٢٠٠٠.

اكيفين واتكينز، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية ومؤلف تقرير ٢٠٠٦.

٤- انظر، شين، ا (١٩٩٩)، التنمية كالحرية، آنشور للكتب. ٤

٥- الفقر والميثاق الدولي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمم .

يعرف الفقر بصفة عامة على أنه مفهوم نسبي ويزخر التعريفات والمنهجيات. ومن غير المتوقع الوصول إلى تعريف مقبول عالميا للفقر ولا أداة لقياسه، وعلاوة على ذلك، فإن للفقر أبعاد غير موضوعية لا تقل في صلتها عن الموضوعية. ومع ذلك يجب ملاحظة ان احد تأثيرات العولمة هو ان العلامة المميزة لتقييم موقف ما لا يمكنها ان تهمل الحدود القصوى للمشكلة: من ناحية، الذين يعيشون في فقر مدقع، يعني الفقر بالنسبة لهم الجوع والموت، ومن ناحية أخرى الأشخاص والمجموعات الذين يجمعون في أيديهم مستويات غير متكافئة من الثروة والدخل.

في هذا التقرير، يعتبر الفقر كما في تعريف لجنة الأمم المتحدة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

" قد يعرف الفقر بأنه حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والإمكانيات والاختيارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى"[١].

باقتراب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، عبر المجتمع الدولي عن ادراكه الحاجة الملحة لوضع نهاية لمشكلة الفقر المستعصية، حيث عقدت اجتماعات دولية وصدرت وثائق مختلفة للتعبير عن هذا الاهتمام[٢].

ومع ذلك فإن قرارات المجتمع الدولي بعيدة كل البعد عن التنفيذ بشكل مرضي، وبالتحديد بسبب نقص الإرادة السياسية[٣].

١- منظمة التجارة العالمية (نوفمبر ٢٠٠٠)؛ المؤتمر الدولي (مارس ٢٠٠٢)؛ G٨; CNUCED Conference at Bangkok (April-May ٢٠٠٢) Summit (Xananaskis, June ٢٠٠٢); NEPAD Summit (Durban July ٢٠٠٢); World Summit (Johannesburg, August-September ٢٠٠٢); Universal Declaration of Human Rights, UN, ١٩٤٨.

٣- انظر، على سبيل المثال، "في الحرية الاكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الانسان للجميع"؛ تقرير السكرتير العام؛ الامم المتحدة؛ الجمعية العامة؛ مارس ٢٠٠٥.

الفقر والتنمية

كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نموا اقتصاديا. وكان المفترض ان النمو سيفد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان ويترجم إلى رخاء للجميع. وفي السنوات الأخيرة، هناك وعي متزايد ان النمو الاقتصادي، برغم انه وسيلة ضرورية وأساسية، يجب ان يتكامل بسياسات تهدف إلى " **تنمية بشرية** " موزعة ومستدامة، **تعرف بأنها**: " عملية تعظيم مجال الخيارات لدى الناس – زيادة فرصتهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية"(١).

وبطريقة مشابهة، أوضح إعلان فيينا (مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان ١٩٩٣) إن التنمية حق إنساني: " الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتحويل كنتيجة لذلك فإن كل انسان وكل الشعوب مؤهلة لان تشارك وتساهم فيه وان تتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالشكل الذي يدرك معه كامل الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية"(٢).

يعرف في هذه المصطلحات، الحق في متطلبات التنمية التي تشمل على نحو بين ان استئصال الفقر هو احد أهداف استراتيجية التنمية، وأن مؤشرات الفقر هي جزء من مجموعة المؤشرات المستخدمة في تقييم التنمية.

مثل هذه الاستراتيجية لا تلغي الحاجة لتعيين أشكال قاسية أو شديدة من الفقر والتي تتطلب إجراء عاجل، ولو كان مؤقتا وذو طبيعة مساعدة، يوجه لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية العاجلة.

٢- برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢؛ نظرة عامة، ص ٢.

٣.(٢٠٠٠).Sengupta, A.

وهكذا، " إن أحد فوائد استخدام طريقة حقوق الإنسان للتنمية هي أنها تركز الانتباه على هؤلاء الذين يتخلفون عن الآخرين في التمتع بحقوقهم، وتتطلب اتخاذ إجراء ايجابي بالنيابة عنهم. وفي الكتابات المنشورة عن حقوق الإنسان يكون هذا الإجراء غالبا في شكل دعم ورعاية شديدي الفقر أو المجموعات الأكثر تأثرا من الفقر في المجتمع". "يتمركز الحق في التنمية حول مفهوم المساواة والعدالة ومع غالبية السكان الفقراء حاليا وحموا من التمتع بمستويات معيشة مرتفعة والقدرة على تحسين أوضاعهم.

يذهب مفهوم الرخاء في هذا السياق إلى ابعد من الأفكار العامة التقليدية عن النمو الاقتصادي إلى زيادة الفرص والقدرات للتمتع بهذه الفرص"[١].

يتوافق هذا المفهوم المتكامل والذي لا يتجزأ للتنمية كحق إنساني مع إطار عمل نظري وتجريبي مترابط منطقيا تفهم التنمية من خلاله، ومعرف استراتيجيا ومراقب ومقيم.

١. الفقر في المنطقة اليورومتوسطية

كما هو معروف جيدا، في سبتمبر ٢٠٠٠، أقرت ١٨٩ دولة إعلان الألفية الذي يشمل ثمانية أهداف الألفية للتنمية يتم تحقيقها قبل ٢٠١٥. الهدف الأول هو" القضاء على الفقر المدقع والجوع"[٢].

في تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٦، يلخص نائب السكرتير العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية تقييم تنفيذ أهداف الألفية للتنمية وبالتحديد **في العبارة التالية:** " يوضح التقرير الحالي انه قد حدث بعض التقدم، ويجب أن يوفر هذا الحافز لمزيد من التقدم للامام، ولكن لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى الاحتفاظ بوعودنا للاجيال الحالية والقادمة "[٣].

١ -Sengupta, June ٢٠٠٠.
٢- http://www.un.org/millenniumgoals/ أنظر.
٣- تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٦ ,الأمم المتحدة، التمهيد.

في واقع الأمر، أن العقد الذي يفصلنا عن عام ٢٠١٥ عقدا حاسما. ففي عام ٢٠٠٦، معظم الدول تخلفت عن الأهداف التنموية للألفية، والتنمية البشرية غير مستقرة في المناطق الهامة، والتفاوت الاجتماعي عميقة والاتجاه نحو تعميقها أكثر، والتزام الدول الغنية، وفقا لتقارير بيرسون وبراندت، لم ينجز حتى الآن، وقرار تخصيص ٠.٧% من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة لتنمية الدول الأفقر يظل وعدا غير محقق.

تخصص الدول الغنية في المتوسط ٠.٢٥% من إجمالي الدخل القومي للمساعدات التنموية، ويعتبر وعد الاتحاد الأوروبي بتحقيق ٠.٥١% حتى ٢٠١٠ مشجعا بصفة خاصة. وبرغم ذلك، حتى في هذه الحالة، سيظل التمويل ناقصا عن الاحتياجات لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية، بما فيها دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية ، وتعد المبادرات نحو تقليل الفقر وتشجيع التنمية في المنطقة جديرة بالثناء، ولكنها تأخذ وقتا طويلا للغاية ليتم تنفيذها.

استقبل إعلان برشلونة بحماس في المنطقة اليورومتوسطية، وخاصة دول شرق وجنوب المتوسط ، والذي تم تعزيزه ببرامج ميدا ١ وميدا ٢ (على الترتيب للفترات ١٩٩٥ – ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)([١]). بعد عشرة سنوات (٢٠٠٥)، لم تتفق النتائج مع طموحات الشركاء من دول شرق وجنوب المتوسط، بينما الشركاء الاوروبيون ارجعوا ذلك لنقص الإدارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية في هذه الدول، وزادت فوائد الميزان التجاري للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير عن الغطاء المالي لبرنامجي ميدا ١ و ميدا ٢. وفي هذا الخصوص، فإن الفجوة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط كبيرة وهناك خطر ازديادها نحو ٢٠١٠ بافتراض أنها عام انشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة.

---

١ - انظر http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/meda.htm.

إن الجهود المبذولة على كلا الجانبين ضرورية لإعطاء زخما جديدا للشراكة اليورومتوسطية.

٢. الفقر في الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن هذا التقرير يهتم بالفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية، إلا أنه من المفيد إعطاء نظرة مختصرة عن الفقر في الاتحاد الأوروبي على المستوى الاكبر.

يجب أن يكون معروفا أنه مهما تحقق من تقدم اقتصادي وبشري في الاتحاد الأوروبي، فإن الفقر، بما في ذلك أشكاله الشديدة، لا يزال موجودا في الاتحاد الأوروبي: وفقا لتقرير المجموعة الاوروبية لعام ٢٠٠٥، عن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فإن أكثر من ٦٨ مليون شخص (١٥% من عدد السكان) في الاتحاد الأوروبي-٢٥ كانوا أو مهددين بأن يكونوا فقراء في ٢٠٠٤[١]. وتتراوح معدلات الفقر على المستوى القومي من ١٠ – ٢٠%.

اكتسبت مسالة التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي ابعادا جديدة باضافة مايو ٢٠٠٤، عندما انضمت دول من الكتلة الشيوعية سابقا إلى الاتحاد الأوروبي. وتتصل الاتجاهات المستقبلية بطبيعة الحال بموضوع النمو الأوروبي الرئيسي وأيضا باعادة الهيكلة التي نتجت عن تاتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن الحاجة إلى تعزيز السياسات استهدفت الضمان الاجتماعي.

في ضوء هذه الأحداث، وعلى الرغم من حقيقة ان الحرب ضد الفقر والحرمان تظل داخل مقدرة الدول الاعضاء، وقد طور الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادرات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، اعلنت سنة ٢٠٠٧ أنها العام الأوروبي للفرص المتساوية للجميع.

من المؤسف، مع ذلك، أن الفقر والحرمان، باستثناء التوظف، تم إقصاؤها من قائمة الأولويات الأصلية لاستراتيجية ليسبون.

---

١ - المفوضية الأوروبية: rapport ٢٠٠٥ sur la protection sociale et l'inclusion sociale.

تخضع خطط العمل القومي للضمان إلى "الطريقة المفتوحة للتنسيق" التي تاسست في قمة ليسبون، وتحدد هذه الطريقة الأهداف العامة للخطط، ولكنها تترك للدول الاعضاء اختيار الوسيلة والسياسات لتحقيقها. تشجع الطريقة التعاون بين الدول الأعضاء وتوفر إطار عمل أوروبي شامل للبرنامج.

يتضمن البرنامج الأوروبي ثلاث نقاط: البحوث والتعاون السياسي والتعليم المتبادل، وعمل شبكة عمل على المستوى الأوروبي. وتغطي الأهداف المشتركة للبرنامج مدى واسعا من المجالات: المشاركة في سوق العمل وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية؛ والتعليم والتدريب؛ وفقر الأطفال؛ والسكن اللائق؛ والحصول على الخدمات وجودتها؛ والقضاء على العنصرية. ويجب ان تغري الأفعال التي تؤدى اكبر مدى ممكن من اصحاب المصالح، والقطاع العام والخاص، النطاق القومي والمحلي بالإضافة إلى ضحايا الحرمان والذين يواجهون خطورة أن يكونوا محرومين.

تتكامل خطط العمل للاتحاد الأوروبي مع المبادرات الأوروبية الأخرى التي تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر مشكلة الحرمان.

وفقا لكثير من لجان ***think tanks*** والمنظمات الأخرى، فإن التقدم الحادث عن الأفعال التي انطلقت تنفيذا لاستراتيجية ليسبون لمحاربة الفقر ليس واضحا، وتعد الاستراتيجية الموضوعة للحرمان الاجتماعي نفسها علامة للتقدم إذ أنها تضع القضية في المناظرات السياسية وتجعل العوامل ذات الصلة حساسة. ومع ذلك، اعتبر بعض المحللين ان الآليات غير كافية لإحداث نقص جوهري للفقر في الاتحاد الأوروبي. وفي تقرير عام ٢٠٠٥ عن هذا الموضوع، اقترحت المجموعة الأوروبية عددا معينا من الإجراءات لتحسين الآليات الموجودة.

الفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليوروموتوسطية

التركيز الأساسي لهذا القسم هو عرض صورة شاملة للعشرة دول يوروموتوسطية من غير دول الاتحاد الأوروبي دول شرق وجنوب البحر المتوسط لتقييم الوضع فيما يخص الفقر ونستبين خصائصها المشتركة كلما أمكن.

على الرغم من النقص الملموس في المعلومات، يركز هذا القسم على النقاط الآتية: وصف مختصر للسمات العالمية لهذه الدول وللمؤشرات الاجتماعية الرئيسية بتركيز خاص على المؤشرات المتعلقة بالفقر وهوية مجموعات الدول بشان خصائص الفقر. كانت الصعوبة الرئيسية هي نقص المعلومات وخاصة من المصادر القومية، ليس فقط عن الفقر ولكن أيضا عن بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة لتقييم الموقف والوضع التنموي لهذه المجتمعات.

في كثير من النصوص، تندرج غالبية دول شرق وجنوب المتوسط في مجموعة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (***MENA***) والتي، وفقا للبنك الدولي، تعتبر منطقة الدخل المتوسط. وفي عام ٢٠٠٤ أصدر البنك الدولي تقريرا " ورقة استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " يعتبر البنك الدولي فيه ان هذه المنطقة تضم ٢٠دولة منها ثمانية غطاها التقرير (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس)، وأحيانا تعتبر إسرائيل ضمن هذه المنطقة بسبب موقعها الجغرافي ولكن ليس تركيا التي تعتبر أيضا هنا.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متنوعة اقتصاديا، حيث تضم دولا مثل الجزائر وسوريا الغنية في الموارد الطبيعية ولديها وفرة في القوى العاملة؛ ومصر والأردن والمغرب وتونس ذات الندرة في الموارد الطبيعية ولكنها غزيرة العمالة؛ ودول الخليج الغنية في الموارد الطبيعية وبالتحديد البترول، ولكنها مستوردة خالصة للعمالة. ان تغير الخواص في دول شرق وجنوب البحر المتوسط يؤكد الحاجة إلى الحذر عند اخذ ظاهرة اجتماعية مثل الفقر، وخاصة عند محاولة عمل تعميمات

وتفسير البيانات الإحصائية المتحصل على غالبيتها من منظمات دولية والتي تحاول، كالمتوقع، إن تناغم المنهج المحدد للمفاهيم. هذا التحذير يجب ان يفهم مادامت هذه البيئات الاقتصادية المتنوعة لم توصف في هذا التقرير.

السكان: بالنظر إلى حجم السكان، من الممكن أن نميز في هذه الدول بين الدول الاكبر (مصر وتركيا والجزائر والمغرب وسوريا) والدول الاصغر (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس).

في ٢٠٠٤، كان عدد السكان في دول شرق وجنوب البحر المتوسط أكبر من نصف عدد السكان في دول الاتحاد الأوروبي ٢٥ دولة، وينمو هذا العدد بمعدلات عالية نسبيا (على أو فوق ١.٥%؛ ما عدا لبنان وتونس وتركيا)، بمتوسط ١.٢% ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن متوسط معدل نمو السكان السنوي هو ١.١%بالنسبة للعالم، و١.٣% للدول النامية، و٠.٥% للدول عالية الدخل، و٠.٨% للدول متوسطة الدخل، و١.٦% للدول منخفضة الدخل[١].

بالنظر إلى تركيبة السكان، تظهر البيانات أن، في ٢٠٠٣، كان حوالي نصف عدد السكان من الإناث. وبخصوص تحليل ريفي – مدني، فبالرغم من أنه يبدو أن هناك اتجاها متناقصا، فإن هناك نسبة عالية من السكان لا تزال تعيش في المناطق الريفية (الاستثناء في الدول الأصغر: إسرائيل ولبنان الأردن، وبالرغم من ذلك، في ٢٠٠٣، فإن أكثر من نصف العدد الكلي للسكان من دول شرق وجنوب البحر المتوسط تعيش في مناطق مدنية (ماعدا مصر، حيث يعيش ٥٧.٢% في مناطق ريفية).

تحليل العمر للسكان يظهر اختلافا واضحا بين دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي ٢٥-EU في ٢٠٠٣، في المتوسط، بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ – ١٤

١- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص .٢٣٥ تشير البيانات إلى تصورات متنوعة البيئة للفترة .٢٠١٥ - ٢٠٠٣

وفوق ٦٤ في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بالترتيب، ٣٣.٤% و ٥.٠%، بينما في الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي ١٦% لكلا مجموعتي العمر. وحاليا، في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط لا يوجد اتجاها نحو زيادة العمر (ماعدا إسرائيل، حيث تبلغ نسبة السكان فوق ٦٤ حوالي ١٠% من إجمالي عدد السكان).

وعلى الجانب الآخر، فإن معدلات الأطفال المعالين[١]أعلى بالنسبة للبلاد ذات معدلات نمو سكاني أعلى (فلسطين والأردن وسوريا)، باستثناء المغرب مع مضمون معنوي عن فقر الأطفال في هذه البلاد، معدلات المعالين الكلية [٢]تظهر ان تقريبا ٥٠ – ٦٠ شخصا معالين لكل ١٠٠ في سن العمل (١٥-٦٤)، وتعكس بذلك العبء الحقيقي للإعالة على السكان الذين في سن العمل والذي يجب تغييره إما بأنظمة الوفرة في الدول أو بآليات التكافل الحرة.

الصحة والتعليم: هما المجالان الجوهريان بالنسبة لتحليل الفقر. إذ أن الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم يعتبر شيئا أساسيا لرخاء كل كائن بشري، ويساهم نقص هذه الخدمات في وجود الفقر واستمراره.

تعتبر مدة الحياة عند الولادة، ومعدل إجمالي الخصوبة، ومعدل وفيات المواليد، ومعدل وفيات الأطفال هي أربعة مؤشرات أساسية تستخدم في تحاليل المقارنة عبر البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار سوء تغذية الأطفال – تحت خمسة سنوات – والحصول على مصدر مياه شرب محسن، والصرف الصحي

١ -معدل الأطفال المعالين هو نسبة السكان في فئة العمر ٠ – ١٤ إلى السكان في فئة العمر ١٥ – ٦٤.
٢- معدل المعالين الإجمالي هو نسبة مجموع السكان في فئة العمر ٠ – ١٤ وأولئك في فئة العمر فوق ٦٥ إلى السكان فئة عمر ١٥ – ٦٤.

مدة الحياة عند الولادة [1] ممكن ان ينخفض بسبب مشاكل مثل المجاعة والحرب والمرض والصحة الضعيفة. ترتفع مدة حياة المولود مع مستوى التطور. ومع ذلك، في مراحل أدنى، قد تتحقق تحسينات مثيرة في مدة حياة المواليد مع الإجراءات الأولية في الصحة العامة والصرف الصحي والمعونة الاجتماعية، الخ. تنزع المرأة إلى البقاء على قيد الحياة أطول من الرجل، والسبب وراء ذلك غير مفهوم تماما، ولكن غالبا يرجع إلى اختلافات بيولوجية وأنماط حياة. وتؤكد البيانات بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ماعدا إسرائيل، هذه الاختلافات والتي في المتوسط تكون أعلى تماما من متوسط ***EU- ٢٥***، وتظهر دول أرقام شبيهة من سنوات الحياة المتوقعة .

معدل متوسط إجمالي الخصوبة هو ٢.٦ بالنسبة للعالم، ١.٧ للدول عالية الدخل (قدرت القيمة بالنسبة لدول EU-٢٥، في ٢٠٠٤، بمعدل ١.٥)، ٢.١ للدول متوسطة الدخل، و٣.٩ للدول منخفضة الدخل[2]. بخصوص ترتيب وتصنيف التنمية البشرية، فإن المعدل المتوسط هو ١.٧ للدول عالية التنمية البشرية، و٢.٥ للدول متوسطة التنمية البشرية، و٥.٨ للدول منخفضة التنمية. تكشف بيانات معدل متوسط إجمالي الخصوبة بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مجموعاتها وفق للدخل والتنمية البشرية: ماعدا فلسطين (اعتبرت ضمن فئة الدول متوسطة التنمية البشرية)، وتظهر إسرائيل في المجموعة عالية التنمية البشرية ولبنان وتونس والأردن وتركيا والجزائر وسوريا ومصر والمغرب في فئة الدول متوسطة التنمية البشرية.

١- متوسط مدة حياة الأطفال حديثي الولادة ويستخدم كمؤشر للصحة العامة في بلد.

٢- متوسط عدد الأطفال للمراة، بفرض ان معدلات المواليد لسن معين ستظل ثابتة اثناء سنوات انتاجها للاطفال (تعتبر عادة من ١٥ – ٤٩).

معدل وفيات المواليد[1] يستخدم أيضا لمقارنة الصحة والرفاهية عبر البلاد مع معدل وفيات الأطفال[2]، باستخدام بيانات البنك الدولي اتضح انخفاض في كلا المؤشرين في كل دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ ومن ثم يعكس بعض التحسن. التقدم أعلى في بعض الدول (على سبيل المثال مصر والمغرب – برغم ان هذه الدول اظهرت في عام ٢٠٠٠عن كل المجموعة أعلى مستويات من معدلات وفيات المواليد والاطفال –وسوريا وتونس) عن دول أخرى (على سبيل المثال الجزائر).

بمقارنة دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع باقي العالم أظهرت المقارنة ان معدلات متوسط وفيات المواليد والأطفال كانت بالترتيب؛ ٥٤ و٨٠ (لكل ١٠٠٠ولادة حية) بالنسبة للعالم، ٥ و٦ للدول عالية الدخل (كما في إسرائيل) و٢٩ و٣٦ للدول متوسطة الدخل، و٨٠ و١٢٤ للدول منخفضة الدخل بالترتيب[3].

معدل وفيات الأطفال تعتبر جزئيا انعكاسا لسوء تغذية الأطفال تحت سن خمسة سنوات. وتظهر البيانات المتوفرة عن هذا المؤشر وجود ارتباط موجب قوي بين المؤشرين بالنسبة للدول المتاحة عنها بيانات، باستثناء سوريا التي أظهرت قيمة أعلى بالنسبة لسوء تغذية الأطفال، ولكن رقم منخفض نسبيا بالنسبة لوفيات الأطفال بالمقارنة بباقي دول شرق وجنوب البحر المتوسط.

بخصوص الحصول على مصدر مياه محسن، تحقق بعض التحسن المتوسط في تركيا (الأعلى)، وتونس والمغرب ومصر، بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢. ومع ذلك ، فقد ازداد الوضع سوءا في دول مثل الجزائر والأردن. تصنف الأردن بين العشرة دول الأفقر في العالم، ولهذا تعتمد بشكل كبير على مصادر المياه الخارجية. في إسرائيل ولبنان يمكن لكل السكان الحصول على مصادر مياه محسنة.

---

١ - معدل موت الأطفال حديثي الولادة اقل من سن عام بالنسبة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.
٢ - احتمال الموت بين الولادة وسن خمسة سنوات بالضبط، لكل ١٠٠٠ولادة حية.
٣ - تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٥، ص ٢٥٣.

فيما يتعلق بالحصول على صرف صحي محسن، حدث تقدم ضئيل جدا في فترة ١٢ عاما في كل دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، باستثناء مصر ولكنها أظهرت اقل قيمة ١٩٩٠، ومع المغرب تظل كما هي في ٢٠٠٢. يلاحظ أعلى نسبة من السكان (٩٨%) مع الحصول على صرف صحي محسن في لبنان في ٢٠٠٢.

التعليم والمعرفة: في هذا الخصوص، يؤخذ في الاعتبار معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين والصغار البالغين ونسب إجمالي المسجلة أسماؤهم في مدارس مجتمعين، مع تحليلات النوع.

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين[1] يظهر الإنجاز المتراكم للتعليم الابتدائي وبرامج محو الأمية في نقل معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة إلى السكان لتمكينهم من تطبيق هذه المهارات في الحياة اليومية والاستمرار في التعليم والاتصال عن طريق نماذج مكتوبة. تحليل النوع في معدل محو امية الكبار اظهر اختلاف كبير بين النساء والرجال في الدول النامية، مما يوضح الوصول المتحيز للتعليم للمرأة.

تكشف بيانات دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط نوعين من التصنيف:

(١) يخص محو أمية الكبار الذكور، أكثر من ٩٠% (إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وتركيا)، وبين ٦٠ – ٩٠% (الجزائر ومصر والمغرب وتونس).

(٢) اختلافات النوع أعلى من ١٥% (الجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا وتركيا، بالرغم من ان الأخيرة ممكن اعتبارها مختلف عليها)، واختلافات نوع اقل (إسرائيل والأردن ولبنان).

١ - نسبة السكان من عمر ١٥ عاما فما فوق الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

بخصوص معدل معرفة القراءة والكتابة للصغار البالغين[1]، تعكس البيانات تحسنا معنويا بالنسبة لكل مجموعة الدول ونقص ملموس في اختلافات النوع، التي لا توجد في حالة إسرائيل والأردن.

بخصوص نسبة إجمالي المدرجين بالمدارس مجتمعين[2]، في خمسة دول من دول شرق وجنوب البحر المتوسط (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس) تظهر النساء معدلات اندراج في التعليم احسن من الرجال. وبالرغم من ان هذه النسبة تعكس المكسب التعليمي، إلا أنها لا تعكس جودة نتائج التعليم، حتى عندما تستخدم للفوز بفرص التعليم، فهذه المعدلات ممكن ان تخفي فروق هامة بين الدول بسبب اختلافات في مدى العمر المتفق مع مستوى معين من التعليم، واثناء البرامج التعليمية.

وهكذا، إن ميزة المرأة في هذه البلاد من الممكن تفسيرها بهذه الاختلافات في المستويات والمدة، بالإضافة إلى النزاع العسكري كما في فلسطين.

بالأخذ في الاعتبار مستويات التعليم الثلاثة، الابتدائي والثانوي والجامعة فإن النسبة المنخفضة في الاندراج بالمدارس في مرحلة الثانوي والجامعة في المغرب تعد مقلقة على وجه الخصوص، بالمقارنة بالدول الأخرى من دول شرق وجنوب البحر المتوسط. وتظهر الجزائر أيضا نسبة منخفضة في المستوى الاخير من التعليم.

كما توضح في مقدمة هذا التقرير، يعد الفقر ظاهرة موجودة في كل انحاء العالم بدرجات متفاوتة من الشدة والبيئات المختلفة. ومن ثم تظهر الحاجة إلى الحذر عند التعميم. ومع ذلك، تستخدم بضعة مؤشرات لايجاد بعض المقارنات بخصوص الفقر والتفاوت الاجتماعي .

١- نسبة السكان من عمر ١٥ – ٢٤ عاما الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

٢ -عدد الطلبة بمستويات الابتدائي والثانوي والجامعة، كنسبة من السكان في عمر المدرسة الرسمي لهذه المستويات.

نسبة السكان التي تعيش على اقل من دولار واحد في اليوم، هذا المؤشر على علاقة مباشرة مع الهدف الأول من الأهداف التنوية للألفية ***MDGs***، والتي تهدف إلى " النزول إلى نصف عدد الأشخاص في العالم الذي يبلغ دخلهم اليومي اقل من دولارا واحدا في اليوم، قبل عام ٢٠١٥، وكذلك نصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، وكذلك النزول إلى نصف عدد الأشخاص الغير قادرين على الحصول على مياه شرب آمنة"[١]، باستثناء مصر، هذه النسبة تحت ٢% بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع توافر المعلومات. ومع ذلك، بإضافة دولارا آخرا إلى الأول، تتغير الصورة بشكل مثير. على سبيل المثال، في حالة مصر، ٣.١% من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، والذين يصل عددهم تقريبا إلى ٢.٣ مليون شخص. قبل الوصول إلى حد دولارين في اليوم ازداد معدل الفقر إلى ٤٣.٩%، أي تقريبا ٣١.٩ مليون شخص.

I- نسبة السكان تحت أدنى مستوى من استهلاك أطعمة الطاقة. هذا هو المؤشر الوحيد المتاح للحرمان من الطعام، ويظهر أن الأردن والمغرب لها أعلى قيمة في المنطقة (٧%)، وتونس الاقل (٢.٥%)، بينما باقي الدول (ماعدا إسرائيل وفلسطين، لم تتح عنهم اية بيانات) تظل بين هاتين النسبتين.

II- الفقر النسبي[٢] باستثناء القيمتين الطرفيتين لتونس وفلسطين، تظهر دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط تشابها معينا من القيم حول ١٥ – ٢٠% بأعلى قيمة مسجلة في فلسطين (٤٠.٣%) والاقل في تونس (٤.٢%). المعدل المتوسط في دول EU-٢٥ في ٢٠٠٤ كان (١٦%).

١- إعلان الأمم المتحدة للألفية، القراق الذي تبنته الجمعية العامة، الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥.

٢ - نسبة السكان ذات الدخل اقل من ٦٠% من متوسط حصة الفرد من الدخل.

III- معامل جيني، هذا المؤشر يقيس عم المساواة في الدخل[١] ، وبالرغم أنه غير متاح بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، لكن من الممكن مناقشة عدم مساواة شبيهة بشأن توزيع الدخل، حيث أن المعامل يتراوح بين ٠٣٢ و ٠.٤٤ بالنسبة للتسعة دول، حيث تتوافر عنها بيانات.

هذه المؤشرات الاجتماعية التي تم تحليلها في هذا القسم لا تعكس فقط حالة جودة الحياة في المنطقة، ولكن أيضا موقف الفقر النقدي بالإضافة إلى الغير نقدي في كل دولة. وفي ضوء هذه المؤشرات، فإن الملامح الاجتماعية السكانية للفقراء في المنطقة من الممكن التعرف عليها من محاولة اجابة بضعة أسئلة تتصل بالموضوع:[٢]

أ- هل الفقر ظاهرة ريفية أم مدنية؟ بصفة عامة، حدوث الفقر أعلى في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق المدنية. ومع ذلك، فإن ظهور وامتداد جيوب الفقر أو أحياء الفقراء الكبيرة في المناطق المدنية يعطي مؤشرا على أن الفقر في المدن يزداد أيضا بالرغم من القابلية الاقتصادية للفقر أعلى في المناطق الريفية. في واقع الحال، هذه الاتجاهات يعزز بعضها البعض، حيث أن الظروف الاقتصادية الريفية الأعلى تحفز على الهجرة إلى المدن، حيث تظهر مدن الأكواخ أو أحياء الفقراء.

وعلاوة على ذلك، وفي المدن الكبيرة للمنطقة، فإن حدوث الفقر ينزع إلى التطور من النمط الريفي – المدني إلى أن يكون نمطا إقليميا جغرافيا على سبيل المثال، في مصر ، تطورت البنية الاقتصادية من الوضع التقليدي لتؤثر في توزيع الدخل الإقليمي ليتعدى التقسيم الريفي – المدني وأصبح اختلاف الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر الإقليم ذو دلالة أكبر بكثير مع كونه الأسوأ في الوجه القبلي، سواء في المناطق

---

١ - يختلف بين ٠ و ١، حيث يدل الصفر على المساواة التامة والواحد على التفاوت الاجتماعي التام.

٢- مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو البنك الدولي- التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

الريفية أو المدنية. وفي تركيا، بالرغم من أن هناك اختلافات صغيرة في القابلية وحدوث الفقر بين المناطق الريفية والمدنية، فانه من الممكن ملاحظة اختلافات لها شانها في حدوث الفقر بين أقاليم البلد. وعموما يمكن القول أن هناك مفاضلة مكانية قوية في الرفاهية بين وداخل الأقاليم، ليس هذا فقط بشان الثروة والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، ولكن أيضا في طريقة توزيع الخدمات الاجتماعية والعامة. هذا البعد يستقرئ ويعزز الاختلافات الإقليمية.

ب- هل الفقر له علاقة بالنوع؟ مفاهيميا، يعد تأنيث الفقر مفهوما حديثا يلقي الضوء على حساسية المرأة للظروف الاقتصادية، حيث تشكل المرأة تقديرا ٧٠% من الفقراء و٣/٢ من الأمية في العالم، وهناك ادلة على أنها تتاثر بشكل حاد عن الرجل بأي تغيرات اقتصادية. وتقريبا في كل الثقافات، تعمل المرأة غالبا عدد ساعات أطول من الرجل. ومع ذلك، يظل معظم عملها بدون تقييم، ودون اعتراف به وغير مقدر.

لا يختلف عامل نوع الفقراء في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط عن **هذه المفاهيم العامة:**

١. معدلات فقر النساء اصبحت أعلى من معدلات الرجال في كل البلاد.

٢. عندما تتولى المرأة مسئولية **"رب الأسرة "** فإن حدوث الفقر يميل إلى الزيادة بسبب تأثيرات قلة وصول المرأة إلى التعليم والى سوق العمل. وهكذان بطريقة أو باخرى، فإن تفاعل الفقر مع النوع ينتج دائرة كريهة حيث الأطفال الإناث في الأسر الفقيرة يحرمن حتى من التعليم الأساسي في فترة الطفولة، ستحرم بشكل كبير من مقومات سوق العمل عندما تكبرن، وهكذا فإن النساء وأطفالهن قدرت عليهن حياة الفقر.

ج- هل الفقر متعلق بخصائص الوظيفة؟يعتقد دائما أن الأشكال التقليدية للفقر ترتبط بالبطالة، ويرى البعض أن الحلول تكمن في إيجاد وظائف لهذه القطاعات من المجتمع. وما نواجهه الآن هو ظهور أشكال جديدة من الفقر تسمى " **الفقراء العاملون**"، الذين يعينون في وظائف بمرتبات منخفضة وشاذة، غالبا في القطاع الحر للاقتصاد، هذا التقييم قد دعمته

أدلة من دراسات الفقر في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، مشيرا إلى النسب المنخفضة من البطالة بين الفقراء، ومن جانب آخر ، فانه في المناطق الريفية والمدنية من هذه الدول، هناك وجود ذو دلالة للفقر بين النساء خارج القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، واخذا في الاعتبار ان حوالي ٥/٤ من الفقراء يعيشون في أسر يعمل عائلها في المنطقة، لذا يمكن القول أن المشكلة الرئيسية ليست فقط في الوظيفة أو فرص العمل، في ذاتها، وإنما أيضا أنواع الوظائف وظروف العمل والأجور المتماثلة. وحيث ان الفقراء العاملين يضطروا إلى قبول ظروف العمل والأجور المتاحة مهما كانت، فإن رخائهم يكون خاضعا للدائرة البشعة. وكما يمكن التوقع، فانه يمكن ملاحظة حدوث أقل للفقر بين أولئك المعينين في القطاع العام، بينما ٤/٣ من الفقراء معينون في القطاع الخاص، حيث يسود القطاع الحر، والوظائف الغير مستقرة والأجور المنخفضة.

يمكن القول أن الخصائص المهنية ترتبط بمخاطر الفقر. حيث تكشف بيانات سوق العمل بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط أن فئة المتحصلين على أجور أسبوعية يسودون على أشكال الوظائف الأخرى (تقريبا نصف العمالة الكلية: أي ٥٠.٦% بالنسبة لتركيا، و٤٩.٣% لسوريا). في المناطق الريفية، العمال العاطلين والموسميين مبتلين بالفقر أكثر من عمال اليوميات والأجور الاسبوعية، بينما فقراء المدن يعملون كعمال يومية وحرفيين (لا يستاجرون الآخرين ويعملون منفردين)، وخاصة في الخدمات والبناء. عموما، تتركز النسبة الاكبر من الفقراء العاملين في الزراعة والبناء.

د- هل الفقر متعلق بخصائص الأسرة؟ في المنطقة ككل، الأسر الأكبر التي تشمل كبارا في السن وأطفالا من المحتمل أن تكون أفقر من الأسر الأصغر، وذلك ببساطة بسبب أن الأسر الأكبر تحصل على حصة فرد أقل في الموارد في عبارة مطلقة، بالرغم أن بعض السلع الانتاجية يشترك فيها كل أعضاء الأسرة. النزعة العامة هي أن الفقر يقترن بالعمر: فالأطفال الأصغر سنا هم الأفقر، والبالغين النشيطين ليسوا مثلهم فقرا، وكبار السن أكثر فقرا من البالغين، ولكن ليسوا فقراء كالأطفال.

٥- وفي هذا السياق، فانه من الطبيعي أن وجود الأطفال يزيد مخاطر الفقر أكثر من وجود أعضاء مسنين.

للأسف، لا توجد معلومات متاحة عن انتقال الفقر بين الأجيال. ويعد تحليل هذا الموضوع مناسبا، وخاصة في دراسة الفقر التقليدي، والذي عادة ما تكون طويل الأجل بطبيعتها. إن أهمية تمييز الفقر طويل الأجل عن الفقر الحديث تكمن في حقيقة ان الاخير يتطلب اجراءات اضافية للتغلب على نتائج الفقر على شخصية وسلوك وثقافة الفقراء. هذه النتائج قد تعيق بشكل خطير نتائج ما تم بالفعل لمحاربة الحرمان وأسباب الفقر، ويجب ان يتم التعامل معها منذ البداية الأولى لاي برنامج أو سياسة لمكافحة الفقر.

ما قيل في هذا القسم يظهر أن مجموعة الدول التي يجرى عليها التحليل ليست متجانسة. فالجوانب المشتركة في نمط الفقر تسير جنبا إلى جنب مع الجوانب إلى بها جوانب ذات صلة بالأمر بين دول المنطقة. فكلا من الميزات المشتركة والمختلفة يجب ان تؤخذ في الحسبان في صياغة أي توصيات.

٣. أسباب الفقر

خلال العشرين سنة الأخيرة، يدعي رؤساء المؤسسات العالمية ان العولمة المستندة على مبدأ التنظيم الذاتي للسوق تحدث بشكل أساسي تأثيرات ايجابية نتجت عن ايرادات أعلى تولدت عن انتاجية أعلى. في حقبة الثمانينات، تأكد أن السياسات النقدية المقيدة وخفض عجز الموازنة يسمح فقط بنمو إجمالي الناتج القومي ***GNP*** ويزيد فرصة الوظائف. لهذا الغرض، تم ابتكار مصطلح "التنمية المستدامة " واستخدامه. وعرف النموذج، بعد سنوات قليلة، بـ "**اتفاق واشنطون**" وتبنته مؤسسات دولية وخارج الحدود في تداخلاتها العملية.

أهمل هذا الاطار المفاهيمي سلسلة من الظواهر السلبية الناتجة عن منطقه الداخلي نفسه: امتداد التفاوت الاجتماعي؛ وعجز الطلب الجماعي أن يتكيف " **اوتوماتيكيا** " مع المستويات المحتملة للانتاج؛ والتوزيع الغير عادل للمكاسب المتحصلة من كلا من التخصص ومن تخصيص المدخرات؛ وخسارة مناصب العمل بسبب المنافسة المدمرة من خلال اقتصاديات متقدمة أكثر؛ هبوط كنتيجة منطقية في عرض الخدمات الادارية العامة، في تعريف المعايير البيئية ومبادئ أمن العمل؛ الخ. كل هذه الظواهر السلبية اصبحت في نهاية الأمر عوامل فاصلة للنمو الغير مستقر والهش والذي تواجهه الآن بعض الدول.

تطرح العولمة أسئلة جديدة، تتطلب توجيهها بطريقة عالمية. حماية حقوق العمال، وامان السلع الاستهلاكية، ومفهوم التنمية المستدامة، واهتمامات شبيهة أخرى تتطلب البحث عن ميزان بين النمو الاقتصادي الدائم، واستغلال الموارد وحماية البيئة، وبين حماية حقوق الإنسان العالمية الأساسية وحماية الاختلاف الثقافي. ليس الدين الأجنبي وحده – الذي تطور إلى علاقات اقتصادية دولية مشوهة لولبية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية -، ولكن أيضا التنظيم الضعيف للتجارة الدولية تحتم سياسات قومية ودولية وفوقومية كافية لجعل التجارة مفيدة لكل الاطراف المشتركة.

يأخذنا الاطار العام إلى مناقشة أسباب الفقر في المنطقة اليورومتوسطية بعض منها داخلي، بينما الآخر يجب التفكير فيه عالميا.

بالرغم من أن على كل الأصعدة ، تعرف المنطقة أنها غنية نسبيا بمواردها الطبيعية، فإن كثير من دول المنطقة تواجه تحديات لها شانها من ناحية الفقر والحرمان الاجتماعي.

يؤدي تحليل الأسباب الداخلية للفقر إلى التقييم الأتي:

- يرتبط الفقر بشكل وثيق مع التنمية الاقتصادية. بالرغم من التنوع الاقتصادي داخل المنطقة، وفيما يخص حصة الفرد من الدخل، والنمو والتركيب الاقتصادي، فإن بعض المتشابهات تبدو واضحة- اثر التباطؤ

- الاقتصـادي فـي التسـعينات فـي حـدوث الفقـر فـي المنطقـة. وفـي معظـم الحالات يعزى الاداء الضعيف إلى الانخفاض في نمو القطاع الزراعي والنمو الغير كفء في القطاعات غير الزراعية (مثل التصنيع والخدمات) ليمتص تأثيرات الانخفاض في القطاع الزراعي التقليدي. وهكذا، يمكن أن يقال أن الأداء الاقتصادي البطئ أدى إلى انخفاض في مستويات المعيشة للاسر وإلى زيادة في الفقر، باعتبار النسبة الكبيرة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية.

تظل هناك حالتان كاستثناء؛ فلسطين وتركيا. ففي فلسطين، أكثر من ثلاث سنوات منعدمة الاستقرار السياسي والانغلاق دفعت الاقتصاد إلى أزمة وأثر ذلك بشكل خطير على ظروف المعيشة والفقر- وفي تركيا، تاثير الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠١، بالرغم من كونها مالية بطبيعتها، زاد قابلية الفقر للسكان وأولئك الذين يعيشون فوق خط الفقر[١].

- تأثر الفقر أيضا بالهجرة المتبادلة المدعمة، والتمدن والتوسع في الاقتصاد الحر- هذا الموضوع لَه علاقة وثيقة بالتنمية الإقتصاديةِ، حيث لم تعد الزراعة كافية لدعم المعيشة، خصوصاً للفلاحين المعدمين والمنتجين الصغارِ (الذين لا يستطيعون ِأيضا الإستفاَدة من سياسات دعمِ الأسعار المختلفةَ المقدمة في التسعينيات)، وأولئك الذين يعيشون على الهوامشِ هاجروا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرصِ العمل والدخل، في كافة أنحاء المنطقة، في اواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات شهدت توسعا في الوظائف المدنية من خلال الوظائف الغير مستقرة وتتطلب مهارة منخفضة وبأجور منخفضة، التي من ناحية، زادت إشتراك قوةَ العمل ولكن من ناحية أخرى، زادت قابلية الفقر حيث ان الدخل المتوفر من هذه الوظائف كان غير منتظم ومؤقت.

١- البنك الدولي ٢٠٠٤؛ البنك الدولي ٢٠٠٥.

يجب أن يذكر أيضا التوسع في الاقتصاد الحر المقترن بالتباطؤ في القطاعات غيرِ الزراعية، خصوصا في التصنيع، بالإضافة إلى البطالةَ المتزايدةَ في المراكز الحضرية. وهكذا، بين العواملِ التي تحدد النواميس الخاصة بالفقر في المنطقة لا يجب أن نركز فقط على الإرتباطَ بين البطالة وحدوث الفقر، لكن أيضا الركود وتدهور الأجورِ والتوسع في الوظائف الغير مستقرة والحرة.

- نمو البطالة بالرغم من أن العوامل المختلفة تَترابطُ ولا يجِب أن تؤخذَ منفصلة، يجب ملاحظة أن نمو البطالة عامل آخر يؤثر في الفقر في المنطقة

في عبارات بسيطة، يشير هذا العامل إلى عجز النمو الإقتصاديِ في ضمان إيجاد وظائف. ويرجع ذلك لَيس فقط إلى التغيرات التكنولوجية الموفرة للعمالة ولكن أيضا إلى ممارسات التعاقد من الباطن الذي يفْتح فرصا للوظائف الحرة. وهكذا، بالرغم من أن المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قَد تكون حاسمةَ لإيجاد وظائف على المستوى المحلي، إلا أنها أيضا من المحتمل ان تصبح جيوب الوظائف الحرة، حيث ان كثير من الفقراء العاملين لديهم وظائف.

كما ذكر أعلاه ، مهما تكن وثاقة صلة العوامل الداخلية للفقر، فإن أسباب الفقر لا يمكن أن تفهم تماما في عالمنا المعاصر بدون الأَخذ في الحسبان متضمنات المحيط العالمي. في هذا الخصوص، يجب البدء بتأكيد عدمِ الأمان والإضطراب طويل الامد الذي يؤثر على البعض من بلدانِ المنطقة، بسبب النزاعات التي لَها وضع إقليمي لكنها أوسع كثيرا في منشاها ومضمونها.

بالإضافة إلى التركيز على دور السلامِ المستدام في تحقيق التنمية، يجب الأخذ في الاعتبار بعض الجوانب العالمية الأخرى، تحديدا الاتي:

- لم تثبت العولمة فائدتها لكل الدول والشعوب. لم يثبت العاملان اللذان يذكران عادة لوضيح نمو وتحول السوق العالمي – التحرر المالي

- والإبداع التقني قدرتهما في تحقيق هذا الهدف، في غياب التنظيم الملائم.
- لم ينظر إلى مشكلة الدين الأجنبي في البلاد النامية كمصدر للظلم الاجتماعي وعدم الاستقرار الاقتصادي. لم يتبنى الاتجاه المستمر لعولمة السوقِ القواعد الجديدة المطلوبة لضمان أن العولمة قَد تعمل كآلية لضمان وتحرير جنوب العالم.

ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية.

إن الدين الخارجي لهذه الدول لَه تأثير سلبي أيضاً على إقتصاديات الدول الدائنة، فبقدر ما يعوق التوسع في التبادل التجاري وتوسيع أسواقِ البلدان الغنية فانه يفيد الوظائف الخاصة ويساهم في تقييد تدفقِ الهجرة. كنتيجة لذلك، حتى أولئك الذين لا يقرون القيم مثل التنمية والتضامنِ يجِب أن يقروا بالمنافع العامة لدعم الدول الأفقرِ.

عندما تطور زيادة الدين خارج أي سياق قانوني تم التفاوض والاتفاق عليه عالمياً، يضعف ذلك سيادة الدولة ذات السيادة، ويقود الدول المدينة في اتجاه التمزق حيث تصبح غير قادرة على ضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهكذا تقوض حقوق الإنسان الأساسية – أي الحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بالإضافة إلى التكافل الإنساني.

- التبادل التجاري غير المتوازن مع الاتحاد الأوروبي- يعد التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي أساسيا، حيث تاخذ اوروبا حوالي ٥١% من صادرات دول جنوب البحر المتوسط وتورد لها حوالي ٥٣% من وارداتها. يستمر شركاء البحر المتوسط في طلب، بدون نجاح، انفتاح اكبر لمنتجاتهم الزراعية في السوق الأوروبية، بسبب أهمية هذه المنتجات في هذه الدول ولانهم يتوقعون ميزات تنافسية على هذه المنتجات.

- استثمار اجنبي غير كاف، إن المستوى المنخفض للإستثمارات الأجنبية غير كاف والقاعدة المنتجة لهذه الدول تبدو غير ملائمة لدعم نمو دول شرق وجنوب البحر المتوسط وتحفيز عرضها المشروطَ في الأسواقِ. منذ ١٩٩٧ يتدفق استثمار سنوي مشترك، ينبع معظمه من الاتحاد الأوروبي، ويتارجح بين ٦ و ١٢ بليون دولارِ. بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي لهذه الاقتصاديات، نجد ان هذا ضعيف جدا، ويساعد بالكاد لمعادلَة المعدلات المنخفضة للتوفير الداخلي أَو لتمويل العجز التجاري الرئيسي والدين الخارجي العالي الذي يؤثر على هذه الدول.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر (***FDI***) في المنطقة يعطي تركيزا جغرافيا عاليا. من ١٩٩٧-٢٠٠٣، ٧٥ % من الاستثمارات تركزت في أربعة دول: مصر وإسرائيل والمغرب وتركيا. تبرز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول سلوكا متقلبا بعض الشئ، يعكس تاثير المشروعات الاستثمارية الرئيسية المنفذة ضمن سياق عمليات الخصخصة في سنوات معينة.

وجه الاستثمار الأجنبي أساسا، خاصة في دول المغرب، إلى القطاعات التقليدية مثل الطاقة، القطاع الأساسي، والنسيج والملابس، وإلى حد أقل، السياحة.

قد يفسر النمو المنخفض للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط جزئيا بحقيقة أن ضعف هذه الدول فيما يتعلق بعناصر الإقتصاد الكلي ومناخ الأعمال والمخاطر السياسية، قد تكون أكثر تأثيرا من المنافع التي يعرضونها للانتقال إلى مكان آخر. قد يفسر هذا تفضيل المستثمرين لأوروبا الشرقية ودول آسيوية معينة.

مع هذا، في السنوات الأخيرة، تطبق دول شرق وجنوب البحر المتوسط سياسات لجذب الإستثمار الأجنبي في محاولة لتسخير العملية المتزايدة لعولمة الإنتاج. تنظر عديد من الدول في المنطقة إلى جذب الإستثمار الأجنبي كبديل لقطاعِ الطاقة وإلى الإعتمادِ على الصادرات النفطية، وبادر البعض منهم منافسة مع المناطقِ الأخرى من العالم لكي تجذب الإستثمار الرأسمالي وتحسن مناخ الإستثمار.

جهود محاربة الفقر في دول شرق وجنوب البحر المتوسط

تعد محاربة الفقر مهمة معقدة، لَيس فقط لأنها تحتاج لمواجهة الجوانب المختلفة، ولكن أيضا لأنها تتضمن اشتراك مختلف العوامل: الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية. ولا يوجد نمط موحد لتصميم الجهود نحو محاربته.

توجد مجموعة من البرامج المختلفة استهدفت المجموعات الضعيفة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط: دعم المواد الغذائية ، وبرامج القروض متناهية الصغر برامج الأشغال العمومية، والتحويلات النقدية والعينية. ولَيست كل هذه برامج حكوميةً، لكن البعض تم تطويره وتمويله بالتعاون مع هيئات دولية، ومنظمات غير حكومية نشطة أيضاً.

بالرغم من أن البرامجِ التي تبنتها الهيئات الدولية الرئيسية (تحديدا، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) تبدو أنها تتبع الإستراتيجية الدولية لتلك المؤسسات لمحاربة الفقر، وتظهر التجربة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط أن هذه البرامج تعمل بالتعاون الوثيق مع الجهود المحلية.

وهكذا، أصبح صعبا تعريف أنواع الجهود المختلفة نحو محاربة الفقر وفقا للعاملين فيه، باعتبار الأعمال المتبادلة المبذولة. بالرغم من أن تنوع دول شرق وجنوب البحر المتوسط يجعل من الصعب التعميم، فإن هذه الجهود ممكن أن يقال أنها تتبع نمط عام. وفي هذا الخصوص، وتبعا لنوع التحليل الذي قام به البنك الدولي[١]، والذي اعتمد على التمييز بين الآليات الرسمية والحرة، ستجرى دراسة عن الجهود القومية المبذولة وستناقش، وفضلا عن عرض قائمة كاملة للبرامج المنفذة في المنطقة، هذه الدراسة ستوجه للفئات الرئيسية التي شوهدت على نحو شائع في دول شرق وجنوب البحر المتوسط.[٢]

الآليات الرسمية

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

١- مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للإنماء أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

آليات داخل نظام الحماية الاجتماعي: في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، تطورت نظم الحماية الاجتماعية من خلال نموذج النمو الاقتصادي في القطاع العام حيث توفر المساعدات الاجتماعية والخدمات عن طريق الدولة. من خلال هذا الاطار، **ممكن التعرف على ثلاث مجموعات من الآليات الرسمية:**

(ا) برامج المعونة الاجتماعية

(ب) برامج التامينات الاجتماعية

(ج) برامج سوق العمالة النشطة.

(ا) برامج المعونة الاجتماعية تشمل الإجراءات التاليةَ:

- برامج عمل عامة، شغل عمومي، صممت لخلق الوظائف المؤقتة للعاطلينِ بينما تم توفير البنية التحتية للمجتمعات الفقيرة. داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، قدمت الجزائر ومصر هذه البرامجِ في التسعينيات بإجراءات تعديل هيكلية. ومع ذلك، فإن تونس والمغرب لَديها تقليد أطول في هذا المجال. الحقيقة أن البرامج في الغالب تعتمد على المعونات تعوق توجيه الحاجات المعينة للمجتمعات الفقيرة.
- الأموال الاجتماعية، كميزة مشتركة لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية هذه الأموال وجدت (أما من الحكومات أَو من قبل المتبرعين) لإكمال الإنفاقِ الاجتماعي العام التقليديِ، وهي تغطى مدى واسع من البرامج من البنية الأساسية للصحة والتعليم إلى تنمية المجتمع والتمويل متناهي الصغر، وتستخدم مجموعة مختلفة من الوسطاء[1]، داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ممكن النظر إلى وكالة التنمية الإجتماعيةِ الجزائرية، والصندوق الإجتماعي للتنمية المصري، تنمية مجتمع الضفة الغربية وغزة ومشروعات المنظمات الغير حكومية على أنها الأمثلةَ الرئيسيةَ الثلاثة. ومن المؤكد، انه بالرغم من أن أهمية الأموال

١-البنك الدولي، ٢٠٠٢.

- الاجتماعية في نظام الحماية الاجتماعي الشامل أو إيجاد الوظائف في المنطقة متنوعة وتظل معظم الوقت محدودة، فانه ينظر لمعظم الأموال أنها ناجحة من ناحية المخرجات[١].
- التحويلات النقدية والعينية يتم توفيها من الحكومات القومية، عادة ما تدار بشكل عام ولكن، في بعض الحالات، بالاشتراك مع المؤسسات الخيرية المحلية (مثل المغرب). تشمل التحويلات العينية المساعدات الغذائية من خلال المدارس (تونس)، والمعونات الغذائية لكبار السن والمعاقين (المغرب)، والمعونة الغذائية للعاطلين (تركيا)، والبرامج الغذائية للامهات والأطفال(المغرب وتونس)، ومراكز التدريب للفقراء والاميين والفتيات المهمشات، وملاجئ للاطفال في سن المدرسة والأيتام (المغرب وتركيا). وتشمل التحويلات النقدية مساعدات لكبار السن والمعاقين (الجزائر ومصر وتونس وتركيا) ومعونات عاطلين للاسر الفقيرة ذات الحاجة (الأردن وتونس وتركيا).
- الدعم الغذائي: شكل هذا الدعم لعقود عديدة عنصرا هاما لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتراوح البرامج من الدعم الكلي إلى الانظمة الموجهة ذاتيا وبرامج التموين إلى شبكات الأمان الموجهة، ولكنها تشمل فقط القمح ودقيق القمح (ماعدا في تونس حيث يوفر لب الدقيق)، وزيت الطعام والسكر، يوجه غالبا كتخفيض في الاسعار للمستهلكين. وكاتجاه عام، يلاحظ أن الإنخفاض في الإنفاق العام بهذه البرامج في المنطقة خلال التسعينات معظمه بسبب الإجراءات الاصلاحية التي ظهرت في إزالة الدعم (الجزائر)، نقص السلع المدعومة وحاملي بطاقات التموين (مصر)، واحلال المعونات النقدية محل الدعم (الأردن) وتقديم اليات ذاتية الاختيار من خلال تنويع الجودة (تونس)[٢].

٢-البنك الدولي، ٢٠٠٢.
١- اقبال، ٢٠٠٦.

(٢) برامج التامين الاجتماعي تشمل الآتي:

- نظـام المعاشـات: حـددت معظـم دول المنطقـة نظـام معاشـات (***PAYG***) . وتواجـه هـذه الانظمـة تحـديات شـديدة بخصـوص اسـاءة اسـتخدام الأمـوال المحصلـة من الاقسـاط وفـي معظمهـا دفـع الحكومـة ديونـهـا بمعدلات عائـد سـالبة، وتعمـل التحـولات البشـرية الكبيـرة علـى زيـادة معـدلات التبعيـة، والبنـاء المؤسسـي الضـعيف للأنظمـة، لا يمكـن النظـر إلـى المعاشـات علـى أنـها آلية فعالة لمحاربة الفقر، ليس بسبب مبلغ المعاش، والذي يمكن القول أنــه عــالى وكــريم ولكــن لأن التغطيــة قاصــرة علــى الأقســام الرســمية للاقتصاديات القومية.
- تأمين البطالـة- تعتبر هذه البرامج أكثر حداثـة فـي المنطقـة. وكمـا يمكـن أن يقـال[1]، فـإن ظـروف عـدم التاكـد داخـل نـواميس سـوق العمـل تـؤثر علـى الاتفاقيـات التمويليـة للنظـام، وفـي تحديـد مبلـغ المسـاهمة، مـدة ومسـتوى الاستفادة، ومعدلات الاحلال. وعلاوة علـى ذلـك، فـإن نظـام تـامين البطالـة يتعلـق أيضـا بالقسـم الرسـمي لسـوق العمـل و، هكـذا، تحولـت لتصـبح أقـل فعالية في محاربة الفقر مواجهة بذلك أولئك الـذين تركـوا خـارج الاقتصـاد الرسمي.

● برامج التمويل متنـاهي الصغر. يدار غالبـا مـن المنظمـات الغيـر حكوميـة وتوسـعت فـي العقـد الاخيـر توسـعا لـه شـانه. وتعتمـد علـى اسـاس منطقـي يهدف إلى **" دعم وصول الاسر الفقيرة إلى الخدمات التمويلية الرسمية "** وتشـبه هـذه البـرامج طريقـة المسـاهمة فـي التنميـة بصـفة عامـة، ومحاربـة الفقر بصفة خاصة، بتوفير فرص للفقراء حتـى يعتمـدوا ذاتيـا علـى أنفسـهم على المدى الأطول- وتقوم الهيئات الدولية بدعم التوسع فـي هـذه البـرامج، وخاصـة برنـامج الأمم المتحدة للانماء. ويمكن القول ان توفير

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

الخدمات التمويلية للفقراء يزيد دخل الأسرة والأمن الاقتصادي، ويبني الاصول ، ويقلل الحساسية الاقتصادية للفقر، ويوجد طلب على السلع والخدمات الأخرى (مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية)، ويحفز الاقتصاديات المحلية(1) بالأخذ في الاعتبار دول شرق وجنوب البحر المتوسط، كما ذكر بعاليه يعد التوسع في برامج التمويل المتناهي الصغر واضحا، ليس فقط في النمو ذو الدلالة للانتشار إلى ابعد الحدود، ولكن أيضا في هيمنة المنظمات الغير حكومية اعتمادا على أموال المنح.

(٣) برامج سوق العمل النشطة تشمل الآتي:

- المساعدة في البحث عن وظيفة، والتي تغطي بشكل أساسي خدمات المشورة وتحديد الاماكن. ويمكن القول ان هذا البرنامج يصل إلى جزء من القوى العاملة بسبب، ليس فقط لانهم يعملون من خلال سجلات العاطلين في هيئات التوظيف، ولكن أيضا نقص أنظمة وتقنيات المعلومات الملائمة.
- التدريب المهني يغطي البطالة طويلة الأجل واعادة التدريب للعمال الذين تم تخفيضهم، وينظر إلى ذلك على أنه لم يعد انجح من برامج مساعدة البحث عن وظيفة، حيث أن العجز الرئيسي ينبع من النقص في أماكن العمل بعد التدريب. يظهر الدليل الدولي أَن هذه البرامجِ تعمل جيدا في مجال التوسعِ الإقتصاديِ أَو عندما تنفذ كحجم صغير ومستهدف باحكام(٢).
- دعم الأجور، غالبا ما يستخدم لدعم الباحثين عن عمل لأول مرة بتحويلات مباشرة للعمال والمؤسسات، التأثير الصافي لهذا الإجراء يظل غامضا. وكمثال، تظهر التجربة الجزائرية أن الدعم الموجه للعمال ذوي المهارات المنخفضة أقل من الحد الأدنى للأجور، وتعطى المؤسسات حافز لتشغيل العاطلين. ويمكن القول أن المؤسسات تستخدم

١- براندزما وبورجرجي، ٢٠٠٤.
٢- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

هذه البرامج لتعيين العمال الذين كانوا سيعينون على أية حال فضلا عن العاطلين[1]، لذا فإن اثر هذه البرامج على محاربة الفقر يظل محدودا تماما. آليات خارج نظام الحماية الاجتماعي: يغطى الصحة والتعليم ودعم الأسعار والتنظيمات.

ا) الصحة

هناك تحسن ذو دلالة في مستويات المعيشة والحالة الصحية للسكان في المنطقة، بينما تظل التغيرات عبر البلد، ومن الشائع تماما تأكيد الرابط بين الحالة الصحية والفقر، حيث أنه يفترض أنه ملازم للدخل المنخفض والصحة العامة الضعيفة ونقص مياه الشرب الأمنة والتغذية الضعيفة والاكتساب الضعيف للتعليم بالإضافة إلى نقص الوصول إلى الخدمات الصحية. ويعتبر التامين الصحي سائدا في كل البلاد، بدرجات متفاوتة، حيث أن الخدمات الصحية تعتبر جزءا من أنظمة التامين الاجتماعي. وتغطي الانظمة العامة موظفي القطاع العام والعمال المعينين رسميا مع وجود عدم تكافؤ معنوي في التغطية، ليس فقط بالنسبة لعمال القطاع الخاص الغير رسمي، الذين يشكلون " الفقراء العاملين " بالمجتمعات ولكن أيضا لبعض المناطق الريفية داخل المنطقة. وكما يعرف في كثير من الدول متوسطة الدخل، إن المستويات العالية من الانفاق الخارج من الجيوب يخلق عبئا اضافيا على الأسر الفقيرة ، التي تخصص حصة أعلى من ميزانياتهم لخدمات الرعاية الصحية. على سبيل المثال، في الجزائر، حصة الانفاق على صحة الأسرة بالنسبة لافقر ١٠% من سكان المناطق الحضرية هي ثلاث مرات أعلى من اغنى ١٠%، بينما هذه الحصة تتضاعف بالنسبة لسكان الريف. وفي تونس، النفقات الصحية، كحصة من إجمالي نفقات الأسرة، بالنسبة لافقر ٥% من سكان المدن تصل إلى ١.٢% من

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

إجمالي النفقات، بينما بالنسبة لسكان الريف، تزيد حصة الانفاق إلى حوالي ٢.١%[١].

٢) **التعليم**

في المنطقة ، حققت الدول تعليم ابتدائي شامل وتحسينات في التعليم الثانوي والاندراج فيه. ومع ذلك، كما في حالة الصحة، فإن الوصول إلى التعليم ونوعيته أمراً مشكوكا فيه بشكل كبير حيث أنه لا توجد سياسات تعليمية مترابطة. يتزامل مع هذا الزيادة في حالات ترك المدرسة والاعادات ، حيث أن كثير من حالات الترك هم أطفال من أسر فقيرة ومن المحتمل أن ينضموا لسوق العمل الحر خلال أوقات الضيق الاقتصادي. وحيث أنه لا توجد سياسات مؤسسية موجهة بشكل خاص إلى الأطفال الفقراء، ستظل حالات القصور هذه كما هي.
في مصر، معدل الاندراج في المدرسة بالنسبة للاطفال في أعلى خمس يظل فوق ٨٠% بينما معدل الاندراج في أفقر خمس الأسر هو حوالي ٥٨%و بالمقارنة مع ٨٥% في المناطق الحضرية[٢].

٣) **دعم الأسعار والتنظيمات**

- **دعم المياه:** تجاوبا مع ندرة المياه الطبيعية في المناطق الريفية، فإن هذا الدعم غالبا يهدف إلى التغلب على المشكلة في حالة المنتجات المتعلقة بالتصدير. ويقول البعض ان هذا الدعم اوجد عدم فعالية بالنسبة للري عند مقارنة تكلفة مياه الري مع القيمة المضافة من الانتاج الزراعي[٣]، بخصوص انعكاس ذلك على القطاعات الأفقر في المجتمع، فإن النظام يتضمن تكاليف أعلى وحالات نقص عندما يقترن ذلك مع عدم ملاءمة البنية الأساسية.

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.
١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.
٢- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

- **دعم البنية الأساسية والنقل :** بالرغم من تنوع البرامج لتوفير البنية التحتية الأساسية والنقل للفقراءداخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط فإن الممارسة الشائعة هي الاحتفاظ بالسعر منخفضا، لضمان الوصول والقدرة على الشراء- ومع ذلك، " خدمة الفقراء اصبحت فقيرة " حيث أن البنية الأساسية وجودة الخدمات أصبحت تالفة، لأن الايرادات أقل من نفقات الصيانة، بينما يزداد الطلب- ومن المنطقي أيضا القول أن النقص في الخدمات الأساسية غالبا ما يتركز في المناطق الريفية الفقيرة ليس فقط بسبب القدرة الأقل لمجموعات السكان الفقراء على تمويل هذه الخدمات، ولكن أيضا بسبب انهم يملكون تأثير سياسي أقل للضغط من أجل استثمارات مدعومة.
- **مراقبة أسعار السلع** الزراعية**:** نظراً لخضوع الانتاج الزراعي في المنطقة للتغيير نتيجة لظروف الطقس والمناخ، يتم حماية الفلاحين بدعم إنتاجي (معظمه في شكل تحويلات) في شكل ضمان حد أدنى من الأسعار، وأسعار توريد وتسليم إجبارية للسلع التي تحتكرها الدولة أو أسعار الدقيق والتي تصل إلى ما يفوق الأسعار المرجعية ودعم المدخلات للأسمدة أو البذور المحسنة التي تهدف إلى نشر التكنولوجيا الجديدة. لا يعطى البرنامج أولوية للمجموعات الأكثر احتياجاً والفقيرة من سكان الريف. ولهذا، يمكن القول بأن المزارع الكبيرة هي التي تستفيد من تلك الإجراءات، لأن المزارع الصغيرة منصبة على الزراعات الصغيرة ولا تستفيد من برامج الدعم هذه لعدم توفر فرصة الوصول إلى الأسواق.

الآليات غير الرسمية

أ- إدارة المحفظة الريفية

يعيش جزء كبير من الفقراء في المنطقة في المناطق الريفية، وفي الواقع، نادراً ما تصل آليات المساعدة الاجتماعية الرسمية إلى تلك الجماعات،إضافة إلى أن سكان الريف نادراً ما يستخدمون الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والماء والخدمات العامة الخاصة بالصحة والتعليم . في مثل هذه الظروف، كاستراتيجية وقائية، تطور

الأسر الزراعية آلية إدارة المحفظة فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل والمواشي، وموارد عمالة الأسر الزراعية. وتعتبر موارد العمالة العنصر الهام لأنه يتم توظيفها خارج المزرعة بشكل مؤقت أو موسمي، إما في الزراعة أو في المناطق الحضرية، لأن هؤلاء يميلون إلى إيجاد مصدر دخل أسري معقول رغم أنها مؤقتة أو غير منتظمة. وأيضاً، عند اعتبار تركيب الإنتاج الزراعي فيما يخص حجم المزرعة، يمكن لشخص ما القول بسهولة بأن الدخل خارج المزرعة بالنسبة للمنتجين الصغار (أي المزارع صغيرة الحجم مثل ما في تونس وتركيا) عادة ما يكون أكبر من الدخل في داخل المزرعة.

ب-دعم الأسرة والأقارب

تعتمد الأسر على الأقارب والعائلات للتغلب على الأزمات والحصول على الدعم من الموارد. وينظر البنك الدولي إلى هذه الأنواع من العلاقات على أنها "حيوية"[١]، حيث يتم التغلب على جميع المخاطر بشكل فردي أو تبددها عن طريق رأس المال الاجتماعي المحسن للفقراء[٢] في حالة فشل الفرد في ذلك. ولهذا، يؤكد هذا الاتجاه بشكل أساسي على إدارة مخاطر الأفراد مع تقوية العلاقات الاجتماعية ، بدلاً من تدخلات الدولة التي دائما ما يكون مشكوك بها في المجتمعات الفقيرة. وهذا ليس لإنكار أهمية آلية الدعم هذه، لكن لتوضيح الاتجاه الحالي للفقر وعدم المساواة في المنطقة التي قد تضعف الدعم العائلي (عامة يأخذ شكل تحويلات من الأطعمة والمواشي وغيرها) عند عجز الأقارب المعتادين على تقديم المساعدة للمحتاجين على القيام بذلك نظراً لاحتياجهم أيضاً[٣].

---

١ - البنك الدول، ٢٠٠٢، صفحة ٥٠.

٢ - يشير رأس المال الاجتماعي إلى القيم الجماعية العلاقات الاجتماعية' والنزعات التي تنشأ من هذه العلاقات لعمل أشياء لبعضها البعض(بتنام، ٢٠٠٠).

٣ - انظر بوجرا وكيدر، ٢٠٠٣- دراسة حالة في تركيا، والبنك الدولي، ٢٠٠٤أ، للضفة الغربية وغزة، أشكال مختلفة من أمثلة الدول الأخرى، توضح هذه الدراسة ضعف آليات الدعم غير الرسمي في مخيمات اللاجئين كنتيجة للتشتت وفقد الملكية.

المساعدات الخيرية

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل المساعدات الخيرية جزءاً هاماً من شبكة الأمان. إما بدفع الزكاة ومؤسسات الوقف[١] أو عن طريق الكنائس المحلية المستندة إلى الجمعيات الخيرية، ينتشر مثل هذا النوع من المساعدات في المنطقة، جزئياً بسبب نقص أو عدم كفاية مؤسسات شبكات الأمان الجيدة لحماية الفقراء. هذه المساعدات ليست دائمة وتعطى على أساس خاص ولا يمكن للفقراء الاعتماد على مثل هذا النوع من المساعدات غير النمطية والتمييزية. وتوضح الأدلة أنه في حالة فلسطين، حيث تنتشر أنماط المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية تقدمها الجمعيات الأهلية والخيرية باستخدام الموارد المجمعة من الزكاة والوقف، حماية اجتماعية برعاية الدولة تزداد مع زيادة إمساك السلطة الفلسطينية بزمام الأمور.[٢]

في بداية القسم - "أسباب الفقر" – تم التأكيد على بعض الدلالات والتحديات الهامة التي يجب على العالم النامي مواجهتها، في سياق الاقتصاد المعولم. وتلك هي أعظم التحديات التي على الانسانية مواجهتها ولا يمكن معالجتها بشكل مناسب بالسياسات الوطنية وحدها. مطلوب إجراءات على المستوى العالمي، تتضمن الإصلاح الحتمي للمؤسسات الدولية ذات الصلة والتي يبدوا عليها الآن عدم قدرتها على معالجة تلك المشاكل بشكل فعال. في القسم الآخير، تم تقديم بعض التوصيات في هذا الشأن.

٨- نحو بناء المستقبل

١- الفقر والتنمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي أهم وسيلة لمكافحة الفقر. والنمو المستدام شرط ضروري للتغلب المضطرد على بلاء الفقر.

١ - الزكاة هي المدفوعات الإلزامية الوحيدة على الأغنياء للفقراء في رمضان والوقف هو مؤسسات خيرية يؤسسها الأغنياء لتوفير المساعدة أو لدعم أنشطة معينة مثل التعليم، إلخ. للفقراء.

٢ - البنك الدولي ٢٠٠٢

كان من الواضح أن تقليل عدد الأشخاص العائشين في فقر تام في العالم بنسبة ١٣٧ مليون، الذي حدث أثناء عقد التسعينات ١٩٩٠-٢٠٠٠، كان سببه الأساسي هو التقدم في الصين والهند. وأثناء تلك الفترة، زاد الفقر التام في العديد من المناطق الأخرى، خاصة في دول الصحراء الأفريقية (بزيادة قدرها ٨٢ مليون في ١٠ سنوات)[١]. التنمية غير متساوية مطلقاً بين الدول وفي داخلها، ولهذا فإن الرهان ليس التنمية وحدها، لكن تنمية عادلة ومتماسكة.

لقد تغير تحد التكافل في العقود الآخيرة. وبعيداً عن الإجراءات التي تستحق التقدير التي اتخذتها أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية، يجب أن تعالج السياسات الكلية ليس فقط اهتمامات الاقتصاديات الصغيرة –رغم ضرورتها- بل الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس أيضاً.

حاول الاتحاد الأوربي الاستجابة لهذا التحدي الذي يواجهه، بتبني استراتيجية لشبونه، استناداً إلى المحاور البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ركزت الاستراتيجية على المعرفة كمحرك أساسي للتقدم. ولهذا يمكن النظر للتنمية البشرية ليس على أنها عبء لكن وسيلة للتنمية متاحة للجميع. مثل هذا الاتجاه ليس حصرياً للدول المتقدمة. مع بعض التعديلات التي قد تكون ضرورية، يوصى بها للدول الفقيرة أيضاً.

التحسين في الاستقلال الشخصي ضروري لكنه لا يجب أن يعوق الترابط والاحتياجات المتبادلة بين الأشخاص. يتطلب الاتجاه الجديد نحو التنمية فهم عواقب الاختيارات الشخصية للبدء بتأثيرات الاختيارات الاستهلاكية للأغنياء على حساب الفقراء. ويتضمن التحدي الأخلاقي الذي يواجهه العالم أشخاص وجماعات وحكومات وتساؤلات على جميع مستويات القرار؛ محلياً ووطنياً وعالمياً.

١- OIT فبراير ٢٠٠٤.

٢-مكافحة الفقر واستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي

من المتعارف عليه أن عملية برشلونة رغم غناها وفائدتها، إلا أنها لم تعط توكيداً خاصاً على مكافحة الفقر. من الحقيقي أن بعض محاورها تتضمن تأثيراً إيجابياً غير مباشر على الفقر، لكنه لا يعط هذا الهدف الأولوية. وعلاوة على ذلك لا يبدوا الفقر على أنه إهتمام أساسي في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

على كل دول وضع سياستها الخاصة بها، لكن يجب تواجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة. يجب يكون لبعثة مراقبة مكافحة الفقر الوضع المطلوب لسماعها على مستوى صناع السياسية الحكوميين.

حددت الأمم المتحدة أهدافاً واضحة للحد من الفقر، وتحديداً في سياق إعلان الألفية. سيكون من الصعب فهمه إذا ظلت دول حوض البحر المتوسط بعيدة عن الزخم العالمي حول السعي الأساسي نحو تحقيق العدالة والسلامة في العالم. وهذا يدل وفوق كل شيء على الإرادة السياسية.

حماية استقلال كل دولة في اختيار الوسائل لتحقيق الهدف، تبدوا الاهداف التالية مقبولة على نطاق واسع:

- تلبية الحاجات الأساسية لسكان العالم (من بين الأشياء الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبيئة)؛
- البرنامج التعليمي للأطفال من العائلات الفقيرة (تساوي الفرص في الوصول والنجاح)؛
- عمل مقبول للجميع؛
- الحماية الاجتماعية والإرشاد للباحثين عن عمل؛
- إعادة تشجيع أنظمة الحماية الاجتماعية، موفرة الفوائد الاجتماعية الأساسية وضمان الحد الأدنى من الدخل لأكثر الفئات حرماناً؛
- سياسة الأسرة (علاقتها بالعمل، الدور التعليمي للأسر، المدارس بالنسبة للآباء، سياسة العمل المنزلي)

- سياسة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ، تشجيع استقلالهم؛
- مكافحة الانماط الجديد من الاستغلال والاتجار بالبشر.

وبالنظر إلى هذه الأهداف، يجب أن يكون هناك اهتمام بتشجيع المواطنة للفقراء.

من أحد صفات الفقر أنه يؤدي إلى فقدان الفقير لجميع أشكال القدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن ينقل البرنامج الذي يكافح الفقر إلى الفقراء مسؤولية كونهم مواطنين **"عاديين"** ويتحكمون في حياتهم ومستقبلهم بأنفسهم. وهذا يدل على أن الفقير يجب أن يكون أول عامل في تطوير نفسه والمشاركة في القرارات التي تخصه.

وعادة ما تنظر الفكرة العامة عن المواطنة إلى أن الحقوق المدنية والسياسة فقط. ومع ذلك، لا تنفصل تلك الحقوق عن ما يسمى **"المواطنة الاجتماعية"**، المعنية أساساً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى، من الواضح بشكل متزايد أنه يجب تكلمة الديمقراطية الممثلة مع بعض أبعاد المشاركة الديمقراطية لتحسين مشاركة جميع المجموعات الاجتماعية في عملية التنمية.

٣- تحديد أفضل طرق مكافحة الفقر

جلبت تنمية الاقتصاد العالمي تغييرات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشدة على مجتمعات حوض البحر المتوسط. وعلى كل دولة إيجاد طريقة اتخاذها للإجراءات، ولا يمكن أن يتضمن الإجراء العالمي نموذجاً جاهزاً مفروضاً على سياقات ومواقف مختلفة. وهذا التنوع في الظروف والخبرات يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني. وفي الواقع، كما هو موضح أعلاه، يجب أن تكون كل دولة مسؤولة عن إيجاد أسلوب إدارتها الخاص بها. ومع ذلك، يمكن أن تقدم استراتيجية منسقة من دول حوض البحر المتوسط دعماً جوهريا وإطاراً عاماً للمبادرات الوطنية.

وأحد ميزات التغييرات الحالية هو اقتصاد السوق الحر المتجه نحو العولمة السريعة موجداً وبشكل مطرد لثقافة جديدة للأنشطة الاقتصادية وحتى للعلاقات الانسانية، وتولد هيمنة المنطق المالي عملية تهميش واستبعاد للأقسام الضعيفة من السكان، ضاربة الأشكال التقليدية للترابط وتؤذي كثيراً الأشخاص الذين لا يستطيعون كسب معيشتهم بأنفهسم. وخاصة هذه هي حالة الشباب العاطلين عن العمل والأشخاص المعالين بسبب الإعاقة أو السن. من الهام فهم واستئصال الآليات التي تترك جزءاً من المجتمع بجانب الطريق من أجل التنمية.

إن الاتحاد الأوروبي لا يهرب من هذه القضية ويواجهها، وتحديداً في استراتيجيته الشاملة، والمنافسة بين الطلب على التنافسية ومتطلبات السياسة ا لشاملة. تتعرض دول جنوب وشرق البحر المتوسط مباشرة للمنافسة الاقتصادية،بل من الصعب عليها تأسيس أولويات اجتماعية تضمن مستقبل وتماسك مجتماعاتها. في الواقع، رغم أن الفقر المطلق أقل درامية في تلك الدول عنه في بعض المناطق الآخرى من العالم، نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بطيئ جداً ومعدلات البطالة مرتفعة جداً خاصة بين الشباب.(١)

الفقر يضر بالمجتمع ككل- يعد الأسلوب الذي يتم معالجة مواقف الفقر في أي حالة هو مؤشر العدالى في هذا المجتمع. فهو ميزة ثقافية وبنية أخلاقية لهوية المجتمع.

يجب النظر إلى مكافحة الفقر على أنها سعي مشترك لشعوب حوض البحر المتوسط وتحدد بوضوح كما هو في عملية برشلونة.

٤ـ إشراك من يعانون من الفقر المفرط

الفقر ليس حالة متجانسة. فيوجد أنواع مختلفة من الفقر منها أكثر الأنواع خطورة الفقر المفرط والفقر طويل المدى. الفقر ليس موقف حرمان بدني فقط. إنه يؤثر على الفقير في جميع مناحي حياته الشخصية

---

١ - تقرير Femise ٢٠٠٥

والبدنية والنفسية والثقافية والسلوكية. فهو يقلل من الثقة بالنفس واحترام الذات. وكلما اشتد الفقر وطالت مدته كلما زاد تأثر الشخص بهذا الموقف بدجة قاسية.

القمة الدولية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن – مارس ١٩٩٥) كانت واضحة في تقرير أن "الفقر المفرط هو إهانة لشرف الإنسانية"(١).

إن عملية تحديد الأشخاص المعرضين للفقر أو المتضورين جوعاً لتضمينهم في المشاريع تؤكد أنه هذه المشاريع تعالج مشاكل الاستثناء بما يضمن عدم تخلف أي شخص.

وعلى نطاق أوسع، تواجه برامج مكافحة الفقر صعوبات بالغة في الوصول إلى هؤلاء الأكثر حاجة. ولهذا، فإن الحاجة إلى معلومات كمية وكيفية أفضل عن المجموعات الأفقر في كافة المجتمعات، والحاجة إلى تقييمات كمية وكيفية للفقر المستمر وفعالية وفشل استراتيجيات التخلص منه والحاجة لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة بالشراكة مع أكثر الجماعات تعرضاً للفقر، بدلاً من التركيز على الفقراء المتوسطين. إذا كنا بصدد إنشاء شبكة أمان اجتماعية للجميع فيجب العمل على البدء بهؤلاء غير المعترف بهم وغير المسموع عنهم وغير المرئيين.

أكثر الجماعات تضرراً مختفية من الأحصاءات. غير مرئيين لمن يقوموا بتسيير سياسية التنمية، وفي خطر دائم من تجاهلهم. أو حتى سحقهم بواسطة عملية التنمية. وعلاوة على ذلك، نمو التفاوت داخل الجماعات المتضررة، بدرجة كبيرة، غير ظاهر في التقييمات الحالية. ومع ذلك، الفقراء في مجموعهم ومن منهم في فقر مفرط، خاصة، المتضررين في حق الحرية الأساسي. في الواقع، الحق في الحرية لا يمكن فهمه دون تلبية الشروط الضرورية لممارسته، وأولها إمكانية تلبية احتياجات الانسان الأساسية.

١- الأمم المتحدة، تقرير عن حقوق الإنسان والفقر المفرط، مقدم من المراسل الخاص السيد/ ليندرو ديبوسي، يونيو ١٩٩٦.

إحدى الصعوبات الموجودة في مكافحة الفقر، الأحوال الاقتصادية غير المرضية وتكاسل المشاركين المعنيين. انخفاض مستوى الإجراءات الوطنية والأوروبية ضد الفقر، تعد مؤشر إلى سبب التكاسل.

مكافحة الفقر ليست قضية أمان اجتماعي أو رفاهية فقط، بل تتضمن سياسة عاملة وسياسات خاصة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاتجاه العالمي نحو الفقر على المستوى الدولي.

لن يتراجع الفقر المفرط ما لم يشعر جميع المواطنين داخل البلد وعبر حوض البحر المتوسط بالمشاركة. رغم كل المجهودات، المجموعات المتأثرة مباشرة في جميع الدول، أي ضحايا الفقر والاستبعاد، نادراً ما يشتركوا في التعريف والتطبيق والتقييم للأهداف والإجراءات المتخذة. فمشاركتهم، حسب خبراتهم الشخصية ليس مرضياً عنها.

٥-الحوكمة

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في منطقة اليورومتوسط –إلى حد كبير- على الحوكمة الرشيدة، أي على التنظيم الجيد للإدارة العامة والتعاون المتجانس مع الشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني والهيئات الدولية.

ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية المفرطة المصحوبة بالاقتصاد الحر ونقص الشفافية في التعامل بين القطاع العام والخاص بحيث تقل تكلفة سياسات مكافحة الفقر وتزيد انتاجيتها.

وستساعد المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين والجمعيات الأهلية كثيراً في إنشاء نظام العلاقات التعاقدية بين الحكومة والمجتمع لتمكين المنظمات الدولية من تأسيس اتصال مباشر مع المناطق الفقيرة بشكل أكبر.

قد نتمكن من فهم الحوكمة الرشيدة بشكل أفضل بتمييز الاتجاه الحقيقي عن اتجاه أداة التنفيذ، حيث يعتبر الاتجاه الحقيقي احترام الحقوق والحرية وتوسيعها مسألة وراثية في عملية التنمية، وأن الفقر يدل على نكران الحريات والحقوق الأساسية. ويركز اتجاه أداة التنفيذ على فعالية الحقوق والحريات كأدوات محضة. وباتباع الاتجاه السابق، ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (***UNDP***) حقوق الانسان في المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة.

ويجب بذل مجهود خاص لتسهيل تكامل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. ويمكن أن تشجع عملية تبسيط الأنظمة والقواعد في دول الاتحاد الأوروبي وشرق وجنوب البحر المتوسط المضمنة في عملية برشلونة على دخول الأنشطة غير الرسمية في الاقتصادي الرسمي المهيكل.

وعلى ناحية أخرى، إن التضارب في القوانين واللوائح أو عدم وجودها يوجد التعقيد الإداري ويشجع الفساد. ويوجد لدى دول شرق وجنوب المتوسط قوانين كثيرة وصعبة التفسير. والنتيجة الخطيرة لهذا الموقف هي ظهور مناخ إنعدام الثقة في النظام ومصداقية هياكل الدولة.

ولهذا فإن تبسيط القوانين واللوائح والتدريب المطور للموظفين المدنيين ومعايير انتقائهم المرتفعة، وتأسيس وكالات مستقلة بها موظفين مناسبين لضمان تنفيذ برامج مكافحة الفقر بأسلوب شفاف، هي بعض من السمات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها جهود تحسين الحوكمة الرشيدة.

الحوكمة الرشيدة مناسبة بشكل متوزان على المستوى الدولي. ومن إحدى أكثر المشاكل خطورة للحوكمة العالمية هي عدم العدالة بين القوة الاقتصادية للدول. وتترجم عدم العدالة هذه إلى نقاط قوة في التفاوض تختلف بحدة بين الدول الغنية والفقيرة.

وفيما يلي بعض التوصيات الخاصة بهذا الأمر.

٦- دور المجتمع المدني المنظم

إن دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر معروف جيداً. وهو كاف للتأكيد هنا دور المجتمع المدني المنظم.

وبغض النظر عن المستوى (المحلي أو الوطني أو ما وراء الدولي)، تعرف الجمعيات أساساً على أنها مجموعات من الأشخاص في تفاعل مستمر مع بعضها البعض، تحركها الهيئات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، تميل في بعض الأحيان إلى تشجيع تجمع الأشخاص في مجموعات معينة. والمجمتع المدني أحد أكثر المؤسسات تمثيلاً مقابل تلك المجموعات.

أحد الأهداف الثلاثة لإعلان برشلونة هو "التقارب بين الناس عبر الشراكة الاجتماعية والانسانية الهادفة لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين الجمعيات المدنية"[١] ولهذا، فقد تم تأسيس الدور النشط المحتمل للجمعيات المدنية وخصوصاً المجتمع المدني المنظم، كأداة تشجيع لتسوية العلاقات والتعاون في سياق الشراكة اليورومتوسطية، التي تم تمثيلها في معظم الأحوال بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة، على أعلى مستوى متوقع. ويمكن أن تلعب هذه الهيئات أيضاً دوراً حاسماً وتحديداً في سياق الشراكة اليورومتوسطية فيما يخص التغييرات الواردة بواسطة العولمة، وتحديداً في تحويل العديد من القضايا من المستوى الوطني إلى العالمي.

يجب أن يتم تشجيع تطوير مجتمع مدني منظم حيوي بقوة. ويجب ضمانه بالتشريع الذي يتيح للمواطنين تحمل المسؤولية الجماعية بحرية في قضايا تهم الناس. فهذا الأمر عامل حاسم في مكافحة الفقر لأنه يسمح للأطراف والأشخاص المعنيين ذوي النوايا الحسنة باتخاذ إجراءات مباشرة على الأرض.

ويجب أن تكون الأحوال الاقتصادية والاجتماعية محددة وتؤثر على قدرة كل شخص في ممارسة حقوق المواطنة. ورغم أن الديمقراطية السياسية مدركة بحق كعامل رئيسي في الديمقراطية، لا يجب أن تتجاهل القوات الأساسية في المجتمع المدني. ويقلل ضعف المجتمع المدني من الديمقراطية السياسية.

١- الشراكة اليورومتوسطية/عملية برشلونة .
.(http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/)

ويجب الاعتراف أنه في وجود المجتمعات الحالية، توجد مجموعات كثيرة معنية تنتمي إلى المجتمع المدني المنظم تفوق الشراكات الاجتماعية **"التقليدية"** (جمعيات أصحاب العمل والعمال). ومع ذلك، تستمر الجمعيات المدنية في لعب دور رئيسي في حوار اجتماعي لا يزال آلية رئيسية في الديمقراطية التشاركية. ولهذا **فإن حرية الجمعيات ضرورية وتتطلب ضمانات قانونية حاسمة والتعددية هي علامة لهذه الحرية.**

٧ـصندوق النقد الدولي

وفي الدول الناشئة، تثير الأزمات المالية مقاطعة تدفق الموارد التي تلمس الأساس الضروري للتنمية وتوجد عمليات هبوط العائدات الدرامية، وقد تتفاقم عمليات هبوط العائدات بشكل أكبر بالعروض التشغيلية لصندوق النقد الدولي المطالبة بمساعدة البلد المعني. وفي الواقع، من بين الحلول التي يعرضها صندوق النقد الدولي بشكل تقليدي، تبرز عادة زيادة معدلات الفائدة الداخلية وتقليل الواردات. لقد ثبت بالتأكيد تنافر تلك الأجراءات.

القضايا التالية هي بعض القضايا الأخرى العديدة. ولقد لفتت الانتباه مؤخراً.

القضية الأولى : تتعلق بالسؤال التالي، هل تعد الموارد المالية المتوفرة من قبل صندوق النقد الدولي الكافية لمواجهة أزمات السيولة إجراءاً مقنعاً لمعالجة المواقف الحرجة؟

القضية الثانية: المتعلقة بالقدرة على منع أو التخلص من ظاهرة تشوه الحوافز للعملاء الاقتصاديين ("الأخطار الأخلاقية") التي ينوي دور مدير الأزمة والنصير الأخير إنشاؤها. وهذا نظراً للحقيقة أن التمويل الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي هو في شكل قروض وليس مساعدات، لكن، ونظراً لأن معدل فائدة هذه القروض منخفض عن معدل السوق، وتحصل الدول الدائنة على دعم.

ومن ناحية أخرى، عملية توفير التمويل المالي ليست نموذجاً للنصير المالي الآخير الذي يحتاج لوقت قصير وموارد مالية أكبر من الحد الأقصى للضرورات المطلوب مواجهتها- ومع ذلك ، في الأعوام الأخيرة، اكتسب الصندوق النقد الدولي أدوات جديدة مثل إمكانات الاحتياطي الإضافية التي تمثل خط التدخلات قصيرة الأجل لتوسيع -في وقت قصير جداً- الائتمان الزائد مقارنة مع حصص الدول المنفردة بشكل حقيقي.

وتم الإعلان عن عرض في ديسمبر ٢٠٠٣ من قبل المستشار غوردن براون، من أجل إيجاد موارد ضرورية لإلغاء ديون الدول الفقيرة، يتضمن إعادة تقييم احتياطيات الذهب لصندوق النقد الدولي (حوالي ١٠٣.٤ بليون أوقية) واستخدامها في تمويل إلغاء الديون للدول النامية ضمن متطلبات معينة.

٨-إيجاد موارد جديدة

تم الإعلان عن عرض مركز التمويل الدولي (***IFF***)، للمرة الأولى، في يناير ٢٠٠٣ بواسطة حكومة المملكة المتحدة، بهدف إيجاد موارد ضرورية لمواجهة مشاكل الدول الفقيرة. ويشير -خاصة- إلى أهداف الألفية للتنمية للأمم المتحدة، وتم إعادة تعريفه في ٢٠٠٢ في مونتيري.

ينشأ عرض مركز التمويل الدولي من الحاجة لتأكيد التوفر الفعال للموارد المالية الضرورية ولزيادة كمياتها للدول الأفقر. يفترض إعلان مونتيري وصول تعهدات الدول المانحة المالية إلى ٠.٧% من إجمالي الناتج الوطني حتى ٢٠١٥.[1] ومع ذلك، نظراً لأن ظروف معظم سندات الموازنة العامة لهذه الدول، تنشأ شكوك جدية في إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف.

١- الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي حول التمويل من أجل التنمية، مونتيري، المكسيك، مارس ٢٠٠٢ – انظر http://www.un.org/esa/ffd/٠٣٠٢finalMonterreyConsensus.pdf.

ويمكن أن تتيح آلية مركز التمويل الدولي نقوداً إضافية (تقدر بنحو ٥٠ بليون دولار أمريكي في العام) مستمدة من السوق المالي الدولي. وستتضمن إصدار سندات تستند إلى تعهدات طويلة المدى ملزمة للدول المانحة وتأكيد إعادة صرفها لحاملي سندات الائتمان استخدام التدفقات المستقبلية للمدفوعات لمثل تلك الدول. وسيتم تنفيذ توفير الموارد المالية عبر آليات ثنائية ومتعددة الأطراف قيد الاستخدام بالفعل، كلاهما في شكل موارد مالية ولتقليل الديون، العالم الاقتصادي المطلوب حمايته ستكون استثمارات طويلة الأجل. وسيتم إصدار السندات طبقاً للتعهدات طويلة الأجل لمونتيري وإعادة صرفها بعد عام ٢٠١٥. وستتضمن الميزة الإبداعية للعرض السماح للدول النامية لزيادة الاستفادة من الاستثمارات طويلة الأجل.

ولهذا، تمكن مركز الدولي للتمويل تمثيل إضافة للتعهدات طويلة المدة للدول المانحة التي تقوم بالتغطية الفورية للموارد المطلوبة مع العمليات التي يجب على الدول اتباعها للوصول إلى الهدف الموضوع وهو ٠.٧% من إجمالي الناتج الوطني.

يجب على العرض إجراء المزيد من الدراسة الفنية. بعد التقييم المبدئي لقابلية تطبيق العرض، يعمل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عليه عن طريق لجنة صندوق النقد الدولي ولجنة التنمية. وحتى الآن، تم الحصول على مساعدة عامة نسبية من الدول النامية والمؤسسات الدولية وبعض الجمعيات الأهلية إلخ. ومع ذلك، فما زال ارتباط المشاكل ونطاقها والتقييمات المرتبطة بها ضخماً.

٩- التجارة الدولية

تتطلب العولمة حوكمة عالمية فعالة، أقرب للروابط التجارية بين الأمم واستثمار أجنبي مباشر وتدفقات رأس مال. ولهذا، تتضمن القواعد على المستوى العالمي تأثيراً قوياً على السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

وطبقاً لجوزيف شتيجلتز الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد "العولمة اليوم ليست العمل لصالح العديد من فقراء العالم. ولا العمل كثيراً لأجل البيئة. وليست العمل لاستقرار الاقتصاد العالمي. (...)وبالنسبة للبعض، هناك إجابة سهلة: البعد عن العولمة. وهذا الأمر ليس عملياً ولا مرغوباً (...)، فالمشكلة ليست مع العولمة لكن مع كيفية إدارتها." [1]

ولهذ تثبت العولمة فائدة لجميع الدول والناس، ومن الضروري أن الحكومة والهيئات البرلمانية، مع منظمة التجارة العالمية والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية وتنظيمها بهدف تطوير الانسانية والدفاع على اختلافاتها الثقافية.

تركز مبادئ عولمة السوق، المجمعة تحت اسم "**إجماع واشنطن**" على التجارة والاستثمار وفقدان الاستثمار والخصخصة والعجز العام المرتبط بأوضاع مؤسسية معينة. ومن ناحية أخرى، أضاف مفهوم "**التنمية المستدامة**" اهتمامات جديدة في صنع السياسات الاقتصادية التقليدية، تحديداً في نواحي البيئة والفقر والحد من عدم العدالة في العائدات. بالنسبة للدول الأفقر، قد يذكر شخص ما التنازل على الديون أو تقديم آليات ضريبية عالمية.

وفي هذا الخصوص من الضروري تنفيذ المبادرات، خصوصاً، ذات الأهداف التالية:

- تأسيس نموذج جديد للتعاون الدولي، لم يعد مركزاً بشكل شامل على الحكومات، لكن يشمل أيضاً مشاركة هامة ومباشرة للأطراف الخاصة والبنوك والمنظمات الطوعية.
- تقليل الإجراءات المضادة للمنافسة داخل نظام الإنتاج العالمي.
- فتح الأسواق للدول النامية.
- دعم حاسم وهام للتنمية.

---

١. ٢١٤ ب ي ب وكس، ب نجوين ع ل يها، وما ال عولمة (٢٠٠٢) ج يه شد ت يجل تز ٥٤

- وصول أوسع للتكنولوجيا، خصوصاً تنشيط -في الدول الفقيرة- سياسة لتحسين المهارات التكنولوجية.
- تحديد موارد جديدة لوضع سياسة مساعدات لزيادة الوظائف وجودة العمالة وإجراءات تقليل وتحويل الدين العام في الدول الغنية.
- تصحيح التشوهات الموجودة في السوق المالي العالمي، بدءاً بتوزيع متساو للتداخلات الأجنبية.
- تشجيع القيم العالمية واحترام حقوق الانسان ودعم الهياكل الديمقراطية؛
- إنجاح مجموعة قواعد ثنائية الأطراف دقيقة لانتقال الأشخاص.

وبالمثل، لا يزال موضوع نقص الشفافية ومسؤولية الإجراء من قبل المؤسسات الدولية لم يتم حله ولا تخضع الأوضاع المتخذة من الحكومات دائماً لتقييم ثابت بواسطة البرلمانات الوطنية وغير معروفة للرأي العام. ومن ناحية أخرى، هناك نقص في التقييم بواسطة الهيئات المستقلة لتأثير القرارات السياسية على دول بعينها.

يجب أن تصبح منظمة التجارة الدولية قوة دافعة لنمو الجميع، تحديداً، دعم المبادرات الهادفة للحد من تبعية الدول النامية وحساسيتها لحجج تلك الدول. وفي الماضي القريب، طرح ما يسمى **"أهل سياتل"** سلسلة من الأسئلة تستحق أخذها في الاعتبار، فيما يخص الحاجة لتوفيق مبادئ الديمقراطية مع التجارة الحرة، والعمل على مواجهة التأثيرات السلبية للعولمة، وحماية البيئة والتنوع الثقافي في العالم.

توفر اتفاقيات الانضمام تحرير تدريجي ومتبادل لتبادل المنتجات الزراعية ويجب على كافة الأطراف الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، لا تزال بعض العقبات التي تعوق التجارة الحرة، من الضروري لتحقيق اتفاق في هذا الموضوع، يشمل كافة القطاعات بما فيها الزراعة وبالتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

من الضروري اتباع تكامل أكبر للدول النامية في آلية وضع القواعد للتجارة الدولية وإتمام الاتفاقيات الضرورية على مستوى الظروف الاجتماعية الدنيا المطلوب تنفيذها، بالنسبة لإنتاج المنتجات

والخدمات وتوزيعها، وتحديداً ما يسمى "**الفقرة الاجتماعية**" غير المرتبطة بالمساواة العالمية في الأجور أو ظروف العمل -عدم التناسق الواضح- لكن بالنسبة لحقوق الانضمام لجميع الأطراف الاجتماعية التي يجب ضمانها في جميع الدول، ومبادئ الصفقات الجماعية، علاوة على منع العمالة القسرية أو الإجبارية، وعمالة الأطفال وأي أشكال تمييز.

ومثل هذه الاتفاقية، يجب إن يضع الاعتراف بجامعة حقوق الإنسان-كأساس مشترك لها- في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية التي حققتها الدول المختلفة وحقيقة زيادة الاختلاف بين المصالح والاتجاهات (بين الدول الناشئة والنامية والأقل تنمية والمتخلفة). وفي هذا الوضع، يمكن أن يصبح دور الهيئات الدولية هاماً خصوصاً في السعي نحو إيجاد التوازن بين المصالح المختلفة.

وبين الأمور الأخرى، لا يمكن مواصلة إزالة عوائق التعاريف الجمركية وغير الجمركية بشكل منفصل عن السياسات القادرة على التخفيض الحتمي والمعاكس في أحوال كثيرة، إذا لم تكن معاكسة، التأثير على حياة الناس –نتعامل غالبًا مع أعداد كبيرة من الناس عديدة- على البيئة وعلى التنوع الثقافي. وكما هو واضح من الجولات الفاشلة من مؤتمر منظمة التجارة العالمية الآخيرة، لم يعد ممكناً إيجاد اتفاق شامل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مجموعة كارينز واليابان. يجب وضع شروط لإشراك دول مثل الصين والهند بالإضافة إلى الدول النامية في المفاوضات.

ومن ناحية أخرى، لا يبدوا أنه صحيح أو مقبول أخلاقيا، في هذه المرحلة الطلب من العالم الأفقر إزالة كافة عوائق التجارة فيما يخص البضائع والخدمات والحفاظ على الحماية العالمية لحقوق النشر وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية ليس فقط فيما يخص الإنتاج الموسيقي والأدبي، لكن حتى العقاقير الأساسية والمنقذة للحياة، التي تترك السكان والقارات جانباً.

ويجب أيضاً التأكيد على أن زيادة أنصبة سوق الدول النامية – بنفسها- لن يترجم إلى تنمية مستمرة تلقائياً. مطلوب خطوات أولية عديدة ويجب بالضرورة اتخاذها من قبل الدول، وتحديداً التي تهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي وتناسق السياسات الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمدخرات. وعلاوة على ذلك، من الضروري بشكل واضح لوضع نظام تدريب قادر على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لسوق العمالة.

يجب مساهمة المجتمع الدولي في تأسيس سيناريو أكثر تفضيلاً لنمو الدول النامية. حتى في ظهور دوافع أنانية، فيجب عدم تجاهل أنها كانت في صالح الدول النامية والأنظمة الاقتصادية ولتوسيع الأسواق واستهلاك البضائع.

١٠- الدين الأجنبي

لم تعد مسألة اعتبار الدين الأجنبي على أنه مصطلح فني مالي وحده. فهو يدعو إلى الاتجاه السياسي الذي يمكن تطبيقه بشكل فعال خلال تنسيق السياسات المالية والتجارية والتعاون، مثل إيجاد الظروف الضرورية للنظرة الاقتصادية السليمة في الدول الفقيرة.

أوجد موقف الدين الأجنبي للدول الفقيرة حلقة مفرغة تستخدم فيها الدول الدائنة معظم إجمالي الناتج الوطني لدفع دين لن تسدده مطلقاً، ونظراً للحساسية تجاه سيادة الدول المعنية، تجد الدول الدائنة أنه من الصعب ضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعوبها، وبهذا المخاطرة بحقوق الإنسان الأساسية والحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترابط الانساني، والقانون الدولي، في التطبيق والتفسير الحالي، غير قادر على حل المشكلة، نظراً لأنه لا ينظم العلاقات بين الدائنين والدول المدينة.

ولهذا فيبدوا أنه من الضروري تحديد أدوات قانونية لضمان المساواة والعدالة في العلاقات بين الدائنين والمدينين، وفوق ذلك كله، تجنب المعاناة المفرطة للناس. وفي هذه الأثناء ، مطلوب إجراءات طوارئ نحو المواقف الأكثر إلحاحاً. يشمل هذا الدول الدائنة

والمؤسسات الأوروبية والدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ومجموعة الثمان وأخيراً وليس آخراً نادي باريس.

وبدايةً، يجب توجيه الإجراءات إلى محكمة العدل الدولية، كما هو مقرر في "**إعلان عنابة**" ١٩٩٩ والاتصالات المرتبط في القمة اليورومتوسطية للنصائح الاقتصادية والاجتماعية في نابولي (نوفمبر ٢٠٠٠). ويجب دراسة المشكلة حسب الموقف الاقتصادي للدول المدينة، ويمكن أن يعني الإبطال وإعادة الجدولة أو أعادتها إلى وضعها السابق أو إعاد دفعها في شكل إجراءات تنموية محلية حسب الإمكان.

المراجع

(١) د.مصطفى كمال طلبة، د.نجيب صعب، البيئة العربية تحديات المستقبل المنتدى العربي للبيئة والتنمية، المنامة،٢٠٠٨ م.
(٢) الرفاعي ، د. سلطان : التلوث البيئي (أسباب ،أخطار، حلول) ، دار أسامه للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩م ، (ص٣٠).
(٣) محفوظ ، محمد : الحضور و المثاقفة(المثقف العربي وتحديات العولمة) المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠م،(ص١٠٦،١٩).
(٤) حسن، ا.د.سمير إبراهيم ، الثقافة والمجتمع ، دار الفكر،دمشق ٢٠٠٧م،(ص٤٥١).
(٥) ا.د.عبد الحميد، عبد اللطيف، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، القاهرة ، ٢٠٠٠م.(ص٥٥،٢٩،١٨).
(٩) د.خصاونه ، صالح ، مبادئ الاقتصاد٢ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، ٢٠٠٩ ، القاهرة (ص٣٧٤،٣٣٨).
(١٠) د.كرم ، انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، عالم المعرفة ١٩٧٨م ، الكويت ، (ص١١).
(١١) برتران جيل، ترجمة هيثم اللمع، موسوعة تاريخ التكنولوجيا، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
(١٢) د.علي ، فداء صفاء محمد ، الندوة العالمية الثامنة لتاريخ العلوم عند العرب "**الجوانب المجهولة في تاريخ العلوم العربية**".